وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة أعمال
بعنوان:

واقع التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات الإدارة البيئية

دراسة حالة (شركة أنابيب بغرداية - ALPHA PIPE)

من إعداد الطالبة : غريب وريدة

تم التقييم بتاريخ: 08 جوان 2022 من طرف أعضاء لجنة التقييم :

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د. أمال قلبازة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
د. قمبور عبد الرؤوف	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د. رقي نذيرة	دكتورة	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د. بوقرة نور الهدى	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

إهـــــــــداء

إلى روح أمي و أبي ...

إلى إخوتي: عبد الله، سعيد، كمال، أحمد ...

إلى أمي الثانية: أختي الكبرى عائشة ...

إلى أختي التي لم تلدها أمي: ليندة جبال ...

إلى إسراء وإسلام، إلى بسمة قلبي آسيا ...

إلى أم الخير، حدة ، وفاطمة ...

إلى السيد أولاد سعد لمين ...

إلى صاحب الظل الطويل ...

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين

عملا بقوله تعالى "**وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ** "

(7) سورة إبراهيم

بداية أشكر الله على نعمه التي لا تقدر ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل ...

وبعده أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير الى الاستاذ المشرف قمبور عبد الرؤوف الذي شرفنا بقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه وتوجيهاته القيمة فجزاه الله عنا خيرا وأسعده ...

و يسرني أن أوجه اسمى آيات التقدير والعرفان إلى كل الأساتذة الذين درسوني طيلة هته السنين، كل عاملي الكلية بما فيهم إداريين وموظفين، و خاصة اللجنة المصححة لهته المذكرة والأساتذة محكمي الاستبيان...

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان لجميع عاملي مؤسسة ALPHAPIPE بغرداية على مساهمتهم ومساعدتهم القيمة.

لكم منا جميعا خالص عبارات الشكر والتقدير.

ملـخص

أصبح موضوع حماية البيئة يأخذ كل الاهتمام العالمي الإعلامي من طرف كل الجهات وخاصة المؤسسات الصناعية التي تسعى جاهدة لزرع صورة جيدة تقوم على الحفاظ على البيئة وتطبيق نظام إدارتها الإيزو 14001. حيث تهدف هاته الدراسة للتعريف بهذا النظام ومتطلبات تطبيقه، عن طريق وضع كل الأطر النظرية الممكنة التي تلم بالموضوع بوضوح وتيسير. كما تسعى الدراسة لمعرفة واقع تطبيق هذا النظام بالمؤسسات الصناعية الجزائرية تحت الإشكالية التي تتمحور حول: "ما مدى التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات إدارة البيئة؟". وفي سبيل الوصول إلى نتائج وللتحقق من صحة الفرضيات المقدم، قمنا في هاته الدراسة بطرح استبانة تتعلق بالإشكالية السابق ذكرها على مستوى المؤسسة الصناعية "أنابيب" بولاية غرداية، الجزائر. تم الاعتماد على هاته الأخيرة من أجل جمع المعلومات والبيانات اللازمة وعولجت البيانات باستعمال برنامج التحليل الإحصائي spss على الحاسوب. لقد توصلت هاته الدراسة في الأخير إلى أن إدارة المؤسسة لديها القابلية والتطبيق الفعلي لنظام إدارة البيئة الإيزو 14001 الذي يساهم بشكل سليم في كسب مزايا تنافسية و تقديم سمعة جيدة لها. وبذلك فإن ضرورة اهتمام الإدارة بعامليها وتطوير ثقافتهم البيئية باستمرار أمر لابد منه.

الكلمات المفتاحية: الإيزو 14001، نظام الإدراة البيئية، متطلبات إدراة البيئة، المؤسسات الصناعية.

Abstract

The issue of protecting the environment has become the subject of global media attention on the part of all individuals and public organisations especially industrial ones that strive to demonstrate a good image based on preserving the environment and implementing the environmental management system ISO 14001. This study aims to introduce the latter and the requirements for its application, by developing all possible theoretical frameworks which covers the subject clearly and facilitate its understanding. The study also seeks to find out the reality behind the application of this system in the Algerian industrial organizations under the problematic that revolves around the question of: "How committed are the industrial organizations to the requirements of environmental management?" In order to reach the wanted results and to verify the validity of the hypotheses presented within the work, in this study, we put forward a questionnaire related to the above-mentioned problematic at the level of the industrial establishment "ALPHAPIPE" in the province of Ghardaia, Algeria. The questionnaire was relied upon in order to collect the necessary information and data, and this data was processed using the statistical analysis program spss on the computer. Finally, this study concluded that the organization's administration has the ability and the actual application of the ISO 14001 environmental management system, which properly contributes to gaining competitive advantages and giving the organization a good reputation. Thus, the need for the administration to pay attention to its employees and constantly develop their environmental culture is a must.

Key words: ISO 14001, environmental management system, the requirements of environmental management, the industrial organizations.

قائمة المحتويات

إهداء

شكر وتقدير

ملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة عامة ..... أ- و

الفصل الأول: عموميات حول إدارة البيئة

تمهيد الفصل الأول 2

.....ISO 140012المبحث الأول: الإدارة البيئية وفقا للمواصفة

المطلب الأول: مفهوم الإدارة البيئية، خصائصها وأهميتها 2

المطلب الثاني: نظام الإدارة البيئية ودوافع تبنيه 9

.....ISO 1400115المطلب الثالث: سلسلة الإيزو 14000 ونظام الإدارة البيئية

المطلب الرابع: المتطلبات العامة لمنظومة إدارة البيئة 22

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 29

المطلب الأول: الدراسات المحلية 29

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 32

خلاصة الفصل الأول 35

- غردايةALFAPIPEالفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة-

تمهيد الفصل الثاني 37

.....ALFAPIPE38"المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية "

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة 38

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الأهداف الإستراتجية للمؤسسة 39

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي 41

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية و مناقشة نتائج الدراسة 43

المطلب الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة 43
المطلب الثاني: تحليل النتائج العامة للدراسة 48
المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة 56
المطلب الرابع: مناقشة فرضيات الدراسة 65
خلاصة الفصل الثاني 70
الخاتمة العامة 72
المراجع 77
الملاحق 82

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنــوان	رقم الصفحة
1	إحصائية استمارات الاستبيان	45
2	مقياس ليكارت الرباعي	47
3	مقياس تحليل إجابات الإستبيان	47
4	إختبار الثبات لمحاور الإستبيان	48
5	التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة	49
6	قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل	50
7	عينة الدراسة حسب متغير الجنس	51
8	عينة الدراسة حسب متغير السن	52
9	عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية	53
10	عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	54
11	عينة الدراسة حسب متغير الفئة المهنية	55
12	النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد القيادة	57
13	النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد التخطيط	58
14	النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد التنفيذ و التشغيل	59
15	النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد المراجعة و التقويم	60
16	النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد التصحيح والتحسين	61
17	المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لمحور الإلتزام بمتطلبات إدارة البيئة	63
18	النتائج المتعلقة بإتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني	64
19	تحليل الإنحدار المتعدد لأثر متطلبات إدارة البيئة على واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة	66
20	تحليل معامل الإرتباط الخطيبين بعد التخطيط وواقع إدارة البيئة بالمؤسسة	67
21	تحليل معامل الإرتباط الخطي بين بعد التنفيذ والتشغيل و واقع إدارة البيئة بالمؤسسة	68
22	تحليل معامل الإرتباط الخطي بين بعد التصحيح والتحسين و واقع إدارة البيئة بالمؤسسة	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنــوان	رقم الصفحة
1	العلاقة بين البيئة والإدارة	5
2	العلاقة بين إدارة البيئة ونظام إدارة البيئة	11
3	ISO 14001 حسب المواصفة EMSمتطلبات تطبيق	22
4	اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفاتيس	38
5	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	51
6	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير السن	52
7	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الاقدمية	53
8	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	55
9	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة المهنية	56

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنــوان	رقم الصفحة
1	استمارة استبيان الدراسة	82
2	قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان	85
3	إختبار معامل ثبات محاور الإستبيان (آلفا كرونباخ)	86
4	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة	88
5	اختبار الارتباط لمحاور الاستبيان	89
6	جداول التكرارات المطلقة و النسبية (المتغيرات الشخصية)	90
7	جداول التكرارات المطلقة والنسبية (المتغيرات الوظيفية)	91
8	جداول اتجاهات إجابات أفراد العينة حسب محور الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة	93
9	جداول اتجاهات إجابات أفراد العينة حسب محور واقع إدارة البيئة	96
10	نتائج إختبار الفرضية الرئيسية	97
11	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	99
12	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	100
13	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	101

مقـــــدمة

عـــــامة

مقدمة عامة

أصبحت القضايا البيئية جانبًا مهمًا للغاية في السنوات الأخيرة لأي مؤسسة وخاصة منها الصناعية، حيث يتسبب الاستخدام المكثف للموارد الطبيعية بها والزيادة في إنتاج النفايات في حدوث مشكلات خطيرة للبيئة. لقد أدى هذا إلى الرغبة في تحسين الإدارة البيئية والحد من القلق الاجتماعي المتزايد باستمرار بشأن المشاكل البيئية. لهذا السبب، بدأ المجتمع يطالب الشركات باتخاذ المزيد والمزيد من التدابير البيئية. من جهة أخرى يدرك المستهلكون أن شراء السلع أو الخدمات لا يجلب تكلفة اقتصادية فحسب، بل يجلب أيضًا تكلفة بيئية. على هذا النحو، هناك ميل إلى أن يكون هناك زيادة في طلب السوق على المنتجات والخدمات التي تقلل من التأثير البيئي. نتيجة لذلك، يتمثل أحد الأهداف الأساسية للإدارة البيئية في تقليل مخاطر وقوع حادث بيئي ضار.

لسنوات عديدة، عرضت شركات الاستشارات البيئية المساعدة في تنفيذ الشهادات المختلفة لتحسين الإدارة البيئية. تشمل الشهادات سلسلة ISO 14000 الدولية واللوائح الأوروبية EMAS. هناك منح وإجراءات لمساعدة الشركات في الحصول على شهادة. تساعد بعض مخططات الاعتماد هذه في تطبيق القانون، يقوم البعض بتحسين الجوانب البيئية للعمليات، والبعض الآخر مصمم لتحسين الجوانب البيئية للمنتجات. لذلك ففي الوقت الحاضر، يتم تنفيذ المتطلبات البيئية، التي يطلبها كل من العملاء والتشريعات، في غالبية الشركات. ومع ذلك، ليس من السهل الذهاب إلى أبعد مما تتطلبه القواعد الحالية وبالتالي تحقيق التميز البيئي للشركات. أول شيء يجب على أي شركة القيام به هو تحديد جميع العوامل التي قد تؤثر على الإدارة البيئية في الأعمال التجارية بحيث يمكن إجراء تحسينات في أنشطتها الخاصة.

إذا سلطنا الضوء على المؤسسات الصناعية في العالم أو في الجزائر خاصة، فسنجد أن لها تعاملا خاصا مع المنتوجات المستعملة، يكون هذا الأخير موجها للحفاظ على البيئة. وإذا أخدنا قطاع صناعة الأنابيب وهو محور دراستنا سنجد أن في هاته الصناعات تعتبر مصدرا معتبرا لتلوث للبيئة، بما يصدر عنها من مخلفات سامة ومركبات معقدة خطيرة، و تختلف الملوثات الناتجة عن صناعة الأنابيب من حيث المكوث والكمية، تبعاً لاختلاف عمليات التشغيل من مصنع لآخر وإجراءات النظافة العامة المتبعة فيه، وغيرها من العوامل. لذلك ومن هنا يمكن القول أنه على هذا يمكن اعتماد الإدارة البيئية كمنحى إداري حديث بتكنولوجيات أكفأ وأنظف لترشيد استهلاك الموارد الاقتصادية في المشروعات الصناعية لهذا القطاع من أجل التخفيف من تلوث البيئة الناتج عن هذا القطاع.

انطلاقا مما سبق، لقد جاء هذا البحث من أجل دراسة واقع التزام المؤسسات الجزائرية الصناعية بتطبيق متطلبات إدارة البيئة فضلا عن نظام ISO 14001، وقد تم ذلك بدراسة ميدانية في ضوء اعتماد عدد من الفرضيات والدراسات السابقة.

مشكلة الدراسة

مع ازدياد مشاكل التلوث وأخطار البيئة، أصبح للمؤسسات الصناعية دافع كبير من أجل الحفاظ على هاته الأخيرة. خاصة وأن الرأي العام المنصب على الحفاظ على البيئة قد ثار وازدادت آراء العالم حول تبني نظام معين له علاقة مباشرة بمفهوم الإدارة البيئية. حيث أن هذا الأخير يعتبر من أنجح الأساليب المتبعة من طرف المؤسسات للقضاء على مشكلة التلوث والحفاظ على البيئة. نظرا لذلك فقد أصبح تبني نظام الإدارة البيئية أمرا لا غنى عنه لنجاح المؤسسات التي تستوعب أن الوعي البيئي من عوامل الازدهار والرقي وعامل أساسي لتحسين جودة الإنتاج. مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتلخص في مدى التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بنظام الإدارة البيئية. من أجل ذلك قد طرحنا الأسئلة التالية كإشكاليات كالآتي:

الإشكالية الرئيسية

- ما مدى التزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بتطبيق متطلبات نظام إدارة البيئة؟

الأسئلة الفرعية

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين متطلبات إدارة البيئة وفق معيار ISO14001 وواقع تطبيق مفاهيم إدارة البيئة بمؤسسة ALPHAPIPE غرداية .
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التخطيط لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة.
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التنفيذ والتشغيل لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة.

4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التصحيح والتحسين لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة.

فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، ارتأينا إلى صياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متطلبات إدارة البيئة وفق معيار ISO14001 على تحسين واقع إدارة البيئة بمؤسسة ALPHAPIPE غرداية ".

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التخطيط لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التنفيذ والتشغيل لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التصحيح والتحسين لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة.

أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في الانتشار الواسع لأهمية الموضوع بحد ذاته، وذلك بدراسة واقع تبني المؤسسات الصناعية الجزائرية لنظام الإدارة البيئية الذي يعتبر عالميا. حيث أن بإمكاننا معرفة مدى مواكبة المؤسسات الجزائرية للمقاييس العالمية من جهة، ولفت انتباه مسيري ومديري هاته المؤسسات من أجل تبني أو تحسين نظام الإدارة البيئية. ويمكن القول أيضا أن دراستنا مهمة في أنها إضافة مهمة في البحث العلمي وخاصة فيما يتعلق بالبيئة والتلوث، خاصة وبعد صدور سلسلة المقاييس الدولية ISO 14001 التي تعتبر هدفا لكل مؤسسة إنتاجية. لذلك فبالنظر لما نقدمه في هذا البحث يمكن للمؤسسات الصناعية الجزائرية أن تسعى للحصول على هاته الأخيرة للحفاظ على البيئة وتحسين وضعها المحلي والخارجي.

أهداف الدراسة

للدراسة الحالية أهداف كثيرة، يمكن ذكر أهمها على شكل نقاط كالآتي:

- نزع الالتباس والغموض الخاص بموضوع البيئة والتلوث.
- تقديم إطار نظري خاص بالبيئة و طريقة إدارتها.
- رفع الوعي العام فيما يتعلق بالقضايا البيئية.
- تشجيع المؤسسات الصناعية الجزائرية على تطبيق نظام يساهم في تطور إنتاجها ويكسبها ميزة تنافسية.
- شرح وتهيئة متطلبات تطبيق نظام إدارة البيئة في المؤسسات الجزائرية الصناعية.
- معرفة مدى إلتزام المؤسسات الصناعية الجزائرية بتطبيق نظام إدارة البيئة.
- تقديم نتائج وتوصيات يمكن الاستفادة منها لاحقا في البحث العلمي كمرجع متعلق بنظام الإدارة البيئية.

أسباب ومبررات اختيار الموضوع

اختيار الموضوع كان لأسباب كثيرة نوجزها فيما يلي:

- الميول الذاتي والشخصي لما يتعلق بأنظمة الإدارة الجزائرية من جهة، وموضوع الحفاظ على البيئة من جهة أخرى.
- التخصص الذي يفرض نفسه كإدارة أعمال في اختيار الموضوع.
- التوسع العلمي والمعرفي فيما يتعلق بنظام إدارة البيئة وكيفية تطبيقه.
- إلقاء الضوء على مدى أهمية تبني نظام الإيزو ISO 14001 من أجل الحفاظ على البيئة.
- إيصال الفكرة الأساسية التي تنص على وجوب تبني المؤسسات الصناعية لنظام إدارة البيئة لنجاح سياساتها الاقتصادية، خاصة وأن البيئة أصبحت ترتبط بالمجتمع.
- الفضول الكبير لمعرفة ما مدى تطبيق المؤسسات الصناعية الجزائرية لنظام عالمي.
- إثراء مكتبتي الكلية والجامعة بمرجع يرتكز على دراسة تطبيق المؤسسات الجزائرية لنظام الإدارة البيئية.

منهج الدراسة

تنقسم هته الدراسة إلى جزأين، نظري وتطبيقي. فأما لدراسة الجانب النظري قد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة وتحليلها عن طريق توفير معلومات وبيانات مفصلة ملمة بموضوع الدراسة المتعلق بإدارة البيئة. ولدراسة الجانب التطبيقي فقد تم إتباع المنهج التجريبي والذي تم الاعتماد فيه على استبانة للتحصل على إجابات للأسئلة المتعلقة بدراستنا، كما تم جمع المعلومات من محل الدراسة (شركة أنابيب بغرداية) وتحليلها لاختبار الفرضيات، وهذا باستعمال برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

حدود الدراسة

تتمثل الحدود المكانية والزمنية للدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** يتضمن الجانب التطبيقي من البحث دراسة ميدانية بالمؤسسة الصناعية أنابيب (ALPHAPIPE) الواقعة بولاية غرداية.
- **الحدود الزمنية:** امتداد العمل الميداني بمؤسسة أنابيب بغرداية كان على شكل زيارات تضمنت توزيع الاستبانات وجمع المعلومات الكافية حول المؤسسة ومدى تطبيقها لنظام إدارة البيئة وذلك في الفترة الزمنية 2021-2022.

هيكل الدراسة

للإجابة على الفرضيات المطروحة والتوصل إلى نتائج نهائية لهته الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين.

يتعلق الفصل الأول بالجانب النظري للموضوع وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، وانقسم المبحث الأول إلى أربعة مطالب. أما المطلب الأول فقد تناول مفهوم الإدارة البيئية، خصائصها وأهميتها للمؤسسات الصناعية. فيما كان المطلب الثاني متعلقا بنظام الإدارة البيئية ودوافع تبنيه. قدمنا في المطلب الثالث سلسلة الإيزو ISO 14000 ونظام إدارة البيئة العالمي المعمول والموصى به ISO 14001. وأخيرا شرحنا المتطلبات العامة لإدارة البيئة والتي هي محل دراستنا والتي بنيت عليها الاستبانة المقدمة. من جهة أخرى خصص المبحث الثاني للدراسات السابقة التي ساهمت في إثراء هذا البحث، حيث تمت دراستها وتحليلها واستخلاص أوجه الشبه والاختلاف ومن ذلك المنطلق تمت هاته الدراسة.

ومن جهة أخرى قدمنا بالفصل الثاني الجانب التطبيقي وهو عبارة عن دراسة ميدانية بمحل الدراسة: الشركة الصناعية أنابيب ALPHAPIPE بغرداية. قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين. حيث تم تقديم المؤسسة بالمبحث الأول عن طريق تعريفها، تقديم نبذة تاريخية عنها، دراسة هيكلها التنظيمي، وكذا نشاطها وأهدافها. أما المبحث الثاني فقد تضمن الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية، حيث يتم التطرق فيه إلى منهج ومجتمع الدراسة، أداة الدراسة وهي الأسئلة على شكل استبانة والأدوات الإحصائية المستخدمة، صدق وثبات أداة الدراسة، ثم تم استعراض وتحليل نتائج الدراسة وتفسيرها من خلال وصف خصائص مجتمع الدراسة، عرض نتائج الدراسة وتحليلها عن طريق برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وفي الأخير تم اختبار الفرضيات وتفسير نتائجها. وكتقديم إضافي لإثراء هذا البحث، تم تقديم توصيات وآفاق للدراسة.

الفصل الأول:

عموميات حول إدارة البيئة

تمهيد

في هذا الفصل الأول سنقدم الأدبيات النظرية والتطبيقية للموضوع بتعريفات وتحليل لكل ماله علاقة بالجانب النظري لهذا البحث، باختصار وتركيز على أهم المفاهيم. لأجل ذلك سينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: سيتناول عموميات حول إدارة البيئة وتقديم للمواصفة البيئية المعتمدة كنظام.

المبحث الثاني: ويتناول مراجعة الأبحاث والدراسات العلمية السابقة.

المبحث الأول: الإدارة البيئية وفقا للمواصفة ISO 14001

المطلب الأول: مفهوم الإدارة البيئية، خصائصها وأهميتها

1- الإدارة البيئية

1-1 مفهوم البيئة

اختلف الباحثون والمختصون حول مفهوم البيئة، كل على حسب توجهه ومنظوره. حيث يمكن أن نعرفها:

أ. لغويا

البيئة لغة مأخوذة من "بوأ"، و منها أخذ الفعل "باء ب و الى" : بوعا أي رجع و عاد، و يقال "بوأ" فلانا و لفلان مكانا: بمعنى أعده له و هيأه، "أباءة" مكانا بمعنى هيأه له و أنزله به، "أباء ب": أقام به مكث، أما "تبوأ" فهي تعني شغل و تولى، أما البيئة فيقصد بها المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان و يتأثر به و هي تعني المحيط أو الوسط، و لها معنيين[1]:

- الجو: يقصد به الوسط المادي أو المعنوي الذي يكون فيه شخص أو مجموعة من الأشخاص؛
- الحالة: كأن يقال إنه لحسن البيئة.

علم البيئة هو فرع من علم الأحياء يبحث في علاقة الكائنات الحية ببيتها الطبيعية. في هذا الإطار يمكن توضيح معنى كل من المصطلحين "Ecology" و "Environnement" كما يلي:

"Ecology": فهي تعني علم دراسة المنزل، أو علم دراسة أماكن معيشة الكائنات الحية و كل ما يحيط بها، هي كلمة مشتقة من أصل إغريقي "Oikes" و التي تعني مكان المعيشة و Logos و تعني الدراسة[2]؛

[1] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، قاموس عربي عربي، دار المشرق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 127.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 5.

الايكولوجيا كمصطلح نسب تاريخيا الى العالم أرنست هيجل" عام 1869 و الذي استخدمه للإشارة الى علاقة الكائن الحي ببيئته العضوية و غير العضوية، إذ يعرف الايكولوجيا بالعلم الذي يهتم بالعلاقات و التفاعلات بين الأحياء مع بعضها مثل النباتات و الحيوانات و الأحياء الأخرى و بينها و بين محيطهما، المتكون من الماء و الهواء و المعادن و التربة و أن جوهر هذا النظام هو الأشعة الشمسية؛

أما environnement فهو مشتق عن اللغة الفرنسية و تحديدا عن المفردة environner، يعرف مصطلح البيئة environnement بأنه العلم الذي يهتم بدراسة البيئة الطبيعية بعناصرها العضوية و الفيزيائية، بغض النظر عن العلاقات التفاعلية الناشئة عن العيش المشترك[3].

ب. اصطلاحا

تعرف البيئة بأنها الوسط الذي يعيش فيه الإنسان و يحصل منه على عناصر و مقومات حياته الأساسية و يمارس فيه نشاطاته المختلفة[4]؛

كما تعرف البيئة على أنها جميع الظروف و العوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية و تؤثر في العمليات التي تقوم بها[5]؛

تعرف البيئة بأنها الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظاهرات طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها[6]؛

كما تعرف على أنها ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، تشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان و نبات التي يتعايش معها الإنسان، فالبيئة تشمل كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وأرض فهو يؤثر فيها و يتأثر بها[7]؛

تعبر البيئة عن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، بما يحتويه من عناصر طبيعية و صناعية تسهل الحياة الإنسانية[8]؛

---

[3] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات، ISO 14000، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 93.

[4] المعهد العربي للتخطيط، المفاهيم والقضايا البيئية الأساسية، مشكلة تلوث البيئة، الكويت، ص 33.

[5] فراس أحمد الخرجي، الإدراة البيئية، كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص15.

[6] ريهام خفاجي، البيئة من المادي إلى المعنوي، إسلام أون لاين، ص1.

[7] طلال بن سيف بن عبد الله الحوسيني، حماية البيئة الدولية من التلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، موقع مصادر المعلومات، ماي 2005، ص8.

من التعاريف السابقة للبيئة يمكن القول أنها:

تعني حرفيا المحيط وكل ما يؤثر على الكائن الحي خلال حياته أي أن مجموع العلاقات المتبادلة بين الماء والهواء والأرض فيما بينهم وكذلك مع الإنسان والكائنات الحية الأخرى والممتلكات حيث أنها تشمل جميع المحيطات الفيزيائية والبيولوجية وتفاعلاتها.

1-2 مفهوم النظام البيئي

من هنا يمكن تعريف النظام البيئي على أنه يعتبر مساحة من الطبيعة وما تحتويه من كائنات ومواد غير حية تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية، هو نظام متكامل تعيش فيه كل العناصر المساهمة في إحداث التوازن، تعتمد كل منها على الأخرى في جزء من حياتها واحتياجاتها وتقوم كل منهما بمهمتها في هذا النظام[9].

1-3 مفهوم التلوث

عرفه مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبية (OECD) في التوصية التي أصدرها في14نوفمبر بأنه: "ناتج عن التدخل المباشر والغير مباشر للإنسان وقيامه بإدخال مواد أو طاقة يترتب عليها أو يحتمل أن يترتب عليها أثار ضارة مؤذية للبيئة ومهددة للصحة الإنسانية، أو إلحاق أضرار بالمصادر الطبيعية للنظم البيئي وفقا لنصوص الاتفاقيات الدولية.[10]"

التلوث البيئي يعني التغيرات البيئية الناتجة عن الأنشطة الإنسانية، نتيجة إدخال الإنسان لمواد أو طاقة ولا يقصد في هذا التعريف بالمواد أنها كل المواد التي يمكن إدخالها إلى الوسط البيئي من مواد صلبة أو سائلة أو غازية بل يقصد بها المواد التي تحدث ضرر بالبيئة، وإصابة الإنسان وكل الكائنات التي يتكون منها النظام البيئي[11].

---

[8] Luc Boyer, Marielle Guille, L'environnement: comprendre et gérer, édition EMS mangement et société, paris, France, 2006, p211.

[9] محمد السيد جميل، الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2006، ص ص15-16.

[10] رياض عبد المحسن جبار، نظرية المخاطر في نظام المسؤولية الدولية ومدى التطبيق على التلوث البيئي والبث العابر للحدود، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2019، ص165.

[11] علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية ،(دراسة مقارنة) المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر،2013، ص21.

1-4 العلاقة بين الإدارة والبيئة

بالرغم من أن الإدارة البيئية من الموضوعات الحديثة نسبيا بين موضوعات وفروع الإدارة، إلا أن إدراك الإداريين للضغوط البيئية، وما تمثله من قيد على النمو الاقتصادي، ليست مسألة حديثة وإنما هو إدراك قديم قدم الإدارة نفسها[12]، من خلال الشكل الموالي يمكن تلخيص العلاقة بينهما:

الشكل -1- العلاقة بين البيئة والإدارة.

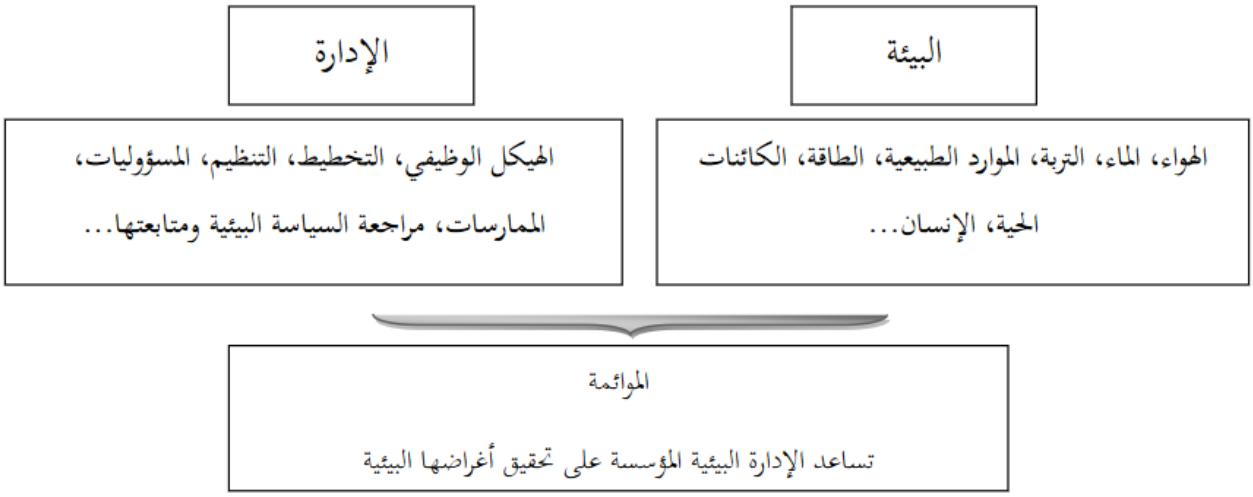

المصدر: نصيرة يحياوي و مهدي مراد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد32، 2019، ص133.

من خلال الشكل-1- نجد أن البيئة أولا تتكون من مجموعة من الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة وغيرها. ومن ناحية أخرى نجد أن الإدارة متخصصة في تطبيق قواعد وأنظمة الشركة بما في ذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية المذكورة أعلاه وحمايتها باستخدام بعض الخطوات مثل التخطيط والتنظيم والسيطرة على جهود موظفيها عند مواجهتهم لهته الموارد. يمكننا القول أيضًا أنه من خلال الجمع بين كل من البيئة والإدارة معًا، يمكننا استنباط ما يسمى بالإدارة البيئية، التي تعمل بجد لتحقيق فوائد اقتصادية دون الإضرار بالبيئة أو تلويثها مع الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتوفرة.

1-5 تعريف الإدارة البيئية

تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم الإدارة البيئية، وذلك لاختلاف وجهات نظر الباحثين، وفيما يلي نستعرض أهم التعاريف التي أعطيت للإدارة البيئية:

[12] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2013، ص183.

- تعرف الإدارة البيئية على أنها الجهود المنظمة التي تقوم بها المنظمات للاقتراب من تحقيق الأغراض البيئية بوصفها جزءا أساسيا من سياستها[13].
- تعرف أيضا بأنها إدارة الموارد الطبيعية والبشرية من أجل تحقيق التنمية المستدامة المتواصلة للإنسان ومجتمعه في أي مكان وبما يضمن تحسين جودة حياته وحياة الأجيال المستقبلية في مجتمعه[14].
- يعرفها (William R Mangun) بأنها الإجراءات ووسائل التحكم سواء المحلية أو الإقليمية أو العالمية التي توضع من أجل حماية البيئة، وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الدائمة من هذه الموارد[15].
- تعرف غرفة التجارة العالمية الإدارة البيئة بأنها إيجاد وتصميم نوع من الآلية الشاملة التي تضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة لمنتجات المؤسسة وذلك عبر جميع المراحل بدءا بالتخطيط والتصميم ووصولا إلى المنتج التام[16].
- عرفت الموسوعة الألمانية الإدارة البيئية على أنها تنظيم في إطار المؤسسة يلتزم من خلاله جميع الأفراد، بتحقيق أهداف المؤسسة لحماية البيئة[17].
- عرف مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية المستدامة أن الإدارة البيئية هي التعرف الصحيح على الموارد المتاحة والتخطيط السليم لاستغلالها مع الترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية للدولة، والحفاظ على صحة أفراد المجتمع في جميع الأعمال من الذكور والإناث، كما تحقق هذه الإدارة الإنتاج الأنظف والحد من التلوث الناتج عن النشاطات الصناعية والزراعية والسياحية و التجارية والخدمية بما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية[18].
- من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الإدارة البيئية على أنها إستراتيجية مؤسسية من طرف العمال حيث يتم العمل بها عن طريق مراقبة، تطور وتنفيذ السياسات البيئية للمؤسسة. يمكن القول أنها منهج

---

[13] كاظم المقدادي، حماية البيئة البحرية، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان، الأردن، ص39.

[14] يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة البيئية في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008، ص295.

[15] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص173.

[16] سراي أم السعد و بوقرة رابح، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصحية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، 2018، ص71.

[17] دغفل فاطمة، تطبيق نظم الإدارة البيئية في مؤسسات الإسمنت الجزائرية–واقع وأفاق– أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017/2016، ص71.

[18] أحمد تي وأخرون، دور نظم الإدارة البيئية ISO 14000 في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد02، 2016، ص111.

يكتسب الأهمية الواجبة لمراعاة البيئة وحل مشاكلها وبذلك دمج العملية الصناعية بالحفاظ على الثروة البيئية للأجيال القادمة.

2- خصائص الإدارة البيئية

يجب على الإدارة البيئية التحلي بالعديد من الخصائص التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها وهي[19]:

- أن تكون مرنة ومحددة بالمعارف و مقادة بالتعلم؛
- أن تكون ذات بنى وهياكل حيوية؛
- أن تعون متعاونة ومتشاركة حيث تشكل شبكة لتشغيل المعلومات؛
- تبحث عن فرص سوقية من خلال عرض السلع والخدمات المصممة لتحسين جودة الحياة؛
- تبحث عن تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بالتحسينات الهيكلية والتكنولوجيات لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالمهام بشكل أفضل؛
- تضع قواعد تنظيمية جديدة تجعل من الأرض مالكا تنظيميا شرعيا لكل المشاريع وفهم هذا المنظور من المشاريع الصناعية يجعل من حماية البيئة مصدرا لتنافسيتها.

ويمكن أيضا ذكر الخصائص التي يجب أن تتميز بها الإدارة البيئية كالآتي[20]:

- أن نكون من أكثر الأنظمة فاعلية في تحقيق أداء بيئي متميز يسمح للمنظمة بمراجعة النشاطات التي تقوم بها، والتي لها تأثير في البيئة والعمل توفيق أوضاعها بما يتناسب والمتطلبات القياسية؛
- أن تقبل الإدارة التعامل مع المتغيرات بصفتها جزء محوري من نشاطها؛
- أن تتحلى بالانسجام والالتحام بين المنظمة والتعامل مع الغير داخلها وخارجها؛
- أن تكون لها القدرة على التفاعل بين موارد المنظمة سواء البشرية أو المادية وغيرها والاتجاه بها نحو التكامل وصولا إلى المستويات أو القدرات التنافسية مع الغير؛
- أن تكون قادرة على توحيد المصطلحات والمفاهيم المتداولة عند إجراء المقارنات في مجال الحفاظ على البيئة.

[19] يراهيمي شراف، أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته الشلفECDE، ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،، أطروحة تندرج تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016، ص43.

[20] أحمد تي وأخرون، نفس المرجع أعلاه، ص112.

3- أهمية الإدارة البيئية

يؤكد الباحثون على ضرورة أهمية الإدارة البيئية ضمن وظائف المنظمة، ويرون بأنه إذا ما تكاملت البيئة مع الوظائف الرئيسية للمنظمات والأعمال، فإنه يجب العمل معا لتطبيق الخبرة في الإدارة البيئية، ويشير Waver بأن المنظمات تستطيع التوجه وبصورة مباشرة من منظمة غير كفء إلى منظمة كفء تأخذ مداخل الإدارة البيئية بعين الاعتبار وتركز على المستهلك والبيئة، فالفهم والإنجاز الجيد للإدارة البيئية لا يقود إلى خفض التلف والتلوث وتقليل التكاليف فحسب، بل يقود كذلك إلى زيادة الكفاءة في الإنتاج وضمان سلامة العاملين.

يمكن تلخيص أهمية البيئة كالآتي[21]:

3-1 على المستوى القومي

- تساهم الإدارة البيئية بصفة رئيسية في التوفيق بين عمليات التنمية والاهتمامات البيئية، حيث تعمل على إدخال الاعتبارات البيئية في خطط التنمية وتدعو بشكل إلى تبني تنمية مستدامة، وهي التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال بحق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، وإدامة التنوع الحيوي في البيئة الكونية، ووضع حد للنشاطات الاستهلاكية غير الموجهة؛
- تقوم الإدارة البيئية بسن التشريعات والقوانين البيئية وفرض الضرائب البيئية، وكلها تدابير للحد من التلوث والمحافظة على البيئة؛
- تقوم الإدارة البيئية بإجراء دراسات الأثر البيئي، وهي دراسات تجرى لتحديد الآثار البيئية المحتملة لمشاريع معينة قبل إجرائها، وهي عملية تجرى بناء على فحوص معمقة وجمع مكثف للمعلومات من قبل مستشارين واختصاصين بيئيين وقد تؤدي إلى منع إقامة المشروع أحيانا؛
- نشر الوعي البيئي داخل أفراد المجتمع؛
- وجود الإدارة البيئية يعمل على الحد من استنزاف الثروات والموارد الطبيعية.

3-2 على المستوى المؤسسة

- التزام المؤسسة بالتشريعات البيئية يساعد في الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث؛
- الحصول على وضع تنافسي جيد، فتبني المؤسسة لإدارة بيئية متكاملة يجعلها في وضع تنافسي أعلى من المؤسسات التي لا تتبنى هذا التوجه، وذلك من خلال جذب زبائن جدد وتمكن المؤسسة من الولوج إلى أسواق أوسع؛
- تبني المؤسسة للإدارة البيئية يجنبها الخسائر الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية؛

[21] رشيد علاب، نظم الإدارة البيئية ISO14000 واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016، ص25،26.

- اعتماد الإدارة البيئية يزيد من القدرة التنافسية في السوق العالمية للمؤسسات التي لها منتجات موجهة للتصدير.

المطلب الثاني: نظام الإدارة البيئية ودوافع تبنيه

1- مفهوم نظام الإدارة البيئية

بالنظر إلى المخاطر التي تهدد نشاط المؤسسات كالحوادث البيئية، المنافسة الخارجية، الجباية، وغيرها، فإنه واجب على المؤسسة الحديثة أن تُدرج الاعتبارات البيئية في إدارة أنشطتها، بالرغم من أن نظام الإدارة البيئية هو إجراء تطوعي تتخذه هته المؤسسات والشركات. لذلك يمكن القول أن الإدارة البيئية تعتبر سببا رئيسيا لتحسين الميزة التنافسية للمؤسسات، لأنها تتيح لها الوصول إلى العديد من الأسواق الداخلية والخارجية.

1-1 تعريف نظام الإدارة البيئية

لقد اختلف الباحثون و المختصون في تعريف نظام الإدارة البيئية، حيث نذكر منها:

- **تعريف منظمة الإيزو (ISO)**

عرفت منظمة الإيزو نظام إدارة البيئة على أنه "جزء من النظام الإداري الشامل، الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها"[22].

- **تعريف وكالة الأمم المتحدة لحماية البيئة (EPA)**

وقدمت وكالة الأمم المتحدة لحماية البيئة تعريفا لنظام إدارة البيئة حيث صرحت أنه: "مجموعة من العمليات والممارسات التي تمكن المنظمة من الحد من التأثيرات البيئية لأنشطتها وزيادة الكفاءة التشغيلية لعملياتها"[23].

- **تعريف المعهد البريطاني للمعايير (BSI)**

وفيما يخص المعهد البريطاني فقد عرف نظام إدارة البيئة كالآتي: "هو عبارة عن الإجراءات التنظيمية والمسؤوليات والممارسات، العمليات والموارد من أجل تحديد وتطبيق السياسة البيئية"[24].

---

[22] مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مصنع الإسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس(سطيف)،2012/2011، ص38.

[23] Environmental Management Systems (EMS).https://www.epa.gov/ems. Accessed 04/03/2022.

[24] العكازي فاطمة الزهراء و مزريق عاشور، مساهمة تطبيق نظم الإدارة البيئية أيزو14000 في تحسين الأداء التنافسي للمنظمات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، أوت 2019، ص660.

- **تعريف هيئة إصدار الشهادات العالمية**

عرفت هته الهيئة النظام على أنه: " إطار رسمي لتحسين الأداء البيئي وتشغيل عملية أصغر حجمًا بشكل عام. إذ يعد نظام الإدارة البيئية أداة قوية لتقليل الخسائر وتحسين الكفاءة دون التضحية بالأرباح"[25].

- من خلال ما سبق من تعريفات لنظام الإدارة البيئية، يمكن القول في الأخير أن نظام الإدارة البيئية هو إطار عمل مصمم لمساعدة المؤسسات على إدارة آثارها البيئية وتحسين الأداء البيئي الناجم عن منتجاتها وخدماتها وأنشطتها. يوفر نظام الإدارة البيئية هيكلًا للإدارة البيئية ويغطي مجالات مثل التدريب وإدارة السجلات وعمليات التفتيش والأهداف و كل السياسات البيئية العامة، من خلال التحكم المنظم و المستمر، والحد من عناصر التلوث البيئي بأنواعه.

2-1 العلاقة بين الإدارة البيئية والنظام الخاص بها

ينظر إلى نظام إدارة البيئة كإطار محدد للأدوات التي تستخدمها إدارة البيئة لتحقيق الأهداف البيئية للمؤسسة، فهو الآلية التي يتم من خلالها الحكم على الأداء البيئي للمؤسسة ومتابعته، والشكل التالي يبين العلاقة بين الإدارة البيئية كما هي محددة بمواصفة (ISO 14004)، ونظام الإدارة البيئية الموصوفة بواسطة المعيار الدولي (ISO 14001) والمعيار الأوروبي EMAS (Economic Management and Audit Schème[26]).

[25] Environmental Management, https://www.nqa.com/en-bd/certification/systems/environmental-management-systems. Accessed on 02/03/2022.

[26] دغفل فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص76.

الشكل-2- العلاقة بين إدارة البيئة ونظام إدارة البيئة.

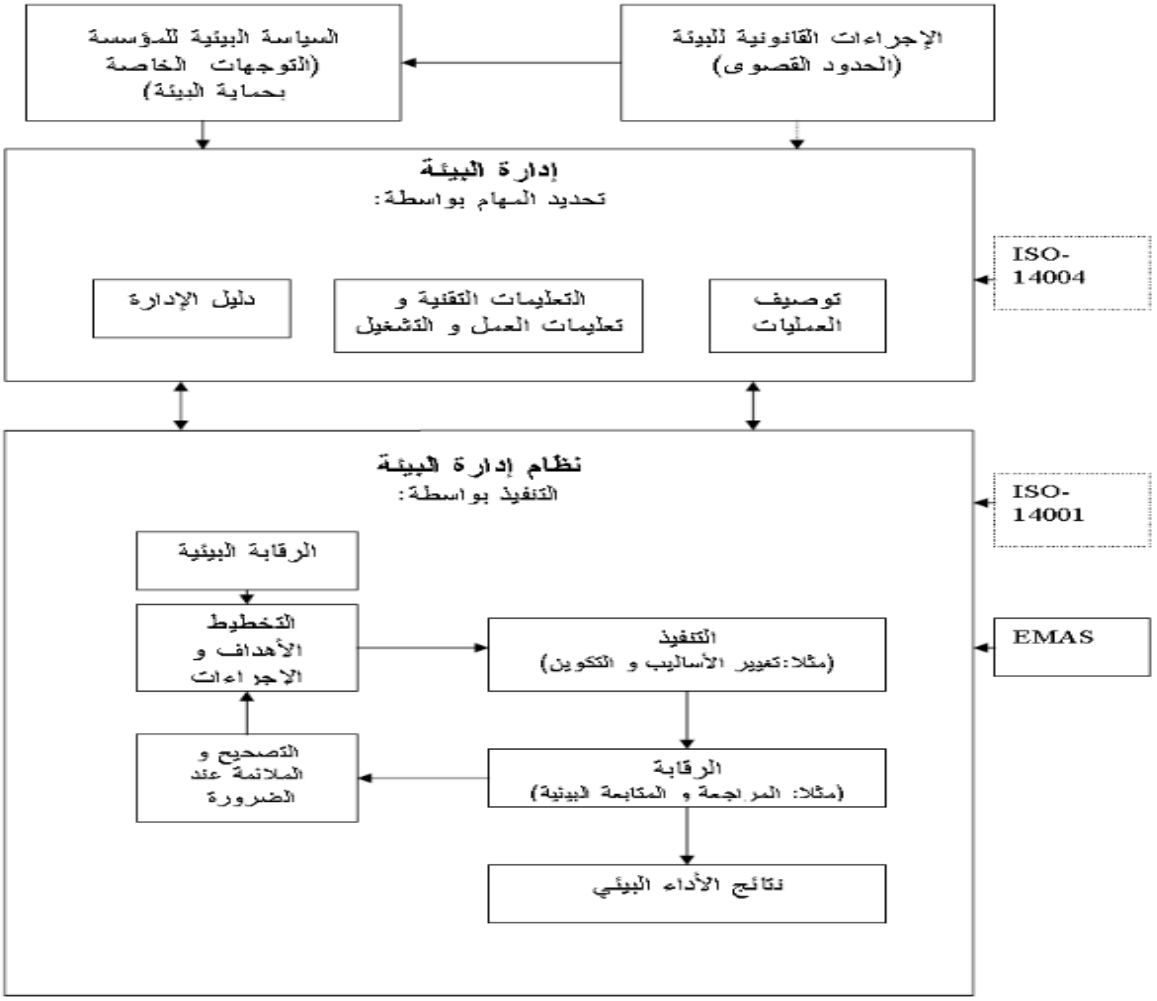

المصدر: عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008، ص7.

ما يتضح من خلال الشكل السابق أن إدارة البيئة في المؤسسة تقوم بالحفاظ على البيئة من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية إذ تستخدم الأخير كآلية رقابة على تطبيق المتطلبات والالتزامات الخاصة بالحفاظ على البيئة، إذ أن هته المتطلبات والالتزامات محددة في توجيهات الإدارة وفي تعليمات العمل والتشغيل وتوصيف الوظائف.

1-3 خصائص نظام الإدارة البيئية

يؤمن تنفيذ إحدى أنظمة الإدارة البيئية للمنظمة إطار عمل لتحقيق مستوى عالي من الأداء البيئي الذي يلزم المنظمات بالسيطرة على التلوث وإجراء تحسينات مستمرة، وتقدم أنظمة الإدارة البيئية (EMS) للمنظمات أسلوبا

تنظيميا في إدارة الالتزامات والتعهدات البيئية بطريقة ثابتة ومنظمة، وعليه فمن جملة خصائص نظام الإدارة البيئية نجد مايلي[27]:

- تنشئ نظم الإدارة البيئية أعلى مستوى من التزام المنظمة بمنع التلوث؛
- تحدد المستلزمات القانونية والتنظيمية؛
- تحدد الجوانب البيئية المرتبطة بنشاطات المنظمة ومنتجاتها وخدماتها؛
- تشجع على التخطيط البيئي عبر دورة الحياة الكاملة للمنتج أو الخدمة أو العملية التصنيعية؛
- تؤسس إجراءات تحقق مستويات أداء بيئية مستهدفة؛
- تخصص الموارد وتضع برامج تدريبية لازمة لتحقيق المستوى المطلوب من الأداء البيئي؛
- تقيس الأداء البيئي للمنظمة مقابل سياساتها البيئية وأهدافها وأغراضها لتحديد مدى الملائمة والحاجة إلى التحسين؛
- تؤسس خطوط اتصالات واضحة؛
- تشجع المجهزين والمتعاقدين لتأسيس أنظمة إدارة بيئية، إذ أن عدم وجود أنظمة للإدارة البيئية لديهم يؤثر في أنشطة المنظمة ومخرجاتها.

4-1 أهمية نظام الإدارة البيئية

يمكن القول أن لنظام الإدارة البيئية أهمية كبيرة تتمثل في[28]:

- تعد نظم الإدارة البيئية أداة لتطوير نظم الإنتاج والتشغيل مما يؤدي إلى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية المحققة فعلا؛
- يعمل نظام الإدارة البيئية على منع الإسراف والضياع في الخامات والطاقة؛
- يؤدي تطبيق نظم الإدارة البيئية إلى تحقيق فائض للشركات ومؤسسات الأعمال ينتج عن عدم حدوث إهدار كميات الخامات والطاقة ومستلزمات التشغيل المستخدمة في الإنتاج؛
- منع الإصابات بالأمراض الناتجة عن أضرار تلوث البيئة الداخلية مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف علاج الأفراد من هذه الأمراض؛
- تحسين المراكز المالية للشركات ومؤسسات الأعمال؛
- اكتساب المزايا التنافسية لمنتجات المؤسسات التي تطبق نظم الإدارة البيئية؛
- التحسين المستمر في مواصفات المنتوج وتخفيض تكاليف مدخلات الإنتاج.

---

[27] مشان عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص41.

[28] نصيرة يحياوي و مهدي مراد، مرجع سبق ذكره، ص136.

2- دوافع تبني نظام الإدارة البيئية

إن تبني نظم الإدارة البيئية من طرف المؤسسة مهما كان نوعها أو حجمها أصبحت من المتطلبات الأساسية في عصرنا هذا، وهذا لا يعني أنها مفروضة وفق التشريعات القانونية؛ بل هي طوعية لما لها من أهمية التي سبق وأن ذكرناها وإجبارية لضغوط الأطراف ذات المصلحة. وهناك عدة تقسيمات لأصحاب المصالح أهمها التقسيم التالي[29]:

أ- **أصحاب المصالح الأساسيين:** وتشمل كل من:

- **المساهمين والشركاء**

تواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب المساهمين والشركاء للحصول على معلومات عن الأداء البيئي والأداء المالي لها، وتتأتى حاجتهم إلى مثل هذه المعلومات نتيجة لقناعتهم بأن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلى زيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر مما يؤدي إلى تضاءل الأرباح. كما أن المساهمين والشركاء جاهزين لوضع نظم لإدارة البيئة، لكي لا يجعلون من الزبائن وهم ممثلو المجتمع يفرضون عليهم ضغوطاتهم.

- **العمال**

إن العمال بدورهم طرف أساسي في المؤسسة، كما أنهم يمارسون ضغوطهم على المؤسسة من خلال مطالبتهم بحقهم في الأمن والسلامة المهنية ووضع خطط لأخطار والطوارئ، كما يعتبر العامل أساس نجاح أو فشل نظم الإدارة البيئية، فيجب على المؤسسة تكوينهم وتدريبهم وتحسين لهم ظروف العمل.

- **الزبائن المستهلكين**

يعتبر الزبون أو المستهلك الطرف الأساسي الممارس للضغوط على المؤسسة. فهدف المؤسسة هو تلبية حاجات المستهلك وكسب رضاه، ومع تنامي الوعي البيئي لدى المستهلك أصبح يبحث عن المنتجات الخضراء أي الصديقة للبيئة ويبتعد عن السلع الملوثة لها، فعلى المؤسسات دمج الاعتبارات البيئية وتحسين أدائها البيئي وتقديم سلع خضراء وقابلة للتدوير.

- **الموردون**

إن المؤسسة أصبحت تبحث عن الموردين الثقة الذين يوردون المواد الأولية الصديقة للبيئة، كما تبحث عن المواد الأولية التي تتميز بالمواصفات التالية:

- ✓ هل هذه المواد والتي تدخل في العملية الإنتاجية تحافظ على النظام البيئي.
- ✓ هل هي قيمة ويمكن إعادة تدويرها.

[29] مشان عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص41-44.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أصبح الموردون يمارسون ضغوطاتهم على المؤسسات وذلك من خلال بحثهم عن المؤسسات التي تنتج المنتجات الخضراء لتزويدهم بالمواد الأولية التي يمكن استعمالها في ذلك. كما أن العملاء أيضا يشترطون في المؤسسة أن تدخل تحليل دورة حياة المنتج في عملياتها بدءا من عملية استخراج المواد الأولية وتحويلها إلى أن تصبح سلعة قابلة للتسويق.

- **المؤمنين والبنوك**

باعتبار أن تكاليف الأضرار البيئية جد باهظة اعتمدت مؤسسات التأمين استراتيجية تخفيض أقساط التأمين للمؤسسات التي خفضت آثارها على البيئة. ومن جهة البنوك فهي بدورها تشجع النشاطات التي تحمي البيئة، وتشجع المؤسسات بذلك على الاعتماد على المراجعة البيئية والاعتماد على المراجعين الخارجيين لتقديم تقارير الأداء البيئي إلى البنوك للحصول على التمويل، كما لا تمول المؤسسات التي لا تدمج الاعتبارات البيئية في سياساتها

ب- أصحاب المصالح الثانويين: وتشمل:

- **الحكومة**

تعتبر الحكومة من بين الجهات التي تمارس ضغوطها على المؤسسات لإدماج الاعتبارات البيئية وذلك ليس بالقوانين الإلزامية فقط كدمج الرسم الإيكولوجي، وإنما أيضا من خلال أجهزتها على مستوى الولايات والجماعات المحلية، فمثلا لكي تعرض مناقصة معينة فإن من بين شروطها للمشاركة فيها شرط حماية البيئة، كما أن تراخيص الاستغلال والبناء تمنح من طرف رئيس البلدية والذي يشترط هذا الشرط لكي يمنح التراخيص باعتباره هو أيضا من بين الزبائن الراغبين في اقتناء منتجات خضراء.. لكن مثل هذه الشروط مطبقة في البلدان المتقدمة وتقريبا غير موجودة بتاتا في دولنا النامية.

- **المجتمع**

يعتبر المجتمع من بين الأطراف الذين يؤثرون على المؤسسة، من خلال بحثهم الدائم عن دمج الاعتبارات البيئية في المؤسسة، وبذلك فلها التزام تجاه المجتمع للنظر والإحاطة بالانشغالات الاجتماعية، البيئية والأخلاقية، خاصة مع التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والتي جعلت المجتمع بصفة عامة والجمعيات البيئية إن وجدت أكثر وعيا وإحساسا بخطورة الوضع وخطورة أنشطة المؤسسات المتواجدة بالقرب من الأحياء السكنية وما تسببه من أمراض جمة.

- **المنافسون**

فالمؤسسة ملزمة بتغيير سياساتها واستراتيجياتها وذلك بدمج الإدارة البيئية ضمن هيكلها التنظيمي واتخاذ إجراءات الحد من التأثير السلبي على البيئية، حيث أنها تشكل لها فرصة لتحسين وضعيتها التنافسية وتحديث عملياتها واستغلال أسواق جديدة.

المطلب الثالث: سلسلة الإيزو 14000 ونظام الإدارة البيئية ISO 14001

1- سلسلة المواصفات القياسية للجودة البيئية (ISO 14000)

تحرص العديد من الشركات والمؤسسات في جميع أنحاء العالم على دمج الاعتبارات البيئية في قرارات عملهم اليومية من خلال تطبيق الأنظمة البيئية المتوافقة مع ذلك، وتعمل أنظمة الإدارة البيئية كمدخل منتظم للمخاوف البيئية في جميع جوانب الأعمال وهي الآن معروفة على نطاق واسع كعلامة على إدارة. من أجل ذلك فقد تم إنشاء مجموعة متطلبات ISO 14000 ، والتي تعمل كأساس لأنظمة الإدارة البيئية، من قبل المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

أ- نشأتها

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اقترحت عدد من الدول الأوروبية إنشاء منظمة دولية متخصصة تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف، منها توحيد المواصفات المعتمدة في الصناعة لتسهيل عملية التبادل التجاري في ما بينها والتسريع في العودة إلى المجال الصناعي العالمي وبما يحول دون سيطرة الولايات المتحدة على الأسواق العالمية، لذلك تم عقد لقاء عام 1946 بين وفود 25 دولة في لندن واتفقوا على إقامة منظمة دولية عرفت بمنظمة المواصفات الدولية (ISO)، واختيرت مدينة جنيف مقرا لها، وباشرت المنظمة عملها فعليا بتاريخ 1946/02/23 بإصدار جملة مواصفات موحدة عممت على الدول الأعضاء في المنظمة[30].

وعلى إثر النجاح الذي حققته منظمة المواصفات الدولية (ISO) في مجال نظام إدارة الجودة (ISO 9000) من جهة، والتلوث البيئي الكبير جراء ما خلفته الثورة الصناعية وما لقيته من انتباه من طرف المهتمين في كافة دول العالم[31]، جعل التوجه العالمي ينحرف نحو زيادة الاهتمام بالإدارة البيئية بوصفها الوسيلة المناسبة لتصحيح أوضاع التلوث والصناعة، مما أدى إلى تصاعد العديد من الدعوات الموجهة لمنظمة المواصفات الدولية من قبل منظمة الأمم المتحدة و العديد من المنظمات والحكومات لإصدار مواصفة متخصصة بإدارة البيئة وبذلك نشطة المنظمة في هذا المجال[32].

---

[30] أحمد تي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص116.

[31] مصطفى يوسف كافي،اقتصاديات البيئة والعولمة،مرجع سبق ذكره، ص174.

[32] نفس المرجع، ص117.

وفي شهر أوت 1991 تم تشكيل مجموعة استشارية من طرف المنظمة الدولية للتقييس (ISO) مختصة بتطوير مقاييس عالمية قادرة علة وضع مدخل عام للإدارة البيئية مماثل لمقاييس إدارة الجودة (ISO 9000) إلى جانب تعزيز قدرة الشركات على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي وتسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض وإزالة الحواجز التجارية، وقد أثمرت نتائج أعمال المجموعة عن تشكيل اللجنة الفنية (ISO 1 TC 207)، للعمل على إصدار أو مواصفات لإدارة أنظمة البيئة من قبل الإيزو[33].

وعبر عدة مقابلات قامت بها اللجنة الفنية في مدينة "تورونتو" في كانون الثاني 1993 ثم في أستراليا في أيار 1994 وأوسلو في كانون الثاني 1995، والذي عرض فيه خمسة مسودات عمل كمواصفات دولية وتم المصادقة عليها في المقابلة ثم عرضت على جميع أعضاء منظمة (ISO) للتصويت فتمت الموافقة نهائيا في شباط عام 1996، وفي أيلول من نفس العام صدرت سلسلة المواصفات (ISO 14000) بشكلها النهائي متضمنة عدة إصدارات طوعية دولية ترشد من خلالها إلى المتطلبات العامة لتكوين نظام إدارة بيئية مع طريقة التنفيذ[34].

2- تعريف سلسلة المواصفات (ISO 14000)

هنالك تعاريف عديدة قد قدمت من طرف الباحثين والمختصين، سنحاول عرضها للخروج بمفهوم واضح لتعريف السلسلة:

- الايزو 14000 هي مجموعة من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة، ومن ثم فهي تتيح للمنظمات والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها، وبالتالي فهي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية[35].
- الايزو 14000 هي مجموعة من المعايير القياسية التي وضعت من قبل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) بجنيف، والتي تهدف إلى تحقيق مزيد من التطور و التحسين في نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجات البيئة[36].
- الايزو 14000 هي مجموعة من المقاييس تمثل مدخل يحدد أنظمة إدارة عمليات أي منظمة، لأنشطتها مع التركيز على النواحي البيئية ومنتجاتها والخدمات التي تقدمها، حيث يجب على المنظمات أن تسعى

---

[33] نفس المرجع االسابق، ص 117.

[34] نفس المرجع، ص117.

[35] عيسى معزوزي و بن تربح بن تربح، دور أدوات الإدارة البيئية الخاصة بالعمليات في بلورة التميز البيئي لمنظمات الأعمال–دراسة حالة بشركة عجيبة للبترول – دولة مصر–، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد03:مكرر(الجزء الثاني)،2019. الجزائر، ص408.

[36] سيد عبد النبي محمد، الأساليب العلمية الحديثة لمراقبة جودة ومراحل الإنتاج، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، مصر، د.س.ن، ص167.

ليس فقط لإرضاء عملائها بل أيضا إلى إدارة موضوعات البيئة التي تخصها بفعالية، وأن تظهر كذلك قدرا مناسبا من المسؤولية البيئية للجماعات وأصحاب المصلحة في المجتمع المهتمين بالبيئة والذين تتنامى أعدادهم باستمرار[37].

- الايزو 14000 عبارة عن سلسلة من المواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية تم إصدارها بواسطة منظمة التوحيد القياسي العالمية عام 1996، هذه المواصفة تركز على كيفية إدارة القضايا البيئية بطريقة أفضل بدلا في التركيز على توصيف مستوى الأداء البيئي، وهي تمثل خطو هامة في تحسين نظم الإدارة البيئية للمشاريع، كما أن نظام الايزو 14000 ذو معايير عالمية مرنة لإمكانية تطبيقها في أي مكان أو نوع أو حجم من المشاريع الصناعية[38].
- يحدد الإيزو 14000 معايير نظام الإدارة البيئية التي يمكن الاعتماد عليها، حيث تم تصميمه لأي نوع من المؤسسات، بغض النظر عن نشاطه أو قطاعه. و يمكن أن يوفر ضمانًا لإدارة الشركة والموظفين وكذلك أصحاب المصلحة الخارجيين بأنه يتم قياس التأثير البيئي وتحسينه[39].

مما سبق يمكن تلخيص التعريفات الخاصة بالإيزو 14000 في التعريف التالي:

- ISO 14000 عبارة عن مجموعة من المعايير التي تم إنشاؤها لمساعدة الشركات في جميع أنحاء العالم على تقليل تأثيرها السلبي على البيئة. فهي تعتبر إطار عمل اختياري لأنظمة إدارة الجودة المتطورة والأكثر وعيًا بالبيئة من قبل المؤسسات الكبيرة والصغيرة كيفما كانت.

3- أهداف سلسلة المواصفات (ISO 14000)

تعتبر سلسلة المواصفات الإيزو 14000 موجهة للقضايا البيئية وإدارتها، حيث تقوم الأخيرة بتطبيق قوانين وإجراءات تهدف إلى[40]:

- التأثير على جميع العناصر الإدارية بالمشروع وتحديد المسؤوليات تجاه المحافظة على البيئة؛
- توجيه المشروع إلى كيفية إجراء المراجعات البيئية وقياس الأداء البيئي؛
- تحديد المصادر الهامة والمؤثرة في النشاط والمنتجات المقدمة والأوضاع البيئية بشكل عام؛
- تحسين أسلوب إدارة الأنشطة الصناعية وتوثيق عملياتها وتحسين العلاقات المتبادلة بينها وبين عملائها، والارتقاء بنظام الإدارة البيئي بما يحقق التحسين المستمر في الأداء والتنفيذ؛
- التأكد من مدى التزام الهيئات والمشاريع المختلفة بالقياسات البيئية الدولية الموحدة؛

---

[37] أحمد تي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص118.

[38] براهيمي شراف، مرجع سبق ذكره، ص ص72،73.

[39] ISO 14000 family: Environmental management. https://www.iso.org/iso-14001-environmental-management.html. Accessed 12/03/2022.

[40] براهيمي شراف، المرجع أعلاه، ص ص72،73.

- تحقيق درجة عالية من التدقيق للأداء البيئي للمشروعات لضمان ألا تنحرف هذه المشروعات عن المسار البيئي الذي حدد لها؛
- تمكين المشروع من التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة؛
- إرشاد المشاريع للاشتراطات والقوانين ذات العلاقة بأساليب وسلامة الإدارة البيئية.

ويمكن أيضا أن نذكر هاته الأهداف كالآتي[41]:

- مساعدة منظمات الأعمال على إقامة نظام داخلي للإدارة البيئية يضمن حسن التعامل مع القضايا البيئية؛
- مساعدة منظمات الأعمال على وضع الأهداف والسياسات الخاصة؛
- التزامات منظمات الأعمال بالإعلان عن سياستها البيئية وبشروط السلامة البيئية أمام السلطات الرسمية والعملاء والرأي العام؛
- تشجيع منظمات الأعمال في سعيها للحصول على شهادات المطابقة من الجهات المختصة بشأن السلامة البيئية.

4- تقييم سلسلة المواصفات (ISO 14000):

4-1 مزايا سلسلة المواصفات (ISO 14000):

يمكن أن نلخص إيجابيات ومزايا السلسلة كالآتي[42]:

- التوافق المتزايد مع التشريعات البيئية والأهداف الإستراتيجية للمشروع، فقد وجد كل من Quimito et Kanna سنة 2000 أن هناك علاقة بين العمل التشريعي والأداء البيئي للمشاريع، حيث أن تحديد العلاقة بين بين المقاييس البيئية الموضوعة من قبل المسؤولين الأساسيين عن البيئة في الدولة و المقيمين للأداء البيئي لتلك المشاريع، تحقق فوائد طويلة الأمد للبرامج البيئية المعتمدة على مستوى تلك الدولة؛
- إيجاد أسواق ومستهلكين جدد، فقد لاحظ كل من Arora and Gogopa Dhaya سنة 1995، وجود اتصال واسع بين المستهلكين والأداء البيئي حيث وجد ما يسمي بالمستهلك الأخضر؛
- تعزيز صورة المشروع لدى المنظمين والموردين والمستثمرين والأفراد والجهات الأخرى المتعاملة مع المشروع،
- رفع معنويات العاملين اتجاه مسؤولياتهم البيئية؛
- تطبيق المواصفة يزيد من إبداع المشاريع وقدرتها على التنافس لأجل الحصول على حصة سوقية أعلى؛
- تحسين التخطيط المالي من خلال تحديد رأس المال الرئيسي والمستقبلي وتكاليف تشغيل نشاطات الإدارة البيئية؛

[41] محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2019، ص114.

[42] براهيمي شراف، مرجع سبق ذكره، ص ص74،73.

- تحسين أسلوب مواجهة الأزمات والطوارئ البيئية المفاجئة من خلال برامج مدروسة؛
- إيجاد لغة عالمية بسيطة ومفهومة لإدارة البيئة، فتطبيق الايزو14000 يؤدي إلى فهم اللغة والمصطلحات المستخدمة في الإطار العلمي، لهذا يساهم اعتماد مواصفة دولية موحدة ذات مصطلحات مقبولة عالميا وبمفاهيم متفق عليها على تيسير فهم المصطلحات المستخدمة في نختلف الدول، كما يسهل التواصل والتفاهم بين مختلف الأطراف المعنية؛
- أصبحت شركات التأمين في الوقت الحاضر ذات وعي بيئي متكامل، فأصبحت تهيئ معاملات خاصة وأقل كلفة للمشاريع التي تحصل على شهادة المطابقة للإدارة البيئية، وذلك لأنها تدل على أن المشروع الذي يحسن أداءه البيئي يقل تعرضه للمخاطر البيئية؛
- تطبيق المواصفات البيئية تزيد من فرص التصدير فضلا عن القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛
- تقوم الهيئات المختلفة بالاسترشاد بالمواصفة البيئية في قياس درجة جودة أدائها البيئي، وذلك بهدف تحقيق المزيد من التطور والتحسين في نظام حماية البيئية، مع عمل توازن مع احتياجات البيئة الاقتصادية؛
- فتح أسواق جديدة، حيث أن زيادة الوعي البيئي لدى المشروع سيزيد من فرص التعاون المشترك في الأسواق الدولية، والتغلب على الكثير من عقبات التبادل التجاري؛
- العلاقات الجيدة، حيث يرفع الالتزام بالأداء البيئي مستوى الثقة بالمشروع، مما يساهم في خلق علاقات تجارية جيدة مع المساهمين والعاملين؛
- تركز مجموعة الايزو 14000 أساسا على وضع المؤشرات المحددة بقياس الأداء، ومع الالتزام بالتحسين المستمر في الإدارة البيئية والتدريب وتزويد العاملين بالمعلومات الكافية عن العمل الإداري البيئي؛
- يعمل تطبيق الايزو 14000 على تحسين الأداء وتخفيض تكلفة العمل كنتيجة حتمية للتخفيض أو الحد من النفايات، وتوفير تكلفة تداولها ومعالجتها وتخفيض استعمال الطاقة.

4-2 الانتقادات الموجهة لسلسلة المواصفات (ISO 14000):

لم تخلو السلسلة من النقد والانتقادات والملاحظات البناءة منها أو السلبية كانت. ويمكن أن نلخصها فيما يلي[43]:

- **انتقادات داخلية:** متمثلة في المجهودات اللازم القيام بها من قبل المدراء (جهد، تكلفة، وقت) لإقامة وتشغيل هذا النظام؛
- **انتقادات خارجية:** متمثلة في كونها نظم تهدف أساسا إلى مراعاة مصالح المشاريع الأخرى والبيئة على حساب عمل المشروع، إضافة إلى تكاليف الاستشارات والبرامج الخارجية؛
- يعتبر عودة إلى النظام البيروقراطي بما يستخدمه من إجراءات خطوات دقيقة؛

[43] براهيمي شراف، المرجع السابق، ص75.

لكن هذه الانتقادات ليست بضرورة حقيقة عملية، تسهم بشكل أو بأخر في تعطيل عمل المشروع وتحميله أكثر من طاقته، فهي جوانب قد تؤثر سلبا عليه لكن في المدى القصي، كما هو الحال بالنسبة لعنصر التكلفة فبقدر ما يتحمله المشروع من تكاليف إدارية إلا أنه من الممكن تغطيتها والحصول على أرباح من خلال الاعتماد على الطاقة النظيفة وتخفيض تكلفة التأمين كما تم ذكره سابقا وتخفيض تكاليف التشغيل.

5- أنواع نظم إدارة البيئة

5-1 المواصفة البريطانية

تعد هيئة المواصفات البريطانية أول من أبدى اهتماما بإيجاد مواصفات لإدارة البيئة، كامتداد لأنظمة إدارة الجودة، حيث ظهر في عام 1992 أول إصدار لمواصفة دولية لنظام إدارة البيئة وهي المواصفة (BS 7750)، وقد بدأ تطبيقها آنذاك في 200 شركة صناعية في المملكة المتحدة، كما تم تنقيح هذه المواصفة وأعيد إصدارها في طبعة ثانية في فبراير1994، ومازالت هذه المواصفة معتمدة حتى الآن في المملكة المتحدة، وقد شكلت أساسا لتطوير المواصفة الدولية (ISO 14001) إلا أنها أقل مرونة ويصعب تطبيقها على المستوى العالمي، لذا اعتمدت المواصفة (ISO 14000) بوصفها مواصفة عالمية، بعد أن تم تبسيط شروط المواصفة البريطانية وتحقيق متطلباتها العملية ضمن المواصفة الدولية[44].

وتعتبر المواصفة القياسية البريطانية (BS 7750) من أشهر المواصفات القياسية التي توفر نظاما لإدارة البيئة داخل المنظمة وتقييم كفاءته كما تساعد في تحديد السياسات والأهداف البيئية، وتوفر دافعا قويا للتحسين المستمر في المجال البيئي[45].

ومن أهم الخصائص التي تمتاز بها هاته المواصفة نجد[46]:

- إمكانية تطبيقها في كل أنواع وأحجام المنظمات الصناعية والخدمية؛
- مشابهة نظام إدارة الجودة (ISO 9000)؛
- إمكانية تسجيلها وإجراء التدقيق الدوري عليها؛
- التوافق مع التعليمات والأنظمة الأوروبية؛
- تلزم المنظمة بإجراء تحسينات مستمرة.

[44] كاظم المقدادي، مرجع سبق ذكره، ص45.

[45] رشيد علاب، مرجع سبق ذكره، ص53.

[46] مشان عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص46.

5-2 المواصفة الأوروبية (EMAS)

تبنى الإتحاد الأوروبي النسخة الخاصة من إدارة البيئة وخطة التدقيق سنة 1993، وأصبحت سارية المفعول في عام 1995 نتيجة إدراك المجتمع الأوروبي مدى أهمية كجزء لا يتجزأ من هيكل الإدارة السليمة وتمت المصادقة عليها من قبل القانون الأوروبي لتأمين أداء بيئي إيجابي، وتم تنقيحها عام 2001 لتعكس نظاما طوعيا للمنظمات التي ترغب في تقييم وتحسين أدائها البيئي، وعلى الرغم من اعتماد بنائها على المواصفة البريطانية إلا أنها أكثر المواصفات تشددا وتفصيلا، بسبب تأثير التشريعات البيئية الألمانية الصارمة عليها[47].

5-3 المواصفة الدولية (ISO 14001)

تعد المواصفة (ISO 14001) مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس الدولية (ISO)، وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام إدارة البيئة، حيث اعتمدت النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996، لتمكن المنظمة من صياغة السياسة والأهداف، مع الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بشأن الجوانب البيئية المهمة، كما تطبق هذه المواصفة على أي منظمة تسعى إلى صياغة وتطبيق وتحسين نظام إدارتها البيئية، والمطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة، وإقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية، والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة، وتعتبر غاية هذه المواصفة تزويد المنظمات بعناصر نظام إدارة بيئية فاعلة يمكن أن تتعامل مع المنظمات الإدارية الأخرى للمنظمة، كما تسعى لمساعدة المؤسسات على تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية، وتقديم الإرشادات فيما يخص كيفية إدارة البيئة وحمايتها من التلوث[48].

المطلب الرابع: المتطلبات العامة لمنظومة إدارة البيئة

يتألف نظام الإدارة البيئية بحسب اللجنة 207 التابعة لمنظمة التقييس العالمية، وفقا للقيود الواردة في المواصفة (ISO 14001.1996) من خمس مكونات رئيسية تمثل حلقة التحسين المستمر التي يرتكز عليها نموذج هذا النظام، ويمكن أن تطبق على مختلف أنواع وأحجام المشاريع التي ترغب في إقامة وإدامة نظام إدارتها البيئية، وذلك عن طريق المراجعة المستمرة والدورية لأجل تحديد مجالات التحسين الممكنة بقصد التوصل إلى تحسين مستمر في الأداء البيئي[49]، ويوضح الشكل التالي هذه المتطلبات كما يلي:

---

[47] أحمد تي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص115.

[48] دغفل فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص108.

[49] قويدري محمد، استخدام الإدارة البيئية كمدخل لترشيد استهلاك الموارد الاقتصادية في المشاريع الصناعية – مع الإشارة إلى حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE) خلال الفترة (2000-2013)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016، ص44.

الشكل-3- متطلبات تطبيق EMS حسب المواصفة ISO 14001.

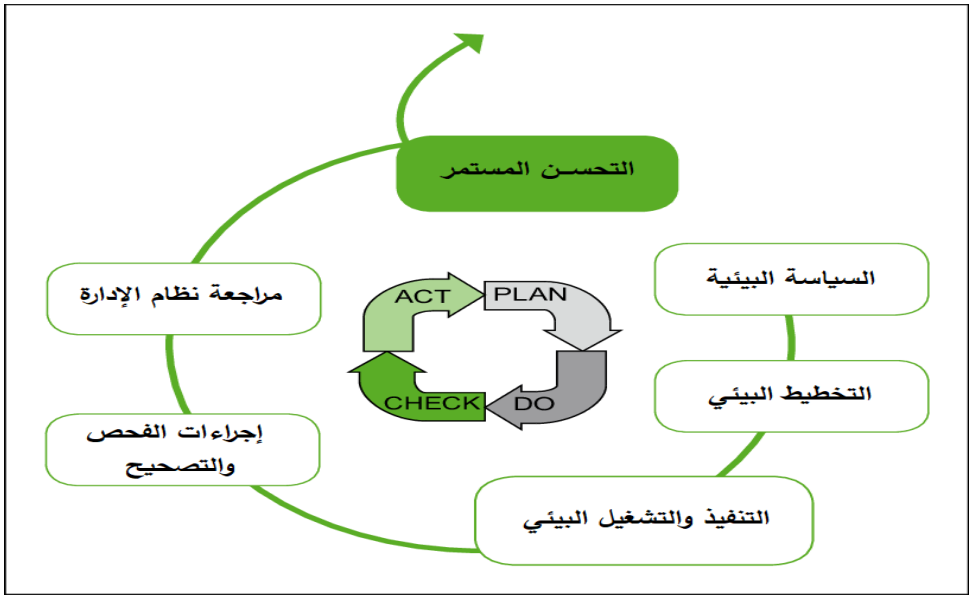

Source: Francesco Pellicci. https://www.researchgate.net/figure/Elements-of-environmental-management-systems-according-ISO-14001-2004_fig3_328687538. Accessed 26/03/2022 (Edited).

1- السياسة البيئية

تشير السياسة البيئية إلى تلاؤم حجم التأثير البيئي لأنشطة المنظمة والالتزام والتوافق مع القوانين والتشريعات البيئية، والالتزام بالتحسين المستمر والحد من التلوث، ومراجعة الأهداف البيئية، ووجود تعليمات محددة ومعروفة لجميع العاملين، تكون متاحة للجمهور والرأي العام[50].

ومن جهة أخرى يمكن القول أن السياسة البيئية هي بيان بنوايا المؤسسة ومبادئها المرتبة بأدائها البيئي الشامل والذي يوفر إطارا للعامل ووضع أهدافها وغاياتها البيئية، ويقصد بهذا الإطار أن تحدد الإدارة العليا السياسة البيئية للمؤسسة وتتأكد من أنها[51]:

- مناسبة لطبيعة وحجم التأثيرات البيئية لأنشطتها أو منتجاتها؛
- تتضمن التزاما بالتحسين المستمر ومنع التلوث؛
- تتضمن التزاما بالتوافق مع التشريعات واللوائح البيئية السائدة؛

[50] بهجة عطية، راضي و هشام يوسف العربي، إدارة الجودة الشاملة(TQM): المفهوم والفلسفة والتطبيقات، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة (مصر)، 2016، ص168.

[51] مصطفى يوسف كافي، إدارة الأمن والسلامة الفندقية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق (سوريا)، 2011، ص232.

- تقدم إطارا لتحديد ومراجعة الأغراض والأهداف البيئية؛
- توثق وتطبق، وتحفظ ويتم إبلاغها إلى كافة العاملين والمتعاقدين.

2- التخطيط البيئي

التخطيط البيئي كمفهوم ومنهج جديد هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية، ويهتم بالقدرات والحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية الحد البيئي الحرج وهو الحد الذي يجب أن نتوقف عنده ولا نتعداه حتى لا تحدث نتائج عكسية."[52]

ويعد التخطيط البيئي عاملا مهما لا يقل أهمية عن العامل السابق، إذ يتطلب وضع منهجية عمل للوصول إلى تحسينات تدريجية وجذرية لحماية البيئة، كما تساعد المعنيين على تنفيذ السياسة البيئية ذات الصلة بنشاطات المؤسسة وتوقع تأثيراتها[53]، ويتضمن التخطيط الجوانب التالية:

2-1- الجوانب البيئية: تبدأ عملية التخطيط بحصر وتحديد الجوانب البيئية والتي تمثل نشاطات المؤسسة المؤثرة على البيئية ونذكر منها انبعاث الغازات، استهلاك الطاقة، تسرب المواد السامة، النفايات وهدر الماء، تلوث التربة، مياه الصرف الصحي وغيرها[54].

2-2- المتطلبات القانونية: ينبغي على المنظمة أن تقوم بتثبيت والمحافظة على الإجراء اللازم لتحديد المتطلبات القانونية وغيرها، التي يمكن أن تطبقها على الجوانب البيئية لأنشطتها وخدماتها، كما يترتب عليها تحديد كيفية الوصول إلى هذه المتطلبات، وتهدف هاته الخطوة إجمالا إلى تحديد نطاق العمل القانوني لجميع عمليات نظام الإدارة البيئية[55].

2-3- الغايات والأهداف: أشارت المواصفة إلى الغايات بكونها الهدف البيئي الشامل الناشئ عن السياسة البيئية، الذي تعد المؤسسة نفسها لتحقيقه والقابل للقياس حيث أمكن تنفيذه، أما الهدف البيئي فيتمثل في متطلبات أداء مفصل قابل للقياس حيثما أمكن تنفيذها وتطبيقها في المؤسسة أو أجزاء منها=، ويشتق الهدف البيئي من الغاية البيئية، مع الحاجة إلى تحديد الأهداف البيئية وتلبيتها لغرض تحقيق الغايات البيئية[56].

---

[52] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2016، ص275.

[53] طالب فاطمة، نظم الإدارة البيئية ISO 14000 وتدويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تندرج تحت تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد إبن باديس (مستغانم)،2018/2017، 62.

[54] عمر شريف و يخلف جمال الدين، دور تطبيق نظام الإدارة البيئية في تبني مصادر الطاقات المتجددة،مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الخامس، ديسمبر2016، ص144.

[55] أحمد تي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص120.

[56] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وهناك جملة من العوامل التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند رسم هذه الغايات والأهداف منها[57]:

- المتطلبات القانونية وغيرها التي التزمت بها المؤسسة؛
- الجوانب البيئية المهمة لنشاط المؤسسة ومنتجاتها وخدماتها؛
- البدائل والخيارات التكنولوجية المتاحة للمؤسسة؛
- الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح.

4-2 برامج الإدارة البيئية: كآخر خطوة في عملية التخطيط تقوم المؤسسة وفقا للمواصفة(ISO 14001) بوضع برنامج لتحقيق الغايات والأهداف البيئية والمحافظة عليه[58]، على أن يتضمن النقاط التالية[59]:

- تعيين المسؤوليات لتحقيق هذه الغايات والأهداف لكل مستوى ونشاط معني للمنظمة؛
- تحديد الوسائل لتحقيق الغايات والأهداف؛
- تحديد البرنامج الزمني لوجوب تحقيق كل ما تم تحديده.

3- التنفيد والتشغيل

الهدف من هذا المتطلب هو تنفيذ ما تم التخطيط له من جميع العاملين في المؤسسة، وهو يتضمن العديد من الخطوات التي يجب القيام بها من قبل المؤسسة، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1-3 الهيكل والمسؤوليات: تلزم المواصفة (ISO 14001) المؤسسة أن تحدد وبصورة موثقة الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل فرد في المنظمة بالمنظمة بما يخص الشأن البيئي، وإعلان ذلك حتى يتيسر للكل العمل بفعالية، كما يتوجب أن توفر الإدارة الموارد اللازمة (التكنولوجية، المالية، المهارات المتخصصة...الخ)، لتطبيق ومراجعة إجراءات الخطة البيئية.كما تتطلب المواصفة تعيين ممثل للإدارة مسؤول عن الإدارة البيئية وله كافة المسؤوليات والصلاحيات والموارد بصرف النظر عن مسؤولياته الأخرى، وذلك لضمان حسن تطبيق النظام ومتابعته، وتبليغ الإدارة العليا بأية انحرافات أو مشكلات تطرأ أثناء التطبيق وذلك من خلال إرسال التقارير، مما يسهل للإدارة سرعة اتخاذ القرارات اللازمة للتصحيح[60].

2-3 التدريب والتوعية: تلزم المواصفة (ISO 14001) المؤسسة بتحديد احتياجاتها التدريبية وتشير لنوعين من التدريب، الأول متخصص بالأفراد (عمال، موظفين، مجهزين...الخ) الذين ينجم عن أعمالهم أثار بيئية مهمة[61]، و الثاني يأخذ شكل التوعية بالقضايا الآتية[62]:

---

[57] دغفل فاطمة،المرجع أعلاه، ص117.

[58] عمر شريف ويخلف جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص145.

[59] شتوح وليد، مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو14000في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد7، العدد الثاني، غرداية (الجزائر)،2014، ص9.

[60] عمر شريف ويخلف جمال الدين، المرجع أعلاه، ص145

[61] طالب فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص65.

- أهمية تطبيق السياسة البيئية وبقية متطلبات نظام الإدارة البيئية؛
- المؤثرات البيئية الخطيرة المحتملة لأعمالهم والفائدة المتوقعة في تحسين الأداء البيئي؛
- مسؤوليات العاملين و دورهم في تنفيذ السياسة البيئية ونظام الإدارة البيئية؛
- تخصيص الأفراد ذوي المستوى التعليمي المناسب والخبرة المناسبة؛
- رفع المهارات الخاصة بالأفراد الذي ينتج عن أعمالهم تأثيرات بيئية خطيرة.

3-3 الاتصال: على المؤسسة إتباع طريقة مناسبة لنقل المعلومات بشأن الجوانب البيئية المهمة، مع تحديد الاتصالات الداخلية بين المستويات والوظائف المختلفة (اتصال داخلي) كذلك استلام وتوثيق والاستجابة للاتصالات من الأطراف الخارجية ذات المصلحة (اتصال خارجي)[63].

4-3 التوثيق: عبارة عن وصف للعناصر الأساسية للنظام ويختلف توثيق نظام الإدارة البيئية من منظمة إلى أخرى وذلك حسب حجم و نوع وأنشطة ومنتجات المنظمة، ويجب على المؤسسة أن تحدد بشكل واضح الأنواع المستخدمة من الوثائق التي تحدد وتصف إجراءات التشغيل الفعالة وعملية الضبط، والمعلومات التي تحتوي على متطلبات نظام الإدارة البيئية كما يمكن أن تكون تلك المعلومات موثقة ومن ذلك نذكر ما يلي[64]:

- **الدليل البيئي:** ويحتوي على السياسة والأهداف والمسؤوليات البيئية.
- **السجلات:** وتتضمن جميع الوثائق التي توضح المطابقة لمتطلبات نظام الإدارة البيئية.

5-3 ضبط الوثائق: حيث تقوم المؤسسة بالخطوات التالية[65]:

- على المنشأة أن تضع إجراءات ضبط جميع الوثائق الخاصة بنظام الإدارة البيئية للتأكد من:
  - ✓ تواجدها في الأماكن المحددة لها؛
  - ✓ مراجعتها بشكل دوري وتنقيحها عند الضرورة والإقرار بكفاءتها من قبل أفراد مخولين؛
  - ✓ مكانية الحصول على إصدارات من الوثائق في المواقع التي تظهر الحاجة لها؛
  - ✓ إبعاد الوثائق الملغاة عن الاستخدام.
- حفظ الوثائق بأسلوب نظامي وقانوني بتاريخ محدد؛
- تثبيت الإجراءات والمسؤوليات والمحافظة عليها من أجل التدوين والتعديل بغية ضمان نظام الإدارة
- الفعال.

---

[62] أحمد تي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص121.

[63] مشان عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص67.

[64] عمر شريف و يخلف جمال الدين،مرجع سبق ذكره، ص146.

[65] أحمد تي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص121.

3-6 ضبط العمليات: يعد ضبط العمليات من المتطلبات الأساسية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية، ومنه ينبغي على المؤسسة تحديد وتخطيط تلك العمليات المتعلقة بجوانبها البيئية وتحقيق الأهداف وغاياتها البيئية وذلك من خلال مايلي[66]:

- الوضع والتنفيذ والمحافظة على إجراءات موثقة لضبط الحالات التي يؤدي غيابها إلى الانحراف عن السياسة والأهداف والغايات البيئية؛
- وضع الإجراءات المرتبطة بتوضيح الجوانب البيئية لسلع وخدمات المؤسسة والمحافظة عليها، وإبلاغ الموردين والمتعاقدين بإجراءاتها ومتطلباتها؛
- وضع معايير عملية في الإجراءات.

ولخصت المواصفة (ISO 14001) الأنشطة التي ينبغي للمؤسسة ضبطها للتحكم في العمليات ومنها[67]:

- رقابة أنشطة الإنتاج لمنع حدث التلوث والمحافظة على البيئة؛
- رقابة الأنشطة الإدارية لضمان توافق المتطلبات التنظيمية الداخلية والخارجية، والتأكد من كفاءتها وفعاليتها؛
- رقابة الأنشطة الإدارية الاستراتيجية للاستجابة لأي تغيرات محتملة من المتطلبات البيئية.

3-7 الاستعداد والاستجابة للطوارئ: يحيط أعمال المؤسسات عدم تأكد عالي لذلك يتوجب عليها أن تصدر كيفية وتحتفظ بإجراءات لحوادث المرور المحتملة، والاستعداد لها أو التخفيف منها، وأن تقوم بمراجعة وتعديل استعدادات المؤسسة واستجابتها للطوارئ واختيار هذه الإجراءات دوريا للتأكد من إمكانية تطبيقها[68].

4- إجراءات الفحص والتصحيح

الفحص والتصحيح من الأنشطة الأساسية لنظام الإدارة البيئية، الذي يضمن توافق أداء المؤسسة مع البرنامج الموضوع[69]، ويتضمن هذا المتطلب ما يلي:

4-1 المتابعة والقياس: تلزم المواصفة (ISO 14001) المؤسسة بضرورة وضع وإدامة إجراءات موثقة وعلى أسس نظامية، لمتابعة وقياس أنشطتها ذات التأثير البيئي المهم، كما يتوجب القيام بصيانة أجهزة القياس والاحتفاظ بالسجلات الموثقة لتلك العملية[70].

---

[66] مشان عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص68.

[67] طالب فاطمة،مرجع سبق ذكره، ص67.

[68] أحمد تي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص122.

[69] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، مرجع سبق ذكره، ص189.

[70] عمر شريف و يخلف جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص148.

4-2 تقييم المطابقة: على المؤسسة القيام بعملية تقييم، هل نظام إدارتها البيئية متطابق مع كل المتطلبات البيئية والقانونية والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها المؤسسة[71].

4-3 عدم المطابقة، العمل التصحيحي والعمل الوقائي: على المنظمة وضع وتنفذ والحفاظ على إجراءات لمعالجة حالات عدم المطابقة الحقيقية والمحتملة لمباشرة لأنشطة التصحيحية والوقائية، وهذه الإجراءات يجب أن تتميز ب[72]:

- تمييز وتصحيح حالات عدم المطابقة ومباشرة الأنشطة لمعالجة تأثيراتها البيئية؛
- الفحص التفصيلي لحالات عدم المطابقة وتحديد سببها ومباشرة الأنشطة لتجنب تكرارها؛
- تسجيل نتائج الأعمال التصحيحية والوقائية المطبقة؛
- مراجعة فعالية الأعمال التصحيحية والوقائية المطبقة.

4-4 ضبط السجلات: تؤكد المواصفة على ضرورة قيام المؤسسة بوضع سجلات بيئية خاصة بالتدريب ونتائج التدقيق الدوري، على أن تكون تلك السجلات محفوظة بطريقة يسهل الوصول إليها دون تعرضها للتلف أو الفقدان، مع تحديد وتسجيل فترة صلاحيتها[73].

4-5 تدقيق نظام الإدارة البيئية: يعد تدقيق نظام الإدارة البيئية عملية تحقيق يقوم بها فريق تدقيق داخلي أو خارجي، تهدف إلى التقييم الموضوعي للنظام ومدى مطابقته لمتطلبات المواصفة (ISO 14001) من خلال الأدلة الموثقة والمشاهدة، كما يجب إبلاغ الإدارة العليا بنتائج ذلك التدقيق، والهدف من عملية تدقيق نظام الإدارة البيئية هو حماية البيئة من خلال[74]:

- تسهيل تحكم الإدارة بالممارسات البيئية؛
- التأكد من التقيد بسياسات المنشأة والتي تتضمن مراعاة المتطلبات التنظيمية؛
- التقيد بالأنظمة والقوانين والتشريعات الصادرة عن الجهات المختصة في حماية البيئة.

5- مراجعة الإدارة

تعد أخر مرحلة في تطبيق نظام الإدارة البيئية للتأكد من فعالية النظام، إذ تلزم المواصفة المؤسسة بضرورة مراجعة الإدارة العليا للنظام على فترات محددة، للتأكد من استمرار فاعليته، بحيث تبرز تلك المراجعة الدورية مدى

[71] دغفل فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص120.

[72] شتوح وليد، مرجع سبق ذكره، ص10.

[73] عمر شريف و يخلف جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص148.

[74] أحمد تي وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص122.

الحاجة لإجراء تغييرات في السياسة البيئية والمتطلبات الأخرى للنظام على أن يتم ذلك في ضوء نتائج التدقيق[75]، وتشمل مراجعة الإدارة على[76]:

- نتائج وعمليات التدقيق الداخلية؛
- مستوى تحقيق الأهداف والغايات؛
- مرونة النظام بما يتناسب والظروف المتغيرة؛
- مراجعة الإدارة السابقة حالة الأعمال التصحيحية؛
- الأداء البيئي لنظام الإدارة البيئية؛
- المعلومات الواردة من الأطراف الخارجية المهتمة، بما في ذلك الشكاوى.

[75] عمر شريف ويخلف جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص148.

[76] دغفل فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص121.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1- دراسة: محمد عماد الدين كرمية و جمعي هشام هلال، (2020)

تحت عنوان: واقع تبني المؤسسات الصناعية للإدارة البيئية في الجزائر.

حيث قدم الباحثان دراستهما كالآتي:

أصبحت مشكلة التلوث تهدد أمن وسلامة البيئة ومختلف الكائنات الحية فيها، الأمر الذي دفع الرأي العالمي إلى التحرك من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة، فعقدت المؤتمرات وسنت القوانين والتشريعات ليظهر في الأخير ما يعرف بالإدارة البيئة كأسلوب جديد وناجح لحل مشاكل التلوث وإعادة التوازن للبيئة.

تهدف دراستنا للتعريف بهذا المصطلح ووضع مختلف الأطر النظرية له في إطار واضح ومفهوم، ثم دراسة واقع هذا الأخير في المؤسسات الصناعية الجزائرية، من خلال الإشكالية التي تتمحور حول "ما مدى تبني المؤسسات الصناعية في الجزائر للإدارة البيئية؟"، لنتمكن في الأخير من جمع حوصلة حول الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة لفرض هذا النظام في الوسط الصناعي، و كيف يمكن تصور علاقة المؤسسة الجزائرية ببيئتها وما هي نظرتها لمفهوم الإدارة البيئية وهل لهذا المفهوم اهتمام عند إطارات المؤسسات الصناعية في الجزائر أم لا.

وقد كشفت الدراسة في الأخير عن وجود تبني حقيقي لنظام للإدارة البيئية وأنظمتها في بعض من المؤسسات الصناعية والبالغ عددها 104 مؤسسة، غير أن هذا التبني يعد ضعيفا جدا مقارنة بباقي الدول العربية، وهذا راجع بالدرجة الأولى لضعف الوعي البيئي لدى إطارات المؤسسات الصناعية و كذا تساهل الدولة مع الملوثين بالرغم من وجود الكم الكبير من القوانين.

2- دراسة: رشيد علاب، (2017)

تحت عنوان: نظم الإدارة البيئية (ISO 14000)، واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجـزائر.

حيث قدم الباحث في رسالته للدكتوراه، الآتي:

شهدت العقود الأخيرة ظهور وتطور مختلف الممارسات الإدارية المتعلقة بالجودة والبيئة ورغم هذا التطور، فإن تحليل أسباب لتبني هذه الممارسات الإدارية والمعوقات التي تعترض المؤسسات الاقتصادية لتبني هذه الممارسات لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة والتحليل في الجزائر.

وتساهم هذه الدراسة في الأدبيات المرتبطة بتبني نظم الإدارة البيئية ISO 14000، التي تتعلق بالجودة البيئية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر،

قمنا بطرح استبانتين، تتعلق الأولى بقياس مدى استيفاء المؤسسات الاقتصادية لمتطلبات نظم الإدارة البيئية في الدراسة الراهنة ISO 14000، بينما تم توجيه الاستبانة الثانية للمؤسسات الاقتصادية غير الحاصلة على شهادة ISO 14000، ثم قمنا بتحليل محددات اعتماد معايير ISO 14000 من طرف المؤسسات الاقتصادية في الجزائر بواسطة نموذج انحدار لوجستي وذلك لاختبار مجموعة من المتغيرات التي قد تؤثر على اعتماد ISO 14000 من قبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

تبين لنا من خلال هذه الدراسة، أن المؤسسات الاقتصادية الحاصلة على شهادة ISO 14000 لا تستوفي جميع متطلبات المواصفة (فجوة التطبيق تتجاوز56%)، أما بالنسبة لسائر المؤسسات الاقتصادية فقد تبين أنها ملتزمة بمسؤولياتها البيئية، ويختلف هذا الالتزام تبعا للمتغيرات (نشاط المؤسسة، ملكية المؤسسة، ونوع المخلفات). كما قمنا بعد ذلك من خلال نموذج الانحدار اللوجيستي، ببيان أن المؤسسات الاقتصادية التي لديها منتجات للتصدير والمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الاقتصادية التي تعتبر شركات النفط أحد عملائها هي المؤسسات الأكثر توجها نحو اعتماد معايير ISO 14000.

3- دراسة: أحمد قصير، (2017)

تحت عنوان: تأثير الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة).

حيث قدمت الباحث في رسالته للماجيستير، الآتي:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الثقافة التنظيمية على تبني نظام الإدارة البيئية في الشركة المبحوثة، وذلك من خلال تأثير كل من الأبعاد الخمسة للثقافة التنظيمية وهي القيم التنظيمية، تمكين العاملين الاتجاهات التنظيمية، العمل الجماعي، التعلم التنظيمي وقد أجريت هذه الدراسة على الأفراد العاملين في شركة صناعة الأنابيب البلاستيكية بعين وسارة بولاية الجلفة.

رغم التصور الإيجابي للجانب المادي للثقافة التنظيمية السائدة صناعة الأنابيب بشركة صناعة الأنابيب، إلا أن هنالك أداء جيد نسبي في الثقافة التنظيمية المكتسبة للأفراد العاملين، مما يفسر مساهمة أبعاد الثقافة فيتبني وتمرير نظام الإدارة البيئية وهذا ما ترجمته النتائج في العلاقة القوية بين كل من هذه المتغيرات.

وقد تحددت مشكلة البحث في المدى الذي تؤثر به الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية، وفي سبيل تحقيق هدف البحث والإجابة على التساؤلات الفرعية، طبق هذا البحث على المجتمع المكون من 100 فرد، وتم

الاعتماد على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات، وعولجت البيانات باستعمال برنامج التحليل الإحصائي spss على الحاسوب.

وأظهرت النتائج وجود تأثيرات معنوية للثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية مما عزز وأكد الفرضيات.

4- دراسة: فاطيمة زهرة نزعي، (2017)

تحت عنوان: تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في المؤسسة الاقتصادية، (دراسة حالة).

حيث قدمت الباحثة دراستها لنيل شهادة الدكتوراه، كالآتي:

تهدف هذه الدراسة إلى مساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة منها الصناعية للاستعداد والتهيئة لبناء نظام الإدارة البيئية ومحاولة الوصول إلى إدارة الجودة الشاملة للبيئة، وإلقاء الضوء ولو بشكل مبسط على أهمية تبني مدخل تقدير دورة الحياة كأداة لدراسة وتحديد المؤثرات البيئية في مؤسساتنا الاقتصادية. فقد ركزت على دراسة وتحليل نظام الإدارة البيئية في أربع (04) مؤسسات اقتصادية بولاية سعيدة وذلك من خلال إسقاط متطلبات الـ ISO14001 لمعرفة هل هي مؤهلة لتطبيقها أم لا.

حيث كشفت الدراسة أن الشركات الاقتصادية بشكل عام، والشركات الصناعية بشكل خاص غير مهتمة بتطبيق هذا النظام ويعود ذلك إلى أنها تعاني من ضعف في الوعي البيئي خاصة فيما يتعلق بالمواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية ISO 14000 وعدم وعي وإدراك مسؤوليها بأهمية الحصول على شهادة الـ ISO14001، بالإضافة إلى تساهل السياسات البيئية فيما يتعلق بالنشاطات الملوثة وفشل الجهات الوطنية المختصة في التعريف الفعال بهذا النظام.

5- دراسة: سفيان ساسي، (2014)

تحت عنوان: المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر).

حيث قدم الباحث دراسته كالآتي:

لقد أصبحت المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والإقليمية، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات التنمية، فإنه بالمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي، ويعتبر قطاع النفط العالمي أحد أهم القطاعات المؤثرة على التوازن البيئي.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن واقع تبني المؤسسة الصناعية الجزائرية للمسؤولية البيئية اتجاه المجتمع، والى ترسيخ مفهوم المسؤولية البيئية باعتبارها أسلوبا إداريا حديثا، وضرورة اقتصادية تهدف إلى حماية المجتمع والبيئة

من مظاهر انتشار التلوث، وإلى تقوية ودعم صورة المؤسسة وطنيا وخارجيا، وقد كشفت الدراسة أن هنالك أثر لكل من السياسة البيئية، الوعي البيئي، التشريع والرقابة، ودعم خطط ومشاريع الإدارة على تبني المؤسسة لمسؤولياتها البيئية.

كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها زيادة الاهتمام بالوعي البيئي ودعم المؤسسات في مجال حماية البيئة وإعادة تدوير المخلفات الصناعية، وضرورة الرقابة الحكومية في عمل الخطط طويلة المدى لتحقيق حماية الموارد الوطنية والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1- دراسة: خليفة علي خليفة العبداللات، (2015)

تحت عنوان: تحديد العوامل المؤثرة لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 بوجود ثقافة الجودة والإنتاج الأنظف متغيرات وسيطة على الأداء البيئي: دراسة حالة على شركة المثالية للصناعات الكيماوية.

حيث قدم الباحث دراسته كالآتي:

هدفت الدراسة إلى تقييم المواصفة ISO 14001 في شركة المثالية للصناعات الكيماوية وبيان مدى أثرها على الأداء البيئي للمنظمة، والعمل على تطوير مفهوم الاستدامة من خلال تطبيق مفاهيم الجودة البيئية وسياسة الإنتاج الأنظف، كما تهدف إلى تقديم وصياغة مجموعة من التوصيات شأنها أن تزيد من توضيح مفاهيم الدراسة المتعلقة بتطبيق بمعايير ISO 14001 والأداء البيئي ومتطلبات التطبيق لهذه المفاهيم في قطاع الشركات الكيماوية، ونشر وعي عام بالاهتمام في دعم الإنتاج الأنظف ونشر ثقافة الجودة، والتعرف على مستوى الوعي البيئي لدى العاملين في المصنع وأثره على الأداء البيئي للمصنع.

بالنسبة للعينة فقد تم اختيار عينة بالطريقة العشوائية، تكونت من 70 موظف تشمل جميع العاملين في شركة المثالية للصناعات الكيماوية في الموقر، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

حيث ظهرت النتائج كالاتي:

- تمتلك شركة المثالية للصناعات الكيماوية سياسة بيئية، حيث تلزم الشركة كافة العاملين فيها بتطبيق السياسة البيئية الخاصة بها.
- أظهرت النتائج وجود أثر مباشر للإنتاج الأنظف على الأداء البيئي لشركة المثالية للصناعات الكيماوية، كما اتضح وجود أثر مباشر لمتغير المراجعة البيئية على متغير الإنتاج الأنظف، أما متغيرات السياسات،

الفحص والإجراءات التصحيحية، والتنفيذ والعمليات، والتخطيط، فقد بلغت قيم الأثر المعياري المباشر لها على الإنتاج الأنظف أكبر من 0.05، وجميعها لم تكن ذات دلالة إحصائية.

2- دراسة: منذر نائل الكرادشة، (2010)

تحت عنوان: واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية، (دراسة حالة).

حيث قدم الباحث دراسته كالآتي:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية في محافظة العاصمة عمان للمسؤولية البيئية تجاه مجتمعها من وجهة نظر مديرى الوظائف الرئيسية والربط الفكري والعلمي المفهوم المسؤولية البيئية للشركات باعتباره أسلوبا إداريا حديثا يهدف إلى حماية المجتمع من مظاهر انتشار التلوث الصناعي ويقوي ويدعم صورة تلك المنظمات محليا وخارجيا، وتكونت الدراسة من 94 مفردة من أصل 120 مفردة من المستويات الإدارية العليا والوسطى موزعة على المناطق الصناعية الثلاث الرئيسية وهي سحاب و القسطل والجيزة بواقع 30 شركة صناعية، 15 شركة منها يغلب فيها طابع المخلفات السائلة و15 شركة مخلفاتها ذات طابع صلب.

وقد كشفت الدراسة عن أن هنالك أثرا مرتفعا لكل من السياسة البيئية – الوعي البيئي – المعالجة وإعادة التدوير – التشريع والرقابة – ودعم الإدارة العليا، على تبني المنظمة للمسؤولية البيئية، وان هناك أثرا ايجابيا لكل من رأس المال – ونوع الصناعة على تبني المسؤولية البيئية، فيما بينت النتائج عدم وجود علاقة بين عدد العاملين ونوع الملكية وتبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية البيئية.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد استعراض مجموعة من البحوث والدراسات التي أجريت في مجال إدارة البيئة ومحاولة مقارنتها بدراستنا الحالية، يتضح لنا مايلي:

1. تعتبر أداة الدراسة الخاصة بهذا البحث مشابهة لبعض الدراسات السابقة مع اختلاف في المحاور والفقرات. أولا: دراسة رشيد علاب، (2017)، تحت عنوان: نظم الإدارة البيئية (ISO 14000)، واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجـزائر. حيث طرح هذا الأخير استبانتين لاختبار مجموعة من المتغيرات التي قد تؤثر على اعتماد ISO 14000 من قبل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر. وفي دراسة أحمد قصير، (2017)، تحت عنوان: تأثير الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة). قدم الباحث أحمد استبانة لأجل معرفة المدى الذي تؤثر به الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية. بالإضافة إلى ذلك وبنفس أداة الدراسة، لقد كانت الدراسة الأجنبية لخليفة علي خليفة العبداللات، (2015)، تحت عنوان: تحديد العوامل المؤثرة لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 بوجود

ثقافة الجودة والإنتاج الأنظف متغيرات وسيطة على الأداء البيئي: دراسة حالة على شركة المثالية للصناعات الكيماوية. حيث قام الباحث بتقديم استبانة لتقييم المواصفة ISO 14001 في شركة المثالية للصناعات الكيماوية وبيان مدى أثرها على الأداء البيئي للمنظمة.

2. يعتبر المنهج المتبع في الدراسات السابقة ما بين الوصفي والتجريبي، وهو نفسه المتبع في دراستنا الحالية.

3. تصب أهداف الدراسات السابقة كلها في نفس الصياغة مع دراستنا الحالية، وتتلخص في:

- واقع تبني المؤسسات الصناعية للمسؤولية البيئية،
- تأثير الثقافة التنظيمية على تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسات الصناعية،
- تقييم المواصفة ISO 14001 في المؤسسات الصناعية.

4. توصلت كل الدراسات السابقة إلى نتائج متقاربة منطقية، قد ساعدتنا في بناء الفرضيات الخاصة بالدراسة الحالية، حيث أن النتائج كانت كالآتي:

- تتشابه النتائج الإيجابية الخاصة بكل من سفيان ساسي، (2014)، تحت عنوان: المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، محمد عماد الدين كرمية و جمعي هشام هلال، (2020)، تحت عنوان: واقع تبني المؤسسات الصناعية للإدارة البيئية في الجزائر، منذر نائل الكرادشة، (2010)، تحت عنوان: واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية، (دراسة حالة). و خليفة علي خليفة العبداللات، (2015)، تحت عنوان: تحديد العوامل المؤثرة لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 بوجود ثقافة الجودة والإنتاج الأنظف متغيرات وسيطة على الأداء البيئي: دراسة حالة على شركة المثالية للصناعات الكيماوية. حيث كانت كشفت كل هته الدراسات على أن للمؤسسات المعنية أثر مرتفع لكل من السياسة البيئية – الوعي البيئي – المعالجة وإعادة التدوير – التشريع والرقابة – ودعم الإدارة العليا، على تبني المنظمة للمسؤولية البيئية. حيث تلزم الشركة كافة العاملين فيها بتطبيق السياسة البيئية الخاصة بها كما أضاف الباحث خليفة علي خليفة العبداللات. وعلق الباحثان محمد عماد الدين كرمية و جمعي هشام هلال على أن أن هذا التبني في حالة الجزائر يعد ضعيفا جدا مقارنة بباقي الدول العربية.
- من جهة أخرى وبنتائج خارجة عن المألوف والمتوقع، توصل رشيد علاب، (2017)، تحت عنوان: نظم الإدارة البيئية (ISO 14000)، واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجـزائر إلى أن المؤسسات الاقتصادية الحاصلة على شهادة ISO 14000 لا تستوفي جميع متطلبات المواصفة (فجوة التطبيق تتجاوز56%)، أما بالنسبة لسائر المؤسسات الاقتصادية فقد تبين أنها ملتزمة بمسؤولياتها البيئية، ويختلف هذا الالتزام تبعا للمتغيرات (نشاط المؤسسة، ملكية المؤسسة، ونوع المخلفات).
- فيما كان اختلاف الدراسة مرتبطا باختلاف النتيجة لأحمد قصير، (2017)، تحت عنوان: تأثير الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة). وقد كشفت دراسته عن وجود تأثيرات معنوية للثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية.

- في الأخير كانت هنالك نتيجة سلبية لفاطيمة زهرة نزعي، (2017)، تحت عنوان: تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ISO 14001 في المؤسسة الاقتصادية، (دراسة حالة). حيث كشفت دراستها أن الشركات الاقتصادية بشكل عام، والشركات الصناعية بشكل خاص غير مهتمة بتطبيق نظام الإدارة البيئية.

5. كان للباحثين السابق ذكرهم عدة توصيات تتشابه لدرجة التطابق بداية بزيادة الاهتمام بالوعي البيئي ودعم المؤسسات في مجال حماية البيئة، التأهيل والتدريب الخاص للعمال، إعادة تدوير المخلفات الصناعية، وضرورة الرقابة الحكومية التي تغيب في معظم المناطق، وأخيرا الحث على عمل الخطط طويلة المدى لتحقيق حماية الموارد الوطنية والتنمية المستدامة.

كل ما ذكر سابقا من مقارنات ومعطيات خاصة بالدراسات السابقة لموضوع الإدارة البيئية قد تمت الاستفادة منه في توجيه الدراسة الحالية في إثراء إطارها النظري وبناء أداة الدراسة وتفسير نتائجها تحت عنوان: واقع التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات إدارة البيئة (دراسة حالة). بالرغم من اختلاف بيئة كل دراسة، أنواعها، وطرق دراستها واستعمالها لعدة متغيرات، إلا أن الباحثة قد استفادت بما فيه الكفاية من هاته الدراسات السابق ذكرها.

خلاصة

من خلال ما سبق يمكن القول أن موضوع البيئة مهم جدا، إذ يجب المحافظة عليها من طرف المؤسسات الصناعية وذلك بإنشاء نظام للإدارة البيئية والامتثال لمتطلباته من قيادة، تخطيط، تنفيذ، وتصحيح لكل ما يتعلق بالموضوع. يمكن القول أيضا أنه على المؤسسات الصناعية الحرص على نشر الوعي البيئي من جهة وتدريب وتأهيل عامليها للعمل على منتوجات غير ضارة للبيئة ذات جودة عالية والتقليل من المخلفات مهما كان نوعها. ذلك وإن الحصول على شهادة نظام إدارة البيئة ISO 14001 يعد أولوية وهدفا لكل مؤسسة صناعية من أجل تحقيق عدة منافع اقتصادية واستراتيجية داخل وخارج المؤسسة، بالإضافة إلى تحسين سمعة هاته الأخير.

الفصل الثاني

دراسة حالة مؤسسة ALFAPIPE

– غرداية

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية التي تبلور مضمونها حول واقع التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات إدارة البيئة ، وكذا الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية على ما تم دراسته نظريا بإحدى المؤسسات الجزائرية وهي مؤسسة ALFAPIPE بمدينة غرداية ، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول : تقديم عام لمؤسسة ALFAPIPE – غرداية، وذلك من خلال التعريف بالمؤسسة الوطنية ALFAPIPE، وكذلك نشاطها وأهدافها ، ثم تقديم نبذة تاريخية عن المؤسسة محل الدراسة مع شرح هيكلها التنظيمي .

المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية ، حيث يتم التطرق فيه إلى الإطار المنهجي للدراسة ويشمل منهج و مجتمع الدراسة ، أداة الدراسة والأدوات الإحصائية المستخدمة ، صدق وثبات أداة الدراسة ، ثم استعراض وتحليل نتائج الدراسة وتفسيرها من خلال وصف خصائص مجتمع الدراسة ، عرض نتائج الدراسة وتحليلها ، وفي الأخير اختبار الفرضيات وتفسير نتائجها .

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنابيب الحلزونية *ALFAPIPE*

تعتبر مؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز من أهم المؤسسات بالجنوب بالجزائري وذلك لكبر حصتها السوقية وارتفاع رقم أعمالها بالإضافة الى حساسية النشاط الذي تعمل فيهو المحتكر من طرف الدولة وتعاملاتها مع الخاج، الأمر الذي دفع المؤسسة الى استغلال كل طاقتها من اجل المحافظة على هذه المكانة ، ولمعرفة الظروف الأخرى التي تعمل من خلالها المؤسسة خصص هذا المبحث وفق ثالثة مطالب وهي:

المطلب الأول: تقديم عام للمؤسسة

سوف نقوم بإعطاء لمحة عامة حول المؤسسة محل الدراسة من خلال هذا المطلب وفقا للعناصر الموالية:

1- بطاقة تعريفية حول المؤسسة

تعود نشأة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية ALFA PIPE الى الشركة الوطنية للحديد والصلب SNS التي تعتبر أول شركة أسستها الجزائر في ميدان صناعة الحديد والصلب ، ولقد بدأت هذه الشركة نشاطها بعد الاستقلال وأخذت في التوسع خصوصا بعد إعادة تأميم الوحدتين SOTUABL و ALTUMEL وتمت عملية التأميم بعد إمضاء وثيقة التعاون التقني لثلاثة سنوات من عام 1968 الى عام 1972 مع مؤسسة VOLLOVEC بغرض المساعدة في التسيير التقني ، كما تم إنشاء مركب الحجار الذي يعتبر الركيزة الأساسية لصناعة الحديد والصلب في الجزائر.

الشكل رقم –4– اندماج شركة أنابيب الغاز مع ألفاتيس

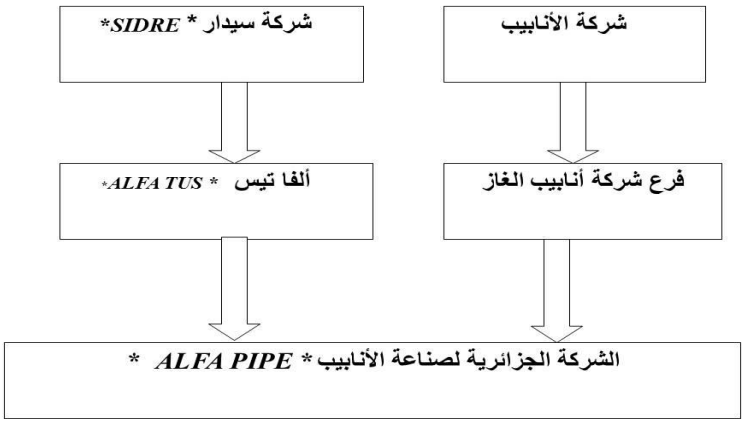

المصدر: من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

2- الإنتاج بالمؤسسة

وتعتبر وحدة أنابيب الغاز * ALFA PIPE * بغرداية وحدة إنتاجية بالدرجة الأولى و يكون الإنتاج فيها حسب الطلبيات و إبرام العقود كما تسعى الى جلب المستثمرين الصغار لاستغلال الفضلات والمهملات قصد التخلص منها وتوفير السيولة المالية.

تقوم هذه المؤسسة بصناعة الأنابيب الخاصة بنقل المحروقات وخاصة البترول والغاز ، إضافة الى الأنابيب الخاصة بنقل المياه، عن طريق تحويل المادة الأولية والمتمثلة في لفائف الحديد الخام بالدرجة الأولى والتي تحصل عليها إما من مجمع الحديد و الصلب بالحجار أو عن طريق استراد من ألمانيا أو فرنسا أو اليابان مرورا بثلاث ورشات وهي على الترتيب:

- **ورشة الإنتاج** : والتي تحوي أربع آلات للإنتاج ، وينتج عنها منتوج نصف مصنع وأحيانا يكون تام الصنع إن كانت الطلبية تتطلب ذلك .
- **ورشة التغليف الخارجي** : وهي الورشة المختصة بالتغليف الخارجي بمادة البوليتيلان ، ينتج عنها منتوج نصف مصنع ويكون تام بالنسبة للأنابيب الموجه لنقل البترول .
- **ورشة التغليف الداخلي:** ويكون التغليف بطلاء غازي إذا كان الأسلوب موجه لنقل المحروقات، وبطلاء المائي إن كان موجه لنقل المائي.

تشتغل المؤسسة بطاقتها الكاملة عن طريق 04 مناوبات بأسلوب عمل مستمر وبدون عطل إن كانت الطلبيات بالحجم الكبير ، أما إن كانت غير ذلك فتشغل المؤسسة بجزء من طاقتها باستخدام مناوبتين فقط بأسلوب عمل مستمر يكفي للإيفاء بالطلبية ، وتبلغ القدرة الإنتاجية للمؤسسة حوالي 120 ألف طن ، وأما الصافية فتبلغ 100 ألف طن ، ويتراوح حجم الأنبوب المصنوع من 508 ملم الى 1625 ملم وطوله من 07 أمتار الى 13 متر.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الأهداف الإستراتجية للمؤسسة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى معالجة الجوانب النظرية المتعلقة بالأهمية الاقتصادية و الأهداف الإستراتجية للمؤسسة.

1- الأهمية الاقتصادية للمؤسسة

إن الأهمية الاقتصادية لهذه المؤسسة تتمثل في الدور الاقتصادي الذي تلعبه على مستوى المحلي أو الوطني أو حتى الدولي وذلك من خلال مايلي:

- المساهمة في تدعيم عدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني كقطاع الفلاحة و الري، وقطاع المحروقات، فهي تتعامل مع كل من سونا طراك و سونلغاز ومحاور الرش الخاصة بقطاع الري..... الخ، حيث تقوم بتغطية حوالي 60 % من احتياجات السوق الوطنية.

- على الصعيد الداخلي فهي تساهم في تشغيل حوالي 930 عامل ما يعني امتصاص جزء من البطالة الموجودة على مستوى المنطقة، والتشغيل يشمل جميع المستويات كسائقين و رجال الأمن الداخلي للمؤسسة، والمسيرين، العمال داخل الو رشات المهندسين..... الخ .
- كما تساهم في فك العزلة عن مناطق الجنوب بصفة عامة ومنطقة غرداية بصفة خاصة ، ومما يزيد من فعالية دورها موقعها الاستراتيجي والقريب من أهم مناطق الحقول البترولية كحاسي الرمل و حاسي مسعود و عين أميناس.
- المساهمة في زيادة إيرادات الولاية من خلال الضرائب التي تقوم بدفعها الى مصلحة الضرائب التابعة للولاية
- أما على مستوى الصعيد الدولي لعبت وما زالت تلعب دورا فعالا في نشر السمعة الحسنة على مستوى الجودة منتجات المؤسسات الوطنية وخاصة بعد تحصلها على شهادتي ISO 9001 و APIQ1 وعملها على التسجيل في شهادة الإيزو 14001 من خلال العمل على تحقيق متطلبات نظام الإدارة البيئية والمراجعة البيئية مع تنفيذها لنظام الرعاية الصحية والسلامة البيئية HSE.

2- الأهداف الإستراتيجية

تعد الأهداف الإستراتيجية سببا لتميز المؤسسة واستمرارها ودفعها نحو البقاء، من هذه الأهداف التي تبنتها المؤسسة وتسعى الى تحقيقها بكل ما لها من طاقة:

- المساهمة في تغطية الاحتياجات الوطنية (قطاع المحروقات و الري).
- السعي لجلب الكفاءات البشرية والعمل على استقرارها من خلال التدريب والتكوين المستمر.
- تخفيض التكاليف لتتمكن من بيع منتجوها بسعر تنافسي يضمن لها حصتها السوقية وبالتالي تحقيق معدلات الربحية المطلوبة.
- العمل على تخفيض الديون لتفادي العوائق الناجمة عنها.
- المساهمة في تنمية المنطقة، والعمل على امتصاص البطالة وذلك بخلق مناصب شغل جديدة.
- تطبيق مقاييس الجودة العالمية لمنتجاتها.
- العمل على الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية من أجل اكتساب التكنولوجيا الجديدة في مجال عملها.
- المساهمة في التنمية الوطنية وذلك من خلال تمويل الخزينة العمومية.
- محاولة كسب مستثمرين أجانب من خلال التسويق الالكتروني.
- العمل على تطوير نظام المعلومات يساعد على اكتساب التقنيات الجديدة في مجال تخصصها.
- توفير رؤوس الأموال الأجنبية (العملة الصعبة).
- إيجاد أسواق داخلية و خارجية لتصريف منتجاتها وللحصول على المادة الأولية.يقوم بإعدادها المدراء التنفيذيون وذلك بالتنسيق مع أعضاء مجلس الإدارة.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي

تتجلى أهمية الهيكل التنظيمي للمؤسسة في تحديد مختلف المسؤوليات وكذا توزيع المهام ن وهذا من أجل المساعدة على الرقابة والتنظيم من جهة و التسيير الحسن لمختلف العمليات والأنشطة من جهة أخرى ، بالإضافة الى محاولة التنسيق بين مختلف الوظائف لبلوغ الأهداف ، وسنحاول من خلال دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الأنابيب الناقلة للغاز *ALFA PIPE *.

التطرق لمختلف المديريات والدوائر والمصالح المكونة لها الموضحة على النحو التالي:

1- **الرئيس/ المدير العام:** وهو أعلى سلطة في المؤسسة ، المسؤول عن إستراتيجياتها العامة ، يعمل على التنسيق بين جميع المديريات لتحقيق الأهداف العامة ، يصدر الأوامر ويتخذ القرارات اللازمة وهو الواصل بين المؤسسة ومجموعة أنابيب التابعة لها إداريا.

2- **مساعدو المدير العام:**

- **مساعد المدير العام للأمن:** وهو الشخص المختص بتوفير الأمن الداخلي اللازم للمؤسسة وعملائها ، يسهر على تطبيق قواعد الأمن ، مسؤول على التعرف على أي دخيل للمؤسسة ، له جميع الوسائل التي تمكنه من ذلك ، مع تفويض من قبل الإدارة العامة باتخاذ القرارات الخاصة بمجال عمله وله فريق عمل تابع له يساعده على القيام بهذه الوظائف.
- **مساعد المدير العام لمراقبة الجودة:** وهو الذي يسهر على تطبيق كل المواصفات العالمية للجودة على جميع الأعمال التب تقام في المؤسسة ، بمراقبة مدى تطبيق المديريات المختلفة للتعليمات الواجب إتباعها للثيام بعملها ، والحرص على أن يكون مقرات العمل مؤهلة للقيام بذلك العمل.
- **مساعد المدير العام لمراقبة التسيير:** وهو المسؤول عن مراقبة المديريات المختلفة في المؤسسة ومدى احترامها لتحقيق أهدافها وتتبع الانحرافات أثناء حدوثها للتقليل من الأخطار التي يمكن أن تنتج عنها، خاصة المحاسبة العامة والمالية.
- **مساعد المدير العام القانوني:** وهو الذي من اختصاصه جميع المعاملات القانونية المتعلقة بالمؤسسة كالعقود المبرمة مع المؤسسات الأخرى، الإنشاءات الجديدة، مختص بحل المنازعات و القضايا المرفوعة في المحكمة سواء مع المؤسسات الأخرى أو مع المؤسسة و موظفيها.
- **مساعد المدير العام للمراجعة**

3- **المديريات**

- **المديريات الفنية:** ولها دور مهم يتمثل في:

✓ تحديد مواصفات المواد الأولية وقطع الغيار .

✓ تعمل على تصليح الأعطاب على مستوى الآلات أو وسائل النقل.

- ✓ تقوم بإنتاج بعض أنواع قطع الغيار الخاصة بالطلبيات المقدمة للمؤسسة ،كما أنها مسؤولة عن جميع عمليات الرقابة لضمان جودة منتجات المؤسسة تشمل دائرة الإنتاج التغليف دائرة الصيانة دائرة رقابة النوعية مصلحة البرمجة

- **مديرية الموارد البشرية:** تهتم هذه المديرية بمختلف الشؤون العاملين خاصة الإدارية و الاجتماعية منها حيث تقوم بالسهر و الإشراف على مختلف عمليات التوظيف و التكوين التأهل و التحفيز الترقية و توزيع الأجور و المكافآت و العطل الوضعية الاجتماعية اتجاه الضمان الاجتماعي كما تقوم بإعداد التقارير التي تتعلق بتطور عدد العمال و معدل دورانهم و الغيابات و..... الخ. و تحرص أيضا على ربط العمل بالمؤسسة أكثر فأكثر و ذالك على أساس المعلومات المحصلة من مختلف المديريات الأخرى يلخص هذا كله ضمن مهمة كل دائرة من دوائر المديريات التالية:

- ✓ **دائرة المستخدمين:** حيث تسهر على كل ما يرتبط بالمستخدمين و المشاكل و النزاعات التي تواجههم كما تقول بالإعداد و التخطيط للسياسات المتعلقة بالأفراد و تنميتهم و الإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع دوائر الأخرى.
- ✓ **دائرة التسيير:** تسهر على السير الحسن للعمل في المؤسسة وذلك بتسيير كل ما يتعلق بالعمال من خلال العمل على راحتهم و الحفاظ على أمنهم و حقوقهم.
- ✓ **دائرة الاعلام الالي:** تتكفل بمختلف العمليات المرتبطة بالجانب الإداري للعاملين من جداول و وثائق إدارية وما شابه.

- **مديرية التموين:** تعتبر هذه المديرية بمثابة الوسيط بين المؤسسة و المورد حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير سواء كان محليا أو أجنبيا لتوريد، ما تحتاج إليه (مواد أولية، مواد ولوازم، قطع الغيار..... الخ) وذلك بعد إعداد برامج التموين و تحديد الاحتياجات العامة و المختلفة للمؤسسة كما تعمل على التسيير الحسن لعمليات الاستيراد و كل ما يتعلق بها إضافة الى حرصها على التسيير الأمثل للمحزونات و تضم هذه المديرية:

- ✓ **دائرة الشراء:** تهتم بشراء كل المواد التي تحتاج إليها المؤسسة بناء على طلب مركز التخزين أو أي جهة من الجهات الأخرى الممثلة في إحدى المديريات و الملفات أو البرامج الخاصة بالمشتريات.

- **مديرية المالية:** تعد من المديريات الرئيسية و ذلك لان عملها حساس نوعا ما إذا ما قورن بباقي المديريات الأخرى ، إذ تهتم بمختلف العمليات المالية ، و المحاسبية حسب طبيعتها ، و ذلك من خلال تحليل مختلف الحسابات و مراقبة جميع التصريحات المالية ، كما تقوم بإعداد مختلف الدفاتر و التسجيلات المحاسبة ، إضافة الى القيام بإعداد مختلف الميزانيات و مراقبتها ، و هذا كله بهدف تحديد الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة و متابعة سير النشاط فيها و تضم هذه المديرية الدوائر التالية:

- ✓ **دائرة المحاسبة العامة:** تقوم هذه الدائرة بتسجيل العمليات المحاسبية (شراء و بيع) التي تقوم بها المؤسسة في إطار ممارسة نشاَطها و من ثم مراقبتها.

- ✓ **دائرة الخزينة:** تقوم هذه الدائرة بالتكفل بكل ما يهم المصالح المالية للمؤسسة و نعمل على حفظ التوازن المالي لها.
- **المديرية التجارية:** و تعتبر بمثابة الوسيط بين المؤسسة و الزبون ، حيث تقوم بالتفاوض مع هذا الأخير على الصفقات التي تريد إبرامها معه فيما يخص الطلبيات ، السعر و الوقت .....الخ ذلك بعد الاطلاع على العرض المقدم من طرفه و دراسته ، كما تعمل على تلبية اكبر عدد ممكن من الطلبيات، إضافة الى الاهتمام بكل ما يتعلق بعمليات البيع و التسويق المرتبطة بالمنتوج و هذا بالتنسيق مع مختلف المديريات الأخرى، تضم دائرتين هما:

- ✓ **دائرة التجارة:** تشرف على العمليات المتعلقة بمتابعة عمليات البيع الخاصة بالمنتوج من بداية التعاقد وحتى خروجه من المؤسسة.
- ✓ **دائرة التسويق:** تعد الأساس في عمليات التعاقد وإعداد الصفقات، إذ إن عملها يتركز على عرض وإشهار وترويج المنتوج لتلقي الطلبات من الزبائن ، ومن ثم العمل على دراستها لتحديد بنود الاتفاق كالمدة والسعر، المواصفات المطلوبة، هذا في حالة ما إذا تم هذا الأخير فعلا ،إضافة الى هذا فإن مهمتها الرئيسية تتمثل في القيام بمختلف عمليات التسويق والتعاقد مع الزبائن حتى يصل المنتوج النهائي إليهم بالمواصفات المطلوبة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية و مناقشة نتائج الدراسة

تبقى نتائج أي دراسة مرهونة بالخطوات الإجرائية التي يتخذها الباحث في دراسته الميدانية، وفي هذ المبحث سنتطرق لهذه الإجراءات من خلال تحديد منهج ومجتمع الدراسة، أداة الدراسة و الأساليب الإحصائية المستخدمة، صدق وثبات أداة البحث، وهذا ضمن المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المطلب الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم من خلال هذا المطلب عرض منهج الدراسة المستخدم، و مجتمع الدراسة و عينتها، و الأدوات المستخدمة في الدراسة و مصادر الحصول على المعلومات، و المعالجة الإحصائية المستخدمة و فحص صدق أداة الدراسة و إثباتها.

الفرع الأول: طريقة الدراسة

تعتبر طريقة الدراسة الإطار الذي سنقوم من خلاله بجمع المعلومات المناسبة وتنظيمها للوصول إلى النتائج المتوقعة من هذه الدراسة.

1- منهج الدراسة الميدانية:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الجوانب النظرية من الدراسة، أما الجانب الميداني من الدراسة فقد استخدمنا أسلوب دراسة ميدانية أو دراسة الحالة و الذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الطالب أو الباحث في مجرياتها و يستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ثم يحللها، حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة " واقع إلتزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات إدارة البيئة بمؤسسة " ALFAPIPE غرداية " من خلال جمع البيانات عن طريق أداة الاستبيان التي تم تصميمها لهذا الغرض.

2- مجتمع و عينة الدراسة

يبلغ العدد الإجمالي لعمال وموظفي مؤسسة ALFAPIPE– وحدة غرداية 877 عامل، بين عمال إداريين وتقنيين ، وبين عمال مؤقتين ودائمين ونظرا لذلك فقد اخترنا في هذه الدراسة العينة الطبقية وذلك لاختيار الأفراد المتواجدون في المؤسسة أثناء الدراسة ووزعت عليهم استبيانات الدراسة بحجم العينة المحدد بحيث قمنا بتحديد المجتمع الهدف وهو مجموعة العمال الموظفين بمقر المؤسسة "ALFAPIPE" بغرداية البالغ عددهم 264 عامل، و قمنا بتوزيع استمارات الاستبيان عليهم ذلك عن طريق التسليم المباشر لاستمارة الاستبيان للمستقصي و المقابلات الشفوية، لتكون بذلك نسبة عينة الدراسة تقدر بحوالي 30 % من المجتمع الهدف و قد تم استرجاع 200 استمارة، و عدد الاستمارات غير المسترجعة بلغت 64 والاستمارات المرفوضة بعدد 31 و كل ذلك يلخصه الجدول التالي:

الجدول التالي يوضح حصيلة إحصائية استمارات الاستبيان:

جدول رقم –1– إحصائية استمارات الاستبيان

البيان	الإستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	264	%100
عدد الاستمارات المسترجعة	200	%75.75
عدد الاستمارات غير المسترجعة	64	%24.24
عدد الاستمارات المرفوضة	31	%15.50
عدد الاستمارات الصالحة	**169**	**%84.5**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة

من خلال الجدول رقم –1–، يتضح لنا أن العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة قدر ب 264 استمارة، منها 200 استمارة تم استرجاعها وهو ما يمثل نسبة 75.75% من حجم العينة الإجمالي، في حين قدرت الاستمارات غير الصالحة للتحليل بـ 31 استمارة مرفوضة أي ما يمثل نسبة 15.50% والتي تبين أنها غير صالحة بسبب التناقض الملاحظ على مستوى الإجابات التي تحتويها مما يعني عدم جدية الشخص المستجوب وبالتالي تم إلغاءها ليصبح العدد الإجمالي للاستمارات الصالحة للاستعمال يقدر بـ 169 استمارة تم الاعتماد على إجابات أفرادها للتوصل إلى النتائج المتوقعة من الدراسة.

الفرع الثاني: أداة الدراسة و مصادر الحصول على المعلومة

1– أداة الدراسة

تم الاعتماد في جمع المعلومات على استمارة الاستبيان كأداة لاستقصاء و جمع آراء و إجابات أفراد العينة حتى يتسنى لنا إبراز وجهات نظرهم حول الإطار العام الذي يحكم مجمل الأبعاد المرتبطة بالدور الذي تلعبه متطلبات إدارة البيئة بالمؤسسة على الواقع العملي.

2– إعداد استمارة الاستبيان

لمعالجة الجوانب التحليلية للموضوع فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للبحث وقد تم تصميمه خصيصا لهذا الغرض اعتمادا على بعض الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع دراستنا وقد شملت استمارة الاستبيان على عدد من العبارات التي تعكس أهداف الدراسة و أسئلتها، بناءا على فرضيات الدراسة

ومتغيراتها التابعة (واقع إدارة البيئة) والمستقلة (متطلبات إدارة البيئة)، للإجابة عنها من قبل المبحوثين، ولقد قسم هذا الاستبيان إلى جزئين رئيسيين (**أنظر الملحق رقم01**) كما يلي:

- **الجزء الأول:** البيانات الشخصية وتشمل المتغيرات التالية: (الجنس، السن، الأقدمية، المستوى التعليمي، الفئة المهنية).
- **الجزء الثاني:** يتضمن 32 فقرة تخص متغيرات الدراسة مقسمة على النحو التالي:

الإلتزام بمتطلبات إدارة البيئة: (متغير مستقل): يتضمن (25) فقرة تقيس فيها مدى الالتزام وذلك من خلال:

- ✓ القيادة (05) فقرات؛
- ✓ التخطيط (05) فقرات؛
- ✓ التنفيذ و التشغيل (05) فقرات؛
- ✓ المراجعة و التقويم (05) فقرات؛
- ✓ التصحيح و التحسين(05) فقرات.

واقع إدارة البيئة (متغير تابع): يتضمن (07) فقرة تقيس واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة.

حيث كانت جميع الأسئلة لها أجوبة محددة ومغلقة من أجل تسهيل المعالجة الإحصائية لها.

الفرع الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية

1- الأساليب و البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الاستبيان

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS _V.25 وهذا نظرا لملائمته لمثل هذه الدراسة ،ومحاولة الحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان واستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **التوزيعات التكرارية والنسبية:** تم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان، لمعرفة توجه إجابات أفراد العينة بالنسبة إلى إجمالي العينة لكل متغير؛
- **الوسط الحسابي:** يعتبر من مقاييس النزعة المركزية الأوسع استخداما ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن المتغير الواحد في الاستبيان لأنه يعبر عن مدى أهمية الفقرة عند أفراد العينة؛
- **الانحراف المعياري:** مقياس من مقاييس التشتت التي تستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة حول وسطها الحسابي؛
- **معامل الارتباط "بيرسون":** لمعرفة نوعية واتجاه العلاقة التي تربط محاور الدراسة؛
- **اختبار معامل ألفا كرونباخ:** لقياس ثبات فقرات الاستبيان؛
- **أسلوب الانحدار الخطي المتعدد:** لدراسة وتحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

2-درجات الموافقة على إجابات الاستبيان:

و قد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارت الخماسي الذي يحتمل خمسة إجابات، و هذا من أجل إبراز آراء أفراد العينة في مختلف الأسئلة الموجودة في الاستبيان لأجل تسهيل ترميز مختلف الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم -2- مقياس ليكارت الرباعي

التصنيف	دائما	احيانا	نادرا	أبدا
الدرجة	4	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام IBM-SPSS، الطبعة 1، المجلد 1، دار خوارزم العلمية ، المملكة العربية السعودية، 2008، ص540.

3- مقياس التحليل:

يستخدم هذا المقياس لتحديد طبيعة كل سؤال عند التحليل مرتفع أو منخفض عن طريق تحديد الفئة التي يقع فيها قيمة المتوسط الحسابي، ويتم حساب ذلك من خلال:

- حدود الفئات والتي تتم عن طريق حساب المدى لمقياس ليكرت المستخدم (الرباعي)

المدى = القيمة الكبرى – القيمة الصغرى =4-1= 3

- طول الفئة وهو عبارة عن المسافة المحسوبة بين درجة إجابة وأخرى والذي يحسب كالآتي:

طول الفئة = المدى/ عدد الأوزان = 4/3=0.75

بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (دائما، أحيانا، نادرا، أبدا) مقياس ترتيبي والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الخيارات، نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، وبذلك لحساب مجال المتوسط الحسابي حسب درجات الإجابات يتم إضافة طول الفئة للمجال الأول و يتم ذلك في كل مرة وصولا إلى آخر مجال ، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم -3- مقياس تحليل إجابات الاستبيان

مجال المتوسط الحسابي	مستوى الموافقة
[1 – 1.74]	منخفض جدا
[1.75-2.49]	منخفض
[2.50-3.24]	مرتفع
[3.25 -4.00]	مرتفع جدا

المصدر : بناء على مقياس ليكرت الرباعي

المطلب الثاني: تحليل النتائج العامة للدراسة

سيتم مناقشة وتحليل نتائج الدراسة من خلال الفرضيات التي تم صياغتها في بداية الدراسة للصول إلى إثباتها أو رفضها.

1- الصدق الظاهري

قبل عرض وتوزيع استمارة الاستبيان تم طرحه على مجموعة من الأساتذة من جامعة غرداية متخصصين في علم الإدارة والتسيير **(أنظر الملحق رقم02)** من أجل التأكد من صحة العبارات، طريقة صياغتها، كذلك منهجية و شكل الاستبيان، وبعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف النصائح و التوصيات قمنا بإعداد الشكل النهائي للاستبيان.

2- قياس معامل الثبات والصدق

يعكس صدق وثبات الاستبيان مدى تجانس نتائج الدراسة، حيث يقصد بثبات أداة الدراسة أن يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق الاستبيان على نفس العينة في نفس الظروف، لذلك قمنا باستخدام معامل الثبات الذي يسمى" **آلفا كرونباخ** "للحكم على ثبات أسئلة الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين، وكذلك من أجل قياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض وموثوقية النتائج، وعند تطبيق هذا المعامل يجب أن تكون قيمته أكبر من 0.60 حتى نستطيع الحكم بموثوقية النتائج **(أنظر الملحق رقم03)**، والجدول التالي يبين لنا اختبار ثبات وصدق الاستبيان.

الجدول رقم –4– اختبار الثبات لمحاور الاستبيان

المتغيرات	عدد الأسئلة	قيمة معامل الثبات	معامل الصدق *
بعد القيادة	05	0.829	0.910
بعد التخطيط	05	0.806	0.897
بعد التنفيذ و التشغيل	05	0.869	0.932
بعد المراجعة و التقويم	05	0.841	0.917
بعد التصحيح و التحسين	05	0.860	0.927
محور الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة	25	0.948	0.973
محور واقع إدارة البيئة	07	0.896	0.946
المحور الكلي للاستبيان	**32**	**0.960**	**0.979**

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

من خلال الجدول الموضح أعلاه لاختبار معامل الثبات (آلفا كرونباخ) ومعامل الصدق لكل بعد من أبعاد الدراسة بالإضافة إلى كل المحاور المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، حيث نلاحظ أن معامل الثبات الكلي للاستبيان مرتفع وموجب حيث بلغ (0.960) ، كما كانت معاملات الثبات للمحاور (الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة) و(واقع إدارة البيئة) بنسبة و(0.948) و (0.896) على التوالي والتي كانت أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات (60 %) ، كما تراوحت معاملات الثبات للأبعاد المتعلقة بمحور الالتزام ما بين (0.806 – 0.869) ، وهذا ما يدل أن الاستبيان صالح للتطبيق على عينة الدراسة أي يمكن الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية، حيث أن استمارة استبيان الدراسة لو تم ها على نفس المجتمع في فترة لاحقة سيتم الحصول على نفس النتائج المتحصل عليها حاليا ، كما كانت نتائج معامل الصدق كلها مرتفعة جدا وخاصة بالمحور الكلي للاستبيان والذي بلغ 0.979 وهذا ما يعني أن استبيان الدراسة يقيس ما وضع لأجله ، وبذلك فقد تم التأكد من صدق وثبات فقرات الاستبيان.

3- اختبار ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

لغرض التحقق من موضوعية نتائج هذه الدراسة فقد قمنا بإجراء اختبار ال الطبيعي" **Kolmogorov-Smirnov** وذلك قصد التحقق من خلو بيانات الدراسة من المشاكل الإحصائية التي قد تؤثر سلبا على نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ففي حالة وجود غير طبيعي فقد ينتج عن هذا ارتباط غير حقيقي بين متغيرات الدراسة (المتغير التابع، المتغير المستقل)، لذا يشترط هذا الاختبار توفر التوزيع الطبيعي في البيانات قصد القدرة على التنبؤ بالظاهرة محل الدراسة وإعطائها تفسيرا دقيقا.

الفرضية الاختبارية : بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة ($\alpha >$ 0.05)

وللتحقق من صحة هذه الفرضية قمنا باختبار التويع الطبيعي سيمينوف كملغروف و الجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم –5– التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

المحور	عدد العبارات	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	النتيجة
المحور الكلي للدراسة	32	0.082	0.07	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه، والذي يوضح لنا نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة، فإنه عند مستوى دلالة ($\alpha >$ 0.05) يتضح أن متغيرات الدراسة كانت طبيعية (**أنظر الملحق رقم 04**)، باعتبار أن نسب

التوزيع الطبيعي لكل العبارات كانت أكبر من (0.05) وهو المستوى المعتمد إحصائيا في المعالجة الإحصائية لهذه الدراسة ، وبالتالي يتم قبول الفرضية الاختبارية أعلاه.

4- دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

ويتم ذلك من خلال الارتباط الذي هو الكشف عن قوة أو درجة العلاقة بين المتغيرين (واقع الالتزام، ومتطلبات البيئية)، ونستعمل في ذلك معامل الارتباط بيرسون (Pearson) في العينة محل الدراسة لاختبار:

- **الفرضية الصفرية H0:** لا توجد علاقة بين متطلبات إدارة البيئة وواقع إدارة البيئة عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.01)$.
- **الفرضية البديلة H1:** توجد علاقة بين متطلبات إدارة البيئة وواقع إدارة البيئة عند مستوى معنوية $(0.01 > \alpha)$.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية باختبار الارتباط بطريقة بيرسون الجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم –6– قيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع والمستقل

المتغيرات	حجم العينة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة	مستوى المعنوية	النتيجة
الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة	169	0.824	0.000	0.01	وجود إرتباط
واقع إدارة البيئة					

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول الموضح أعلاه لقيمة معامل الارتباط بين المتغير التابع (واقع إدارة البيئة) والمتغير المستقل (الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة) نلاحظ مستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو أقل من مستوى المعنوية الإحصائية 0.01 والتي ميزت بعلامة ** (مخرجات برنامج SPSS) للدلالة على أنها دالة إحصائيا **(أنظر الملحق رقم05)** عند ذلك المستوى، كما نلاحظ وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون 0.824 ، هذا ما يمكن القول عنه بشكل عام توجد علاقة طردية (موجبة) قوية بين المحور المشكل لأبعاد متطلبات إدارة البيئة ومحور واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة، وقد تعود القيمة المتبقية إلى عوامل أخرى، وبهذا نقبل بالفرضية البحثية التي تنص على وجود علاقة بين المتغيرين.

5- النتائج المتعلقة بخصائص عينة الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب البيانات الشخصية والوظيفية **(أنظر الملحق رقم06 و07)** كالآتي:

- **متغير الجنس**

يوضح الجدول التالي نتائج عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم -7- عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار المطلق	التكرار النسبي
ذكر	158	%93,5
أنثى	11	%6,5
المجموع	169	%100

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا التكرارات المطلقة والنسبية لأفراد العينة المدروسة وذلك حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا ذكورا بنسبة تمثل 93.5% أي ما يعادل 158 فردا من إجمالي أفراد العينة، في حين أن نسبة الإناث بلغت6.5% أي ما يعادل11 إناث، وهذا ما يدل على أنه بالمؤسسة محل الدراسة نسبة الذكور الموظفين أكثر من نسبة الإناث وقد يكون بسبب طبيعة الوظائف المتاحة بالمؤسسة، أو توجه المجتمع ونظرته لعمل المرأة، الشكل الموالي يوضح لنا نتائج ذلك:

الشكل رقم -5- التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

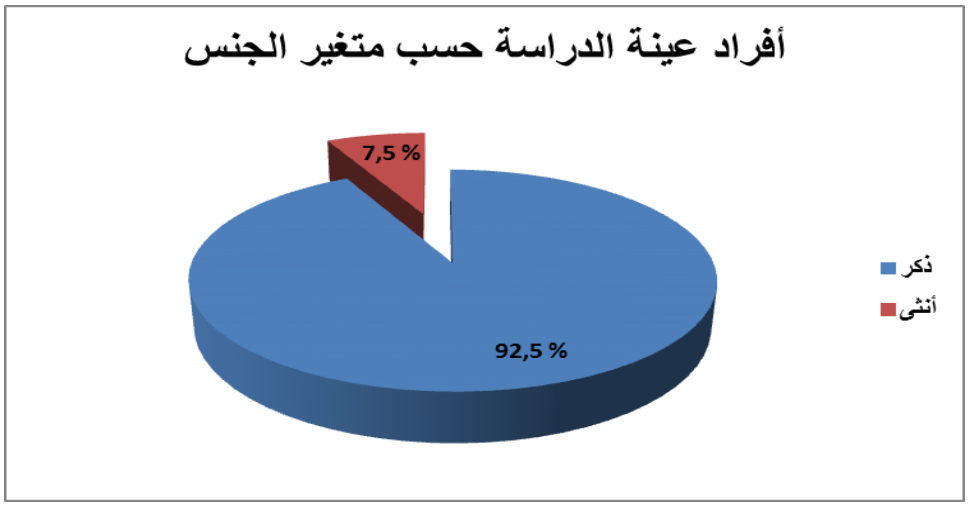

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Excel.10 و SPSS.v26.

- **متغير السن:**

يوضح الجدول التالي نتائج عينة الدراسة حسب متغير السن:

الجدول رقم –8– عينة الدراسة حسب متغير السن

الفئة العمرية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
من 18– 25 سنة	8	% 4.7
من26–50 سنة	138	% 81.7
اكبر من 50سنة	23	% 13.6
المجموع	**169**	**%100**

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا عينة الدراسة حسب متغير السن ، وهي مقسمة إلى عدة فئات عمرية، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية التي شهدت أكثر تكرار هي الفئة الثانية حيث بلغت نسبة تكرارها 81.7 % أي ما يمثل 138 فرد ، أما الفئة التي تليها هي الفئة الثالثة التي بلغت نسبة 13.6% و هو ما يمثل 23 فرد، أما الفئة الأقل تكرار فكانت الفئة الأولى والتي بلغت نسبة 4.7%أي ما يمثل 08أفراد فقط ، ومنه يمكن القول بأنه بصفة عامة أغلب موظفي المؤسسة هم من فئة الكهول والشباب وهذا قد يعود لسياسة التوظيف المنتهجة من طرف المؤسسة أو لعراقة عمر المؤسسة و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم – 6– التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير السن

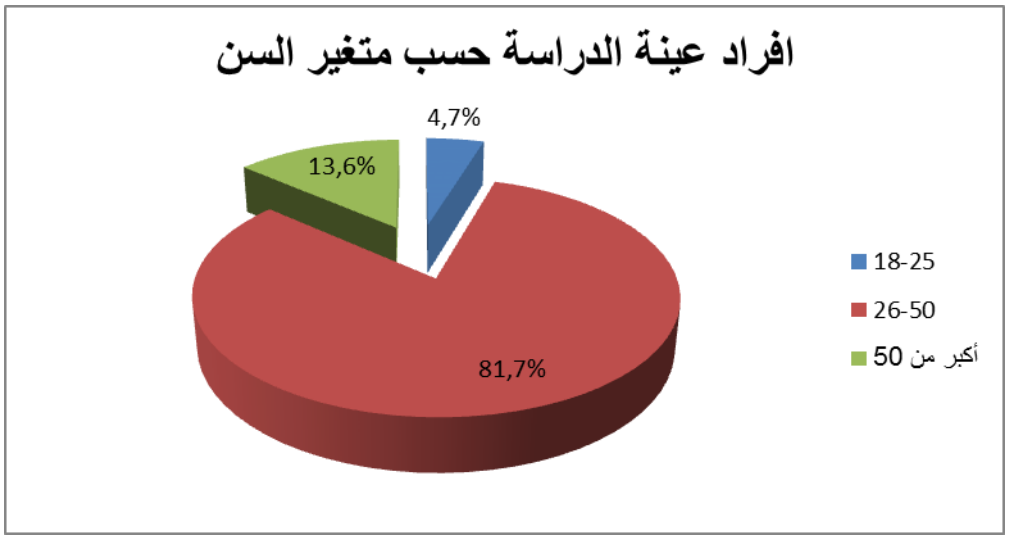

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Excel.10 و SPSS.v26.

- **متغير الأقدمية:**

يوضح الجدول التالي نتائج عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية:

الجدول رقم – 9– عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

الفترة الزمنية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 05 سنوات	27	%16
من 05 إلى 10 سنوات	55	%32.5
أكثر من 10سنوات	87	%51.5
المجموع	169	%100

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

يوضح لنا الجدول أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية والتي كانت موزعة عبر فئات زمنية ، حيث نلاحظ أن الفئة الثالثة كان لها اكبر النسب تكرار وذلك لحصولها على 51.5 % و هذا ما يدل على ان المؤسسة لها أقدمية ، أما الفئة الثانية فقد تحصلت على نسبة تكرار 32.5 % ، وأما الفئة الاولى فقد تحصلت على أقل نسبة تكرار 16%، أي أن للمؤسسة محل الدراسة لها موظفين ذوي خبرة مهنية مقبولة إلى حد ما تمكنهم من المعرفة الجيدة بإجراءات وظروف العمل وكذا الحلول لبعض صعوبات ومعوقات العمل بالمؤسسة بالإضافة إلى إمكانية اعتماد المؤسسة على مساهمتهم في نقل خبراتهم للموظفين الجدد، وهذا يرجع أيضا إلى أن المؤسسة ليست حديثة التكوين ،كما أن هذا لا يعني أن المؤسسة لا تشجع الخبرات البسيطة فهي تطمع ضمن استراتيجياتها لأن يكونوا هم الفعالين مستقبلا ، ويمكن توضيح نتائج ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم –7– التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الاقدمية

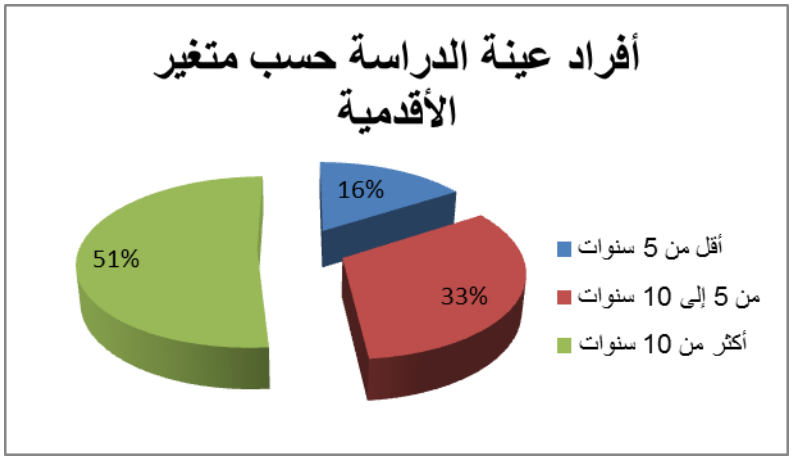

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Excel.10 و SPSS.v26.

- **متغير المستوى التعليمي**

يوضح الجدول التالي نتائج عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم –10– عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المؤهل	التكرار المطلق	التكرار النسبي
بكالوريا	44	%26
ليسانس	27	16%
ماستر	46	%27.2
ماجيستر	2	%1.2
دكتوراه	1	%0.6
مستوى مهني	49	%29
المجموع	169	%100

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

يبين لنا الجدول الموضح أعلاه عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي، حيث كانت أغلبية العينة من الحاصلين على شهادات مستوى مهني وذلك بنسبة قدرها 29%أي ما يمثل 49فرد من إجمالي أفراد العينة، ثم تليها نسبة الحاصلين على شهادات جامعية (ماستر) و (ليسانس)وتبلغ نسبتها عل التولي(27.2%) و (16%) أي ما يمثل 46فرد و 27فرد من إجمالي أفراد العينة ، أما الحاصلين على مؤهل ثانوي فقد بلغو 44فرد أي بنسبة 26%، والحاصلين على شهادات عليا من ماجيستر و الدكتوراه ، فقد كانوا في آخر الترتيب لبلوغهم نسبة 1.2 % و 0.6%أي ما يمثل3أفراد فيما بينهما من إجمالي أفراد العينة ، وبهذا يمكن القول بأن أغلب موظفي المؤسسة محل الدراسة كانوا من الحاصلين على الشهادات التقنية و الجامعية وهذا ما يمكننا من الاطمئنان إلى أن عينة الدراسة ستتمكن من فهم الأسئلة وبالتالي الحصول على نتائج معبرة أكثر للواقع العملي، بالإضافة إلى أن المؤسسة تعمل على توظيف ذوي الشهادات المتخصصة والشهادات الجامعية للرفع من مستوى كفاءة العاملين داخل المؤسسة، و الشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم –8– التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

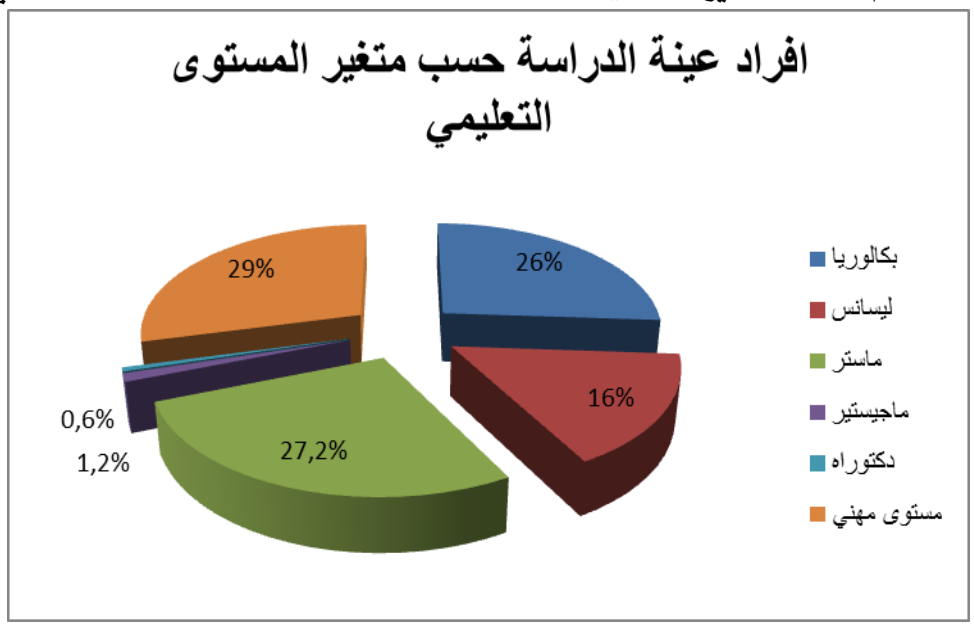

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Excel.10 و SPSS.v26.

- **متغير الفئة المهنية:**

يوضح الجدول التالي نتائج عينة الدراسة حسب متغير الفئة المهنية :

الجدول رقم–11– عينة الدراسة حسب متغير الفئة المهنية

المستوى	التكرار المطلق	التكرار النسبي
إدارة عليا	63	%37.3
إدارة وسطى	79	%46.7
إدارة تشغيلية	27	%16
المجموع	**169**	**%100**

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا التكرارات المطلقة و النسب المئوية حسب متغير الفئة المهنية موزعة إلى ثلاثة مستويات ، حيث حصلت الفئة الثانية (إدارة وسطى) على أكثر تكرارا وذلك لبلوغها نسبة 46.7%أي ما يمثل 79 فردا من إجمالي أفراد العينة المدروسة ، ثم تليها الفئة الأولى (إدارة عليا) فقد بلغت نسب تكرارها 37.3% أي ما يمثل 63 فرد من إجمالي أفراد العينة المدروسة، ثم تليها الفئة الثالثة (إدارة تشغيلية) فقد بلغت نسب تكرارها16% أي ما يمثل 27 فرد من أغراد العينة المدروسة، ويكون بهذه العينة المدروسة عدد كبير جدا من

الموظفين لإجراءات العمل وهم أصحاب الفئة الأولى و الذين لهم دور كبير في تنفيذ و تحقيق أهداف المؤسسة محل الدراسة وهذا لا يخلو أن تتم هذه الأعمال دون بقية الوظائف الأخرى التي لها دور ، متكامل ومشترك فيما بينها ، و الشكل التالي يوضح لنا أكثر نتائج ذلك :

الشكل رقم –9– التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب متغير الفئة المهنية

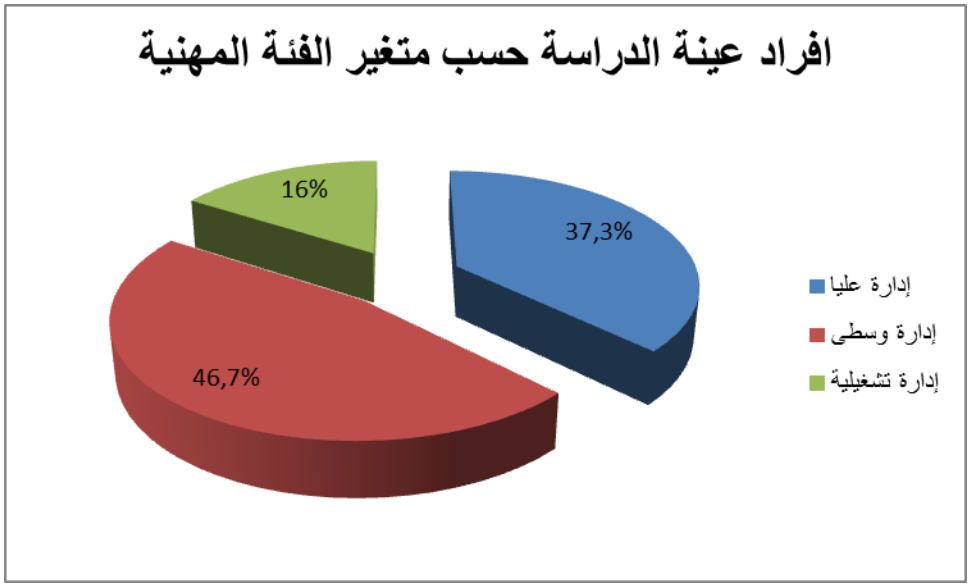

المصدر: بناء على مخرجات برنامج Excel.10 و SPSS.v26.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج الدراسة

سيتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى إجابات المستجوبين حول فقرات الاستبيان(**أنظر الملحق رقم08 و09**).

المحور الأول :الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة

1– النتائج المتعلقة بالبعد الأول: القيادة

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة البعد الأول من المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم –12– النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد القيادة

1– القيادة					
الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الإجابة	الترتيب
01	هنالك التزام و تطبيق للمبادئ الاساسية لنظام الإدارة (من تخطيط، تنفيذ ومراجعة).	3.45	0.35	مرتفع جدا	1
02	هنالك تنسيق مستمر بين القيادة و فريق العمل للإدارة البيئية.	3.34	0.73	مرتفع جدا	4
03	يتم الحصول على المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.	3.27	0.73	مرتفع جدا	5
04	هنالك وعي لدى قيادة المؤسسة بضرورة الاعتماد على نظام إدارة البيئة كمدخل لتطبيق استراتيجية الاستدامة.	3.42	0.72	مرتفع جدا	2
05	تقوم المؤسسة باستلام و توثيق و الاستجابة للاتصالات الواردة من المهتمين بشؤون البيئة.	3.38	0.71	مرتفع جدا	3
المجموع العام لبعد القيادة		**3.37**	**0.54**	**مرتفع جدا**	–

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

يتضح من خلال الجدول أعلاه آراء أفراد عينة الدراسة حول البعد الأول (بعد القيادة) من محور الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة **(أنظر الملحق رقم 08)** ، حيث نلاحظ أن فقرات هذا البعد كانت مستوى الإجابة عليها مرتفعة درجة (مرتفع جدا) وقد بلغ المجموع العام لهذا البعد على متوسط حسابي يقدر بـ **3.37** وهو يوافق درجة إجابات مرتفعة جدا ، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلية لذات البعد 0.54 ، في حين تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين فقرات هذا البعد ما بين (3.27–3.45) والذي كان من نصيب الفقرة رقم (03) و الفقرة رقم (01) على التوالي ، أما الانحراف المعياري فقد تراوحت قيمته بين فقرات هذا البعد ما بين (0.35–0.73) ، والذي كان من نصيب الفقرة رقم (01) والفقرة رقم (03) على التوالي ، وعلى العموم يمكن القول بأن بالمؤسسة

محل الدراسة لديها قابلية مرتفعة ووعي عالي لدى الإدارة العليا للعمل ضمن مبادئ ومعايير إدارة البيئة بصفة خاصة وتحقيق أهداف المؤسسة بصفة بما يندرج ضمن الاستراتيجية المستدامة ، وهذا استنادا على التنسيق والاعتماد المتبادل فيما بين الإدارة العليا وفريق العمل قصد تحقيق أهداف المؤسسة المطلوبة منهم بكل كفاءة وفعالية ، وهذا حسب آراء أفراد عينة الدراسة.

2- النتائج المتعلقة بالبعد الثاني: التخطيط

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة البعد الثاني من المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم -13- النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد التخطيط

2- التخطيط					
الرقم	**العبارة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**مستوى الإجابة**	**الترتيب**
06	وضعت الإدارة العليا للمؤسسة رؤية و سياسة و مبادئ موثقة لنظام الإدارة البيئية.	3.43	0.67	مرتفع جدا	2
07	تشمل السياسة المتبعة الالتزام بالتوفيق مع القوانين و الضوابط و التشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة.	3.44	0.67	مرتفع جدا	1
08	يتم نشر و إعلان هاته السياسة إعلامية .	3.28	0.76	مرتفع جدا	5
09	تتم عملية الحرص على إيصال هذه السياسة إلى جميع العاملين.	3.31	0.78	مرتفع جدا	4
10	تلجأ المؤسسة إلى توثيق كل ما خطط له.	3.34	0.74	مرتفع جدا	3
المجموع العام لبعد التخطيط		**3.36**	**0.54**	**مرتفع جدا**	-

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

يبين لنا الجدول أعلاه آراء أفراد عينة الدراسة حول البعد الثاني (التخطيط) من المحور الأول ، حيث نلاحظ أن جميع فقرات هذا البعد شهدت أراء موجبة **(أنظر الملحق رقم 08)** وذلك بحصولها على درجة (مرتفع جدا) ، حيث بلغ المتوسط حسابي العام لهذا البعد على قيمة تساوي 3.36 وهو يوافق درجة مرتفع جدا وفق مقياس التحليل ،

كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلية لذات البعد 0.54 ، في حين تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين الفقرات ما بين (3.28- 3.44) والذي كان من نصيب الفقرة رقم (08) و الفقرة رقم (07) على التوالي ، أما الانحراف المعياري فقد تراوحت قيمته بين فقرات هذا البعد ما بين (0.67-0.76) ، والذي كان من نصيب الفقرة رقم (07) والفقرة رقم (08) على التوالي ، وعليه يمكن القول بأن رؤية المؤسسة وسياستها نحو إدارة البيئة تتوافق مع التشريعات والضوابط المتعلقة بالبيئة ، كما أن المؤسسة تقوم باستخدام مجموعة من الإجراءات والأدوات لتوثيق وتطبيق سياستها البيئية المنتهجة بكل كفاءة وفعالية هذا حسب آراء أفراد العينة المدروسة.

3- النتائج المتعلقة بالبعد الثالث: التنفيذ و التشغيل

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة البعد الثالث من المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم -14- النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد التنفيذ و التشغيل

3-التنفيذ و التشغيل					
الرقم	**العبارة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**مستوى الإجابة**	**الترتيب**
11	تعمل المؤسسة على وضع هيكل يوضح مسؤولية كل عامل لبلوغ الأهداف.	3.28	0.80	مرتفع جدا	1
12	يتم استهداف العمال من أجل التنفيذ و التشغيل بكل الأصناف و الراتب.	3.22	0.79	مرتفع	2
13	توجد عمليات لقياس فعاليات تدريب العمال الخاص بإدارة البيئة.	2.98	0.87	مرتفع	5
14	تقوم المؤسسة بتحديد احتياجاتها اللازمة للتدريب المتعلق بالإدارة البيئية.	3.01	0.88	مرتفع	4
15	تقوم المؤسسة بوضع إجراءات مناسبة لعمليات الاتصال الداخلي و الخارجي المتعلق بإدارة البيئية.	3.15	0.84	مرتفع	3
المجموع العام لبعد التنفيذ و التشغيل		**3.13**	**0.68**	**مرتفع**	-

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

يبين لنا الجدول أعلاه آراء أفراد عينة الدراسة حول البعد الثالث (التنفيذ والتشغيل)من المحور الأول، حيث نلاحظ أن جميع فقرات هذا البعد شهدت أراء موجبة **(أنظر الملحق رقم 08)** تباينت ما بين حصولها على درجة (مرتفع) و(مرتفع جدا)، وقد بلغ المتوسط حسابي العام لهذا البعد على قيمة تساوي 3.13 وهو يوافق درجة مرتفع وفق مقياس التحليل ، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلية لذات البعد 0.68 ، في حين تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين الفقرات ما بين (2.98- 3.28) والذي كان من نصيب الفقرة رقم (13) و الفقرة رقم (11) على الترتيب ، أما الانحراف المعياري فقد تراوحت قيمته بين فقرات هذا البعد ما بين (0.79-0.88) ، والذي كان من نصيب الفقرة رقم (12) والفقرة رقم (14) على الترتيب ، وعليه يمكن القول بأنه يوجد مستوى مقبول من تنفيذ البرامج المندرجة تحت سياسة إدارة البيئة وفق ما هو مخطط له من خلال تأهيل وتدريب العمال والموظفين لهاته الأهداف فضلا عن تحسين قنوات الاتصال الداخلي والخارجي لتجنب كافة التهديدات ونقاط الضعف الخاصة بإدارة البيئة ، وهذا بحسب آراء أفراد عينة الدراسة .

4-النتائج المتعلقة بالبعد الرابع: المراجعة و التقويم

يوضح الجدول التالي النتائج التي ثم التوصل إليها حول أسئلة البعد الرابع من المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم -15- النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد المراجعة و التقويم

4- المراجعة و التقويم					
الرقم	**العبارة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**مستوى الإجابة**	**الترتيب**
16	يتم فحص وصيانة معدات الرقابة بشكل ملائم.	3.50	0.65	مرتفع جدا	1
17	يتم الاحتفاظ بسجلات المتابعة والمراجعة وفق لإجراءات المؤسسة.	3.47	0.66	مرتفع جدا	2
18	يتم حفظ وصيانة سجلات النظام البيئي من أجل سهولة استرجاعها من التلف أو الضياع أو التردي.	3.38	0.77	مرتفع جدا	3
19	تعمل المؤسسة على قياس آثار الملوثات التي تنتج عن نشاطها.	3.22	0.81	مرتفع	4

20	تتم مقارنة العمليات /الأهداف المنجزة مع ما تم التخطيط له.	3.14	0.86	مرتفع	5
المجموع العام لبعد المراجعة و التقويم		**3.34**	**0.59**	**مرتفع جدا**	–

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه، والذي يبين لنا آراء الأفراد المستوجبين حول بعد المراجعة والتقويم يبين لنا أن آرائهم تباينت ما بين حصولها على درجة (مرتفع) و(مرتفع جدا)، وقد بلغ المتوسط حسابي العام لهذا البعد على قيمة تساوي 3.34 وهو يوافق درجة مرتفع جدا وفق مقياس التحليل، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلية لذات البعد 0.59، في حين تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين الفقرات ما بين (3.14– 3.50) والذي كان من نصيب الفقرة رقم (20) و الفقرة رقم (16) على الترتيب، أما الانحراف المعياري فقد تراوحت قيمته بين فقرات هذا البعد ما بين (0.65– 0.68)، والذي كان من نصيب الفقرة رقم (16) والفقرة رقم (20) على الترتيب ، وعليه يمكن القول بأن مستوى المراجعة والتقويم التي تقوم بها المؤسسة في مجال إدارة البيئة تتم بمستوى عال نوعا ما، وهذا ما تجسد من خلال الفحص الدوري والمستمر للآلات والمعدات الإنتاجية إضافة إلى رقابة ومتابعة فضلات وبقايا العمليات الإنتاجية والتقييم بما هو مخطط لتفادي شتى أشكال التلوث البيئي وحماية محيط وبيئة المؤسسة بشكل دائم، وهذا حسب آراء أفراد العينة.

5– النتائج المتعلقة بالبعد الخامس: التصحيح و التحسين

يوضح الجدول التالي النتائج التي ثم التوصل إليها حول أسئلة البعد الخامس من المحور الأول من الاستبيان:

الجدول رقم –16– النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات بعد التصحيح والتحسين

5–التصحيح و التحسين					
الرقم	**العبارة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**مستوى الإجابة**	**الترتيب**
21	تقوم المؤسسة بتحديد المجالات التي يمكن أن تصبح فرصة للتحسين مما يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي	3.24	0.73	مرتفع	3
22	تقوم المؤسسة بتحسين تدريبات العمال	3.08	0.85	مرتفع	5

	الخاصة بإدارة البيئة.				
23	تضع المؤسسة الإجراءات اللازمة بعد ذلك لمواجهة الحوادث.	3.37	0.81	مرتفع جدا	2
24	تقوم المؤسسة بدراسة النقائص و العمل على تحسينها.	3.21	0.83	مرتفع	4
25	تواكب المؤسسة المعايير العالمية بشكل رسمي لتحسين من نظامها البيئي.	3.37	0.72	مرتفع جدا	1
المجموع العام لبعد التصحيح و التحسين		**3.25**	**0.63**	**مرتفع جدا**	–

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه ، والذي يبين لنا آراء الأفراد المستوجبين حول البعد الأخير (التصحيح والتحسين) من المحور الأول للدراسة يتضح لنا أن آرائهم تباينت ما بين حصولها على درجة (مرتفع) و(مرتفع جدا)، وقد بلغ المتوسط حسابي العام لهذا البعد على قيمة تساوي 3.25 وهو يوافق درجة مرتفع جدا وفق مقياس التحليل ، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلية لذات البعد 0.63 ، في حين تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين الفقرات ما بين (3.08– 3.37) والذي كان من نصيب الفقرة رقم (22) و الفقرة رقم (25) على الترتيب ، أما الانحراف المعياري فقد تراوحت قيمته بين فقرات هذا البعد ما بين (0.72– 0.85) ، والذي كان من نصيب الفقرة رقم (25) والفقرة رقم (22) على الترتيب ، وعليه يمكن القول بأن مستوى عمليتي التصحيح والتحسين التي تقوم بهما المؤسسة في مجال إدارة البيئة تتم بمستوى عال نوعا ما ، وذلك من خلال اتخاذ المؤسسة لمرجعية دولية تحتذى بها في عمليات إدارة البيئة والمتمثلة في المعايير المعتمدة من قبل لجنة التقييس الدولية في مجال إدارة البيئة وحمايتها ، هذا ما جعل من إدارة المؤسسة تسعى دوما لتدارك النقائص والعمل على تحسينها وتطبيقها وفقا لهذه المعايير، وهذا حسب آراء أفراد العينة.

الجدول رقم –17– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة	الترتيب
القيادة	3.37	0.54	مرتفع جدا	1
التخطيط	3.36	0.54	مرتفع جدا	2
التنفيذ و التشغيل	3.13	0.68	مرتفع	5
المراجعة و التقويم	3.34	0.59	مرتفع جدا	3
التصحيح و التحسين	3.25	0.63	مرتفع جدا	4
المحور الأول الالتزام	**3.29**	**0.51**	**مرتفع جدا**	–

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

الجدول الموضح أعلاه يوضح لنا ترتيب الأبعاد المختلفة لمحور الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة ، حيث نلاحظ أن بعد القيادة على أكبر متوسط حسابي بقيمة تساوي 3.37 و على انحراف معياري بقيمة تساوي 0.54 ، أما أقل متوسط حسابي فقد تحصل عليها بعد التنفيذ والتشغيل بقيمة تساوي 3.13 و بانحراف معياري يساوي 0.68، وبالتالي يمكن القول على العموم بأنه لدى المؤسسة كافة المتطلبات الضرورية لإدارة البيئة بما يتوافق مع المعايير الدولية والتنظيمات المعمول بها في هذا المجال ، وأن توافر هذه المتطلبات يعكس مدى قابلية المؤسسة بتحسين المؤسسة لأدائها وتطويره بما يخدم استراتيجيتها وسياستها وتحقيقها للريادة بناء على الأداء البيئي المطلوب تحقيقه.

المحور الثاني: واقع إدارة البيئة

يوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها حول أسئلة المحور الثاني من الاستبيان المتعلقة بواقع إدارة البيئة

الجدول رقم –18– النتائج المتعلقة باتجاه آراء المستجوبين حول فقرات المحور الثاني

واقع إدارة البيئة					
الرقم	**العبارة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**مستوى الإجابة**	**الترتيب**
26	هنالك استيعاب للمفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة البيئة من قبل الإدارة و العاملين.	3.13	0.70	مرتفع	4
27	تحرص المؤسسة على مشاركة كل العاملين في تحديد و تنفيذ تطبيقات الوقاية من التلوث.	3.14	0.80	مرتفع	3
28	توفر المؤسسة المواد الضرورية لتنفيذ ورقابة نظام الإدارة البيئية.	3.16	0.78	مرتفع	2
29	توفر المؤسسة أدوات تدريبية للعمال في مجال البيئي.	2.95	0.87	مرتفع	6
30	هنالك برامج للأعمال ذات التأثيرات البيئية الخطيرة ضمن برنامجها التدريبي.	2.91	0.88	مرتفع	7
31	تحدد المؤسسة طرق توثيق المعلومات الخاصة بالإدارة البيئية.	3.10	0.80	مرتفع	5
32	تقوم المؤسسة بتحديد إجراءات خاصة بمتابعة وقياس الخصائص الأساسية لأنشطتها وعملياتها حسب ما لها من تأثير خطير على البيئة.	3.26	0.77	مرتفع جدا	1
المجموع العام لمحور البيئة		**3.09**	**0.63**	**مرتفع**	–

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

يبين لنا الجدول توجهات آراء أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني **(أنظر الملحق رقم 09)** الذي يمثل المتغير التابع من متغيرات الدراسة (واقع إدارة البيئة) ، حيث نلاحظ أن جميع فقرات هذا البعد شهدت أراء متباينة وذلك

بحصولها على درجة من (مرتفع) إلى درجة (مرتفع جدا) ، حيث بلغ المتوسط حسابي العام لهذا المحور على قيمة تساوي 3.09 وهو يوافق درجة إجابات مرتفعة وفق مقياس التحليل ، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري الكلية لذات البعد 0.63، في حين تراوحت قيمة المتوسط الحسابي بين الفقرات ما بين (2.91– 3.26) والذي كان من نصيب الفقرة رقم (30) و الفقرة رقم (32) على التوالي ، أما الانحراف المعياري فقد تراوحت قيمته بين فقرات هذا المحور ما بين (0.70–0.88) ، والذي كان من نصيب الفقرة رقم (26) والفقرة رقم (30) على التوالي ، وهذا ما يعبر عن الاتجاه العام لأرجاء أفراد العينة المدروسة كان بصفة عامة مرتفع تجاه العبارات التي يحتويها محور واقع إدارة البيئة وذلك من خلال الظروف العملية المتاحة والمتوفرة فعليا بإدارة البيئة داخل المؤسسة من خلال التطبيق السليم والصحيح للمفاهيم المتمحورة حول البيئة واعتماد نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة على مختلف الإجراءات واللوائح التنظيمية قصد تفعيل الرقابة بشكل مستمر ومتابعة مختلف العمليات لتعزيز نقاط القوة وتحسين نقاط الضعف ، وبالتالي فإن المنهاج الذي تخطو عليه المؤسسة في إدارة بيئتها واقعيا يمكن الاعتماد عليه بما يحقق أهدافها ، وهذا حسب آراء مختلف أفراد العينة .

المطلب الرابع: مناقشة فرضيات الدراسة

لغرض اختبار فرضيات الدراسة التي تم صياغتها سابقا فقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وكذا معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة قصد توضيح طبيعة العلاقة بين هاته المتغيرات بشكل مفصل كما سيتم توضيحه من خلال هذا المطلب.

اختبار الفرضية الرئيسية: تنص الفرضية الرئيسية من هذه الدراسة على أنه:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متطلبات إدارة البيئة وفق معيار ISO14001 على تحسين واقع إدارة البيئة بمؤسسة "ALPHAPIPE غرداية".

لاختبار هذه الفرضية الرئيسية للدراسة فقد تم استخدم اختبار الانحدار المتعدد لتحديد الأثر الذي تحدثه أبعاد متطلبات إدارة البيئة (القيادة، التخطيط، التنفيذ والتشغيل، المراجعة والتقويم، التصحيح والتحسين) على الواقع الحقيقي لإدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة والجدول التالي يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم –19– تحليل الانحدار المتعدد لأثر متطلبات إدارة البيئة على واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة

المتغير التابع	المتغيرات	معامل الانحدار β	قيمة T المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة (F)
واقع إدارة البيئة	الثابت	−0.11	−0.61	0.72	0.85	85.18	0.000
	القيادة	0.23	3.18				
	التخطيط	−0.05	−0.83				
	التنفيذ والتشغيل	0.13	2.09				
	المراجعة والتقويم	0.23	3.20				
	التصحيح والتحسين	0.43	6.32				

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

تشير معطيات الجدول الموضح أعلاه تحليل الانحدار الخطي المتعدد **(أنظر الملحق رقم10)** والتي تبين أثر أبعاد متطلبات إدارة البيئة (المتغيرات المفسرة) على واقع إدارة البيئة (متغير تابع) إلى أن اختبار المعنوية الإجمالي للنموذج يعطي مستوى دلالة (F) تساوي (0.000)وهي أقل من مستوى قيمة المعنوية الإحصائية المعتمدة (0.05) ، وهذا يعني قبول معادلة الانحدار لتفسير التغير الحاصل في الواقع المعمول به لإدارة البيئة ، وبالتالي نقبل الفرضية البحثية التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة)(0.05 ≥αلمتطلبات إدارة البيئة على تحسين واقع إدارة البيئة في مؤسسة ALFAPIPE بمدينة غرداية ، ويوضح الجدول أعلاه مختلف المتغيرات التي أدخلت في معادلة الانحدار (واقع إدارة البيئة) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (القيادة، التخطيط، التنفيذ والتشغيل ، المراجعة والتقويم ، التصحيح والتحسين) والنموذج لم يستبعد أي متغير والطريقة المستخدمة في النموذج هي الانحدار القياسي (Enter) ، كما نلاحظ أيضا أن العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل و المتغير التابع بالمؤسسة محل الدراسة هي علاقة ارتباطية موجبة بين معظم المتغيرات وسالبة بين متغيرين فقط ومتوسطة ، كما يقدر معامل الارتباط لنموذج الانحدار ب 0.85 أي 85.00 % وهي نسبة ارتباطية موجبة قوية بقوة تفسيرية تساوي 0.72 ، أي أن أبعاد متطلبات إدارة البيئة تفسر ما نسبته 72%من التغير الحاصل في واقع إدارة البيئة بصفة عامة ، وهذا يعني أنه كلما تفاعلت متطلبات إدارة البيئة فيما بينها ب(01)

درجة كلما يتحسن واقع إدارة البيئة بـ (0.72) وهي نسبة تفسيرية قوية إلى حدا ما مقبولة إحصائيا ، أما الجزء المتبقي من هاته النسبة والمقدر بـ 28.00 % فهو يعود إلى عوامل أخرى ضمنية، وبهذا يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

كما يمكن تشكيل معادلة الانحدار الخطي المتعدد وفق النموذج التالي :

$$Y= -0.11 + 0.23x_1 - 0.05X_2 + 0.13X_3 + 0.23X_4 + 0.43X_5$$

أي :

Y= −0.11 + 0.23.القيادة – 0.05.التخطيط + 0.13.التنفيذ والتشغيل + 0.23.المراجعة والتقويم + 0.43.التصحيح والتحسين

1-الفرضية الفرعية الأولى

والتي تنص على أنه: **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التخطيط لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط للتحقق من العلاقة ببين هذين المتغيرين، وكما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم –20– تحليل معامل الارتباط الخطي بين بعد التخطيط وواقع إدارة البيئة بالمؤسسة

المتغير	قيمة معامل الارتباط R	العينة	مستوى الدلالة
التخطيط	0.559	169	0.000
واقع إدارة البيئة			

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

تشير معطيات الجدول الموضح أعلاه تحليل معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين بعد التخطيط ومحور واقع إدارة البيئة(**أنظر الملحق رقم11**) إلى أن القيمة الإحصائية لـ معامل الارتباط بلغت 0.559 بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية المعتمدة (0.01) ، وهذا يعني قبول العلاقة الارتباطية بين هذين المتغيرين ، وبالتالي نقبل الفرضية البحثية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد متطلبات التخطيط في تحسين واقع إدارة البيئة عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) ، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) ، كما نلاحظ أيضا أن العلاقة بين المتغيرين علاقة مقبولة إلى حد ما.

2- الفرضية الفرعية الثانية

والتي تنص على أنه: **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التنفيذ والتشغيل لإدارة البيئة وبين تحسين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة ".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط للتحقق من العلاقة ببين هذين المتغيرين، وكما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم -21- تحليل معامل الارتباط الخطي بين بعد التنفيذ والتشغيل و واقع إدارة البيئة بالمؤسسة

المتغير	قيمة معامل الارتباط R	العينة	مستوى الدلالة
التنفيذ والتشغيل	0.701	169	0.000
واقع إدارة البيئة			

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

تشير معطيات الجدول الموضح أعلاه تحليل معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين بعد التنفيذ والتشغيل ومحور واقع إدارة البيئة **(أنظر الملحق رقم 12)** إلى أن القيمة الإحصائية لـ معامل الارتباط بلغت 0.559 بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية المعتمدة (0.01) ، وهذا يعني قبول العلاقة الارتباطية بين هذين المتغيرين ، وبالتالي نقبل الفرضية البحثية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد متطلبات التنفيذ والتشغيل في تحسين واقع إدارة البيئة عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) ، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) ، كما نلاحظ أيضا أن العلاقة بين المتغيرين علاقة قوية إلى حد ما .

3- الفرضية الفرعية الثالثة

والتي تنص على أنه : **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التصحيح والتحسين لإدارة البيئة وبين تحسين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة ".**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط للتحقق من العلاقة ببين هذين المتغيرين ، وكما هو موضح من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم –22– تحليل معامل الارتباط الخطي بين بعد التصحيح والتحسين و واقع إدارة البيئة بالمؤسسة

المتغير	قيمة معامل الارتباط R	العينة	مستوى الدلالة
التصحيح والتحسين	0.799	169	0.000
واقع إدارة البيئة			

المصدر: بناء على مخرجات برنامج SPSS.v26.

تشير معطيات الجدول الموضح أعلاه تحليل معامل الارتباط البسيط لبيرسون بين بعد التنفيذ والتشغيل ومحور واقع إدارة البيئة **(أنظر الملحق رقم 13)** إلى أن القيمة الإحصائية لـ معامل الارتباط بلغت 0.799 بمستوى دلالة إحصائية تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية المعتمدة (0.01) ، وهذا يعني قبول العلاقة الارتباطية بين هذين المتغيرين ، وبالتالي نقبل الفرضية البحثية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد متطلبات التصحيح والتحسين في واقع إدارة البيئة عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$) ، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى رفض الفرضية الصفرية (H0) ، كما نلاحظ أيضا أن العلاقة بين المتغيرين علاقة قوية إلى حد ما.

خلاصة الفصل

لقد كان لهاته الدراسة الميدانية دور مهم في إبراز وتوضيح أكثر للعناصر التي تم التطرق إليها في الجانب النظري، ولهذا تم المحاولة قدر الإمكان إلى دراسة أهم الجوانب النظرية لموضوع الدراسة على أرض الواقع العملي، إذ تم التطرق في بداية هذا الفصل إلى التعريف بمؤسسة ALFAPIPE لولاية غرداية، ثم إبراز مجتمع وعينة الدراسة التي أخذت منه، بالإضافة إلى إبراز المنهجية والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

حيث سمحت لنا هذه الدراسة بالتعرف على الخصائص النوعية للمتغيرات الشخصية والعامة لأفراد العينة ، ومعرفة اتجاهاتهم وآرائهم حول فقرات محاور الاستبيان التي كانت حول الأبعاد المكونة للمتطلبات اللازمة لتطبيق إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة ، ليتم التأكد بعدها باستخدام اختبارات مناسبة حول صحة وثبات الأسئلة المتضمنة بالاستبيان مع مدى توافقها مع أهداف هذه الدراسة ، وهو ما كان أمرا إيجابيا سمح لنا بمواصلة وإتمام هذه الدراسة ، كما قمنا باختبار فرضيات الدراسة التي تعتبر أساس دراسة حالة و التأكد من صحة الفرضيات التي كانت تراودنا قبل إجراء هذه الدراسة ، ليتم بعدها التوصل إلى قبول فرضيات ورفض أخرى ومعرفة أسباب ذلك ، وهذا ما مكننا بصورة عامة من الاطلاع وفهم موضوع الدراسة إلى حد ما بجانبيه النظري والتطبيقي والتمكن من الوصول إلى حل إشكالية الدراسة التي تم طرحها في بداية الدراسة.

خاتـــمة

عـــــامة

أولا: خلاصة عامة

لقد أتاحت هذه الدراسة معرفة الجوانب النظرية والتطبيقية حول متطلبات إدارة البيئة وأبعادها المتعددة من جهة والواقع الذي تشهده إدارة البيئة من جهة أخرى حيث تعتبر متطلبات إدارة البيئة وفقا لمعايير التقييس الدولية الخاصة بالبيئة وإدارة البيئة ضرورة ملحة وذات بعد بيئي واجتماعي ومكسب لسمعة وقيمة المؤسسة، مما يتطلب على الإدارة العليا تعزيز هذا المفهوم من خلال توفير كافة المتطلبات التنظيمية والبشرية وكذا المادية لتحقيق هذا الهدف بكل كفاءة وفعالية بما يخدم الأهداف العامة.

كما تم في هذه الدراسة محاولة معرفة الدور الذي تلعبه أبعاد الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة (القيادة، التخطيط، التنفيذ والتشغيل، المراجعة والتقويم، التصحيح والتحسين) بالمؤسسة محل الدراسة على واقع إدارة البيئة وهذا ما أدى إلى محاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية من خلال معالجة هذا الموضوع بمؤسسة أنابيب ALFAPIPE بغرداية، وذلك بهدف التوصل إلى إظهار ومعرفة كيفية تحقيق المتطلبات الرئيسية لإدارة البيئة في ظل الواقع العملي والفعلي الذي تشهده إدارة البيئة بالمؤسسة.

و من خلال ما تم تناولنه واستعراضه بالفصلين السابقين من هذه الدراسة قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية لها، و بعد معالجة هذا الموضوع بمؤسسة ALFAPIPE بغرداية فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والخروج بعدد من التوصيات والمقترحات سنقوم بعرضها في العناصر الموالية من هذه الدراسة .

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال معالجة الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- النتائج النظرية

- يساهم تطبيق إدارة البيئة من طرف المؤسسة بشكل سليم من كسب مزايا تنافسية لاسيما تحقيق سمعة جيدة وكسب ثقة زبائنها بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة؛
- تحدد السياسة البيئية كافة الطرق والإجراءات والأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة بشكل أساسي لتحقيق أهدافها البيئية؛
- يحقق تطبيق إدارة البيئة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة وتحقيق الكفاءة في نشاطها الإنتاجي والصناعي.

2- النتائج الميدانية

- **بالنسبة للفرضية الرئيسية:**

حيث تنص هذه الفرضية التي تنص على أنه "**يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq$)0.05(بين متطلبات إدارة البيئة وفق معيار ISO14001 على تحسين واقع إدارة البيئة بمؤسسة ALPHAPIPE غرداية.**"،

وقد أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية وجود دلالة إحصائية بـ (0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية المحددة بـ (0.05)، مما يبين لنا بأن مؤسسة ALFAPIPE بغرداية لديها القابلية نحو تطبيق المتطلبات الأساسية واللازمة لإدارة البيئة وفق معيار iso14001 وذلك من خلال سياستها وبرامجها المطبقة على أرض الواقع مما يعكس الواقع الفعلي لتطبيق مبادئ ومعايير إدارة البيئة بما يتوافق والتشريعات والأنظمة المعمول بها ، إلا أن هذا الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود وتوفير الجو الأنسب لذلك حتى يتم التطبيق الفعلي بكل كفاءة وفعالية.

وبالتالي يتم قبول الفرضية الرئيسية.

- **بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى:**

التي تنص بأنه "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التخطيط لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة** "،

فقد تم التوصل من خلال نتائج اختبار هذه الفرضية بأنه توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة عند نسبة ارتباط تبلغ 55.90% وهي نسبة متوسطة إحصائيا وتدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين ، أي أنه كلما تكون عملية التخطيط جيدة في مجال إدارة البيئة كلما ساهم ذلك في تحسين واقع إدارة البيئة ، وهذا ما يعتمد أساسا على أدوات وتقنيات فعالة في مجال التخطيط وأن تكون ملائمة حسب ظروف وبيئة المؤسسة،

وبهذا يتم قبول الفرضية الأولى.

- **بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية:**

التي تنص "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التنفيذ والتشغيل لإدارة البيئة وبين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة**"،

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين متغير التنفيذ والتشغيل على المتغير التابع (واقع إدارة البيئة) ، وهذا ما يعكس مستوى تطبيق السياسة البيئية المعتمدة من خلال تقسيمها وتوزيعها إلى برامج ذات فترات زمنية قصيرة الأجل حتى يتم تطبيقها بكل فعالية وما يساهم أيضا في تسهيل عملية الرقابة عليها ، وبهذا فإن إدارة المؤسسة تقوم بتوثيق السياسة البيئة بما يتوافق والأهداف البيئة وفق المعايير الدولية وبما يتوافق

والأهداف العامة للمؤسسة ، كما أن معيار نجاح هاته السياسة هو مدى فهمها واستيعابها من قبل الموظفين والعمال بالمؤسسة على أرض الواقع وهذا ما يولي أهمية بالغة للعنصر البشري من خلال التكوينات والتدريبات المستمرة حتى يؤدي المهام المنوطة إليه بكل كفاءة وفعالية،

وبهذا يتم قبول الفرضية الثانية .

- **بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة:**

حيث تنص هذه الفرضية التي تنص "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات التصحيح والتحسين لإدارة البيئة وبين تحسين واقع إدارة البيئة بالمؤسسة محل الدراسة** "،

وقد أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية وجود دلالة إحصائية بـ (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية الإحصائية المحددة بـ (0.05) ، مما يوضح لنا بأن مؤسسة ALFAPIPE بغرداية تتم بخطوات منتهجة وبعمليات رقابية في كل مرحلة (الرقابة الآنية) والرقابة البعدية لأنشطتها وذلك بما يتطلب اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في أقرب الأوقات حتى يتم التحكم والسيطرة على الأوضاع التي تعمل فيها المؤسسة ، كما أن عملية التحسين المستمرة التي تقوم بها المؤسسة في مجال إدارة البيئة يمكنها من تفادي الكثير من الأخطاء والانحرافات ويكسبها خبرة معتبرة في مجال إدارة البيئة.

وعليه يتم قبول الفرضية الثالثة.

ثالثا: التوصيات

في ضوء النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة فقد خلصت مجموعة من التوصيات و المتمثلة أساسا فيما يلي:

- ضرورة اهتمام الإدارة العليا على رسكلة موظفيها وعمالها بشكل مستمر ودائم حتى يتسنى لهم تجديد معارفهم وتجديد أفكارهم بما يتوافق والتطورات الحاصلة في المجال البيئي؛
- ضرورة توفير المناخ الملائم لسير العمل بكل كفاءة وفعالية من خلال توفير التجهيزات الحديثة الصديقة للبيئة وتوفير وسائل الوقاية من حوادث العمل؛
- ضرورة توجه المؤسسة نحو إنتاج وتقديم منتجات صديقة وذلك من خلال التوأمة واستغلال الخبرات السابقة لدى الشركات الأجنبية أو حتى المحلية التي تنشط في نفس المجال؛
- ضرورة إشراك العمال والموظفين في بناء وإعداد استراتيجية المؤسسة لاسيما الجوانب التي تخص البيئة وتفادي التلوثات.

رابعا: آفاق الدراسة

من خلال إجراء هذه الدراسة قد لفت انتباهنا عدة مواضيع للبحث في هذا المجال التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية تكمل مختلف زوايا هذا البحث كالآتي:

- واقع إدارة البيئة بالمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري في الجزائر؛
- متطلبات تطبيق التدقيق البيئي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- معوقات تطبيق نظام إدارة البيئة وفق المعايير الدولية بالمؤسسات الصناعية الجزائرية.

المصـــادر

والمـــراجع

المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. بهجة عطية، راضي و هشام يوسف العربي، إدارة الجودة الشامة(TQM): المفهوم والفلسفة والتطبيقات، دار روابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة (مصر)، 2016.
2. رياض عبد المحسن جبار، نظرية المخاطر في نظام المسؤولية الدولية ومدى التطبيق على التلوث البيئي والبث العابر للحدود، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر،2019.
3. سيد عبد النبي محمد، الأساليب العلمية الحديثة لمراقبة جودة ومراحل الإنتاج، دار حروف منثورة للنشر والتوزيع، مصر، د.س.ن.
4. طلال بن سيف بن عبد الله الحوسيني، حماية البيئة الدولية من التلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، موقع مصادر المعلومات، ماي 2005.
5. عبد العزيز قاسم محارب، الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2006.
6. علي عدنان الفيل، شرح التلوث البيئي في قوانين حماية البيئة العربية ،(دراسة مقارنة) المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر،2013.
7. فراس أحمد الخرجي، الإدراة البيئية، كنوز المعرفة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
8. كاظم المقدادي، حماية البيئة البحرية، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان، الأردن.
9. محمد السيد جميل، الدليل المرجعي للشباب العربي في مجال الحفاظ على البيئة، جامعة الدول العربية، سبتمبر 2006.
10. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)،2019.
11. مصطفى يوسف كافي، إدارة الأمن والسلامة الفندقية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق (سوريا)، 2011.
12. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا،2013.

13. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2016.
14. المعهد العربي للتخطيط، المفاهيم والقضايا البيئية الأساسية، مشكلة تلوث البيئة، الكويت.
15. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، قاموس عربي عربي، دار المشرق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
16. نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة، نظم ومتطلبات وتطبيقات، ISO 14000، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
17. يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة البيئية في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.

- **المجلات والمقالات**

18. أحمد تي وأخرون، دور نظم الإدارة البيئية14000 ISO في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 02، 2016.
19. سراي أم السعد و بوقرة رابح، الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصحية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 02، 2018.
20. شتوح وليد، مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو14000في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد7، العدد الثاني، (غرداية) الجزائر،2014.
21. العكازي فاطمة الزهراء و مزريق عاشور، مساهمة تطبيق نظم الإدارة البيئية أيزو14000 في تحسين الأداء التنافسي للمنظمات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، أوت 2019.
22. عمر شريف و يخلف جمال الدين، دور تطبيق نظام الإدارة البيئية في تبني مصادر الطاقات المتجددة،مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الخامس، ديسمبر2016.
23. عيسى معزوزي و بن تربح بن تربح، دور أدوات الإدارة البيئية الخاصة بالعمليات في بلورة التميز البيئي لمنظمات الأعمال–دراسة حالة بشركة عجيبة للبترول – دولة مصر–، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد:03 مكرر(الجزء الثاني)،2019، الجزائر.
24. نصيرة يحياوي و مهدي مراد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات آلية لتدعيم نظم الإدارة البيئية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد32، 2019.

- **الملتقيات**

25. عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 07-08 أفريل 2008.

- **المواقع الالكترونية**

26. ريهام خفاجي، البيئة من المادي إلى المعنوي، إسلام أون لاين.

ب- المذكرات والأطروحات

27. دغفل فاطمة، تطبيق نظم الإدارة البيئية في مؤسسات الإسمنت الجزائرية-واقع وأفاق- أطروحة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017/2016.

28. رشيد علاب، نظم الإدارة البيئية ISO14000 واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

29. طالب فاطمة، نظم الإدارة البيئية ISO 14000 وتدويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تندرج تحت تخصص تجارة دولية ولوجيستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس (مستغانم)،2018/2017.

30. قويدري محمد، استخدام الإدارة البيئية كمدخل لترشيد استهلاك الموارد الاقتصادية في المشاريع الصناعية - مع الإشارة إلى حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف (ECDE) خلال الفترة (2000-2013)، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، جانفي 2016.

31. مشان عبد الكريم، دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مصنع الإسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس(سطيف)،2012/2011.

32. يراهيمي شراف، أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته الشلفECDE، ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،، أطروحة تندرج

تخصص إدارة أعمال، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

33. Environmental Management Systems (EMS).https://www.epa.gov/ems.

34. Environmental Management, https://www.nqa.com/en-bd/certification/systems/environmental-management-systems.

35. Francesco Pellicci. https://www.researchgate.net/figure/Elements-of-environmental-management-systems-according-ISO-14001-2004_fig3_328687538.

36. ISO 14000 family: Environmental management. https://www.iso.org/iso-14001-environmental-management.html.

37. Luc Boyer, Marielle Guille, L'environnement: comprendre et gérer, édition EMS mangement et société, paris, France, 2006.

الملاحـــق

الملحق رقم 1: استمارة استبيان الدراسة (الجزء 1)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

غرداية جامعة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

استـــبـــانـــــة

سيدي، سيدتي:

يقوم الباحث بإعداد دراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر إدارة أعمال حول واقع التزام المؤسسات الصناعية بمتطلبات إدارة البيئة، ويمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة لها، ونوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سنتعامل بها بسرية مطلقة، ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، لذلك أرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة.

تقبلوا مني فائق التحية والاحترام.

أولا: البيانات الشخصية

1. **الجنس** ☐ ذكر ☐ أنثى

2. **السن** ☐ 18- 25 ☐ 26- 50 ☐ أكبر من 50

3. **الأقدمية** ☐ أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات

4. **المستوى التعليمي** ☐ بكالوريا ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐ مستوى مهني

الملحق رقم 1: استمارة استبيان الدراسة (الجزء 2)

ثانيا: الالتزام

الرقم	العبارات	دائما	أحيانا	نادرا	أبدا
•	**فيما يخص القيادة**				
1	هنالك التزام وتطبيق للمبادئ الأساسية لنظام الإدارة البيئية (من تخطيط، تنفيذ ومراجعة).				
2	هنالك تنسيق مستمر بين القيادة و فريق العمل للإدارة البيئية.				
3	يتم الحصول على المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة.				
4	هنالك وعي لدى قيادة المؤسسة بضرورة الاعتماد على نظام إدارة البيئة كمدخل لتطبيق إستراتيجية الاستدامة.				
5	تقوم المؤسسة باستلام وتوثيق والاستجابة للاتصالات الواردة من المهتمين بشؤون البيئة.				
•	**فيما يخص التخطيط**				
1	وضعت الإدارة العليا للمؤسسة رؤية وسياسة ومبادئ موثقة لنظام الإدارة البيئية.				
2	تشمل السياسة المتبعة الالتزام بالتوافق مع القوانين والضوابط والتشريعات المتعلقة بعمليات المؤسسة.				
3	يتم نشر وإعلان هته السياسة إعلاميا.				
4	تتم عملية الحرص على إيصال هذه السياسة إلى جميع العاملين.				
5	تلجأ المؤسسة إلى توثيق كل ما خطط له.				
•	**فيما يخص التنفيذ والتشغيل**				
1	تعمل المؤسسة على وضع هيكل يوضح مسؤولية كل عامل لبلوغ الأهداف.				
2	يتم استهداف العمال من أجل التنفيذ والتشغيل بكل الأصناف والرتب.				
3	توجد عمليات لقياس فعاليات تدريب العمال الخاص بإدارة البيئة.				
4	تقوم المؤسسة بتحديد احتياجاتها اللازمة للتدريب المتعلق بالإدارة البيئية.				
5	تقوم المؤسسة بوضع إجراءات مناسبة لعمليات الاتصال الداخلي والخارجي المتعلق بإدارة البيئة.				

الملحق رقم 1: استمارة استبيان الدراسة (الجزء 3)

• فيما يخص المراجعة والتقويم					
1	يتم فحص وصيانة معدات الرقابة بشكل ملائم.				
2	يتم الاحتفاظ بسجلات المتابعة والمراجعة وفقا لإجراءات المؤسسة.				
3	يتم حفظ وصيانة سجلات النظام البيئي من أجل سهولة استرجاعها من التلف أو الضياع أو التردي.				
4	تعمل المؤسسة على قياس آثار الملوثات التي تنتج عن نشاطها.				
5	تتم مقارنة العمليات/الأهداف المنجزة مع ما تم التخطيط له.				
• فيما يخص التصحيح والتحسين					
1	تقوم المؤسسة بتحديد المجالات التي يمكن أن تصبح فرصة للتحسين مما يؤدي إلى تحسين الأداء البيئي.				
2	تقوم المؤسسة بتحسين تدريبات العمال الخاصة بإدارة البيئة.				
3	تضع المؤسسة الإجراءات اللازمة بعد ذلك لمواجهة الحوادث الطارئة وتطبيقها.				
4	تقوم المؤسسة بدراسة النقائص والعمل على تحسينها.				
5	تواكب المؤسسة المعايير العالمية بشكل رسمي لتحسن من نظامها البيئي.				

ثالثا: البيئة

الرقم	العبارات	دائما	أحيانا	نادرا	أبدا
1	هنالك استيعاب للمفاهيم الأساسية المتعلقة بإدارة البيئة من قبل الإدارة والعاملين.				
2	تحرص المؤسسة على مشاركة كل العاملين في تحديد وتنفيذ تطبيقات الوقاية من التلوث.				
3	توفر المؤسسة المواد الضرورية لتنفيذ ورقابة نظام الإدارة البيئية.				
4	توفر المؤسسة أدوات تدريبية للعمال في المجال البيئي.				
5	هنالك برامج للأعمال ذات التأثيرات البيئية الخطيرة ضمن برنامجها التدريبي.				
6	تحدد المؤسسة طرق توثيق المعلومات الخاصة بالإدارة البيئية.				
7	تقوم المؤسسة بتحديد إجراءات خاصة بمتابعة وقياس الخصائص الأساسية لأنشطتها وعمليا حسب ما لها من تأثير خطير على البيئة.				

الملحق رقم 2: قائمة الأساتذة المحكمين لاستمارة الاستبيان

الرقم	الأستاذ	الرتبة	الجامعة
01	د. عبد الله السايح	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية
02	د. نور الهدى بوقرة	أستاذ محاضر ب	جامعة غرداية
03	د. حجاج مراد	أستاذ محاضر أ	جامعة ورقلة

الملحق رقم (03) : اختبار معامل ثبات محاور الاستبيان (آلفا كرونباخ)

بعد القيادة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,829	5

بعد التخطيط

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,806	5

بعد التنفيذ والتشغيل

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,869	5

بعد المراجعة والتقويم

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,841	5

بعد التصحيح والتحسين

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,860	5

محور متطلبات إدارة البيئة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,948	25

محور واقع إدارة البيئة

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,896	7

المحور الكلي للإستبيان

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,960	32

الملحق رقم (04) : اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon		
		المحور الكلي
N		169
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,2480
	Ecart type	,52021
Différences les plus extrêmes	Absolue	,082
	Positif	,074
	Négatif	-,082
Statistiques de test		,082
Sig. asymptotique (bilatérale)		,070[c]
a. La distribution du test est Normale.		
b. Calculée à partir des données.		
c. Correction de signification de Lilliefors.		

الملحق رقم (05) : اختبار الارتباط لمحاور الاستبيان

Corrélations			
		X	Y
X	Corrélation de Pearson	1	,824**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	169	169
Y	Corrélation de Pearson	,824**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	169	169
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (06) : جداول التكرارات المطلقة و النسبية (المتغيرات الشخصية)

Statistiques						
		الجنس	السن	الأقدمية	_المستوى التعليمي	_الفئة المهنية
N	Valide	169	169	169	169	169
	Manquant	0	0	0	0	0

الجنس					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	158	93,5	93,5	93,5
	أنثى	11	6,5	6,5	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

السن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	18-25	8	4,7	4,7	4,7
	26-50	138	81,7	81,7	86,4
	أكبرمن 50	23	13,6	13,6	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

الملحق رقم (07) : جداول التكرارات المطلقة والنسبية (المتغيرات الوظيفية)

الأقدمية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 أقل من سنوات	27	16,0	16,0	16,0
	إلى 5 من سنوات 10	55	32,5	32,5	48,5
	10 أكثر من سنوات	87	51,5	51,5	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

التعليمي_المستوى					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بكالوريا	44	26,0	26,0	26,0
	ليسانس	27	16,0	16,0	42,0
	ماستر	46	27,2	27,2	69,2
	ماجيستير	2	1,2	1,2	70,4
	دكتوراه	1	,6	,6	71,0
	مستوى مهني	49	29,0	29,0	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

المهنية_الفئة					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	إدارة عليا	63	37,3	37,3	37,3
	إدارة وسطى	79	46,7	46,7	84,0
	إدارة تشغيلية	27	16,0	16,0	100,0
	Total	169	100,0	100,0	

الملحق رقم (08): جداول اتجاهات إجابات أفراد العينة حسب محور الالتزام بمتطلبات إدارة البيئة

بعد القيادة

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
1 القيادة	169	1	4	3,45	,635
2 القيادة	169	1	4	3,34	,732
3 القيادة	169	1	4	3,27	,738
4 القيادة	169	1	4	3,42	,720
5 القيادة	169	1	4	3,38	,715
x1	169	1	4	3,37	,547
N valide (liste)	169				

بعد التخطيط

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
1 التخطيط	169	1	4	3,43	,678
2 التخطيط	169	1	4	3,44	,671
3 التخطيط	169	1	4	3,28	,763
4 التخطيط	169	1	4	3,31	,787
5 التخطيط	169	1	4	3,34	,740
x2	169	2	4	3,36	,548
N valide (liste)	169				

بعد التنفيذ والتشغيل

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
1 التنفيذ	169	1	4	3,28	,809
2 التنفيذ	169	1	4	3,22	,798
3 التنفيذ	169	1	4	2,98	,879
4 التنفيذ	169	1	4	3,01	,880
5 التنفيذ	169	1	4	3,15	,843
x3	169	1	4	3,13	,682
N valide (liste)	169				

بعد المراجعة والتقويم

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
1 المراجعة	169	1	4	3,50	,656
2 المراجعة	169	1	4	3,47	,664
3 المراجعة	169	1	4	3,38	,772
4 المراجعة	169	1	4	3,22	,815
5 المراجعة	169	1	4	3,14	,861
x4	169	1	4	3,34	,592
N valide (liste)	169				

بعد التصحيح والتحسين

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
1 التصحيح	169	1	4	3,24	,734
2 التصحيح	169	1	4	3,08	,852
3 التصحيح	169	1	4	3,37	,814
4 التصحيح	169	1	4	3,21	,832
5 التصحيح	169	1	4	3,37	,722
x5	169	1	4	3,25	,635
N valide (liste)	169				

أبعاد محور الأول

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
x1	169	1	4	3,37	,547
x2	169	2	4	3,36	,548
x3	169	1	4	3,13	,682
x4	169	1	4	3,34	,592
x5	169	1	4	3,25	,635
X	169	2	4	3,29	,512
N valide (liste)	169				

الملحق رقم (09) : جداول اتجاهات إجابات أفراد العينة حسب محور واقع إدارة البيئة

محور واقع إدارة البيئة

Statistiques descriptives					
	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
البيئة 1	169	1	4	3,13	,703
البيئة 2	169	1	4	3,14	,804
البيئة 3	169	1	4	3,16	,782
البيئة 4	169	1	4	2,95	,875
البيئة 5	169	1	4	2,91	,885
البيئة 6	169	1	4	3,10	,807
البيئة 7	169	1	4	3,26	,774
Y	169	1	4	3,09	,632
N valide (liste)	169				

الملحق رقم (10) : نتائج إختبار الفرضية الرئيسية

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,850[a]	,723	,715	,338
a. Prédicteurs : (Constante), x5, x2, x3, x1, x4				

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	48,594	5	9,719	85,181	,000[b]
	de Student	18,598	163	,114		
	Total	67,192	168			
a. Variable dépendante : Y						
b. Prédicteurs : (Constante), x5, x2, x3, x1, x4						

Coefficients[a]						
Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	−,115	,188		−,614	,540
	x1	,239	,075	,206	3,181	,002
	x2	−,056	,067	−,048	−,839	,403
	x3	,132	,063	,142	2,092	,038
	x4	,232	,072	,218	3,204	,002
	x5	,431	,068	,432	6,321	,000
a. Variable dépendante : Y						

الملحق رقم (11) : نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

Corrélations			
		x2	Y
x2	Corrélation de Pearson	1	,559**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	169	169
Y	Corrélation de Pearson	,559**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	169	169
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (12) : نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Corrélations			
		x3	Y
x3	Corrélation de Pearson	1	,701**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	169	169
Y	Corrélation de Pearson	,701**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	169	169
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

الملحق رقم (13) : نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Corrélations			
		x5	Y
x5	Corrélation de Pearson	1	,799**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	169	169
Y	Corrélation de Pearson	,799**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	169	169
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			